وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2018

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

# دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

## دراسة حالة: مؤسسة مناجم الفوسفات–تبسة–

من إعداد الطالبين: تحت إشراف الدكتور

- ✓ أيمن لعجال – رفيق يوسفي
- ✓ كمال مباركة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| د.حنان دريد | أستاذ محاضر –ب– | رئيســـــــا |
| د.رفيق يوسفي | أستاذ محاضر –أ– | مشرفا ومقررا |
| أ.شادية بن عبود | أستاذ مساعد –أ– | عـضوا مناقشا |

السنة الجامعية 2018/2017

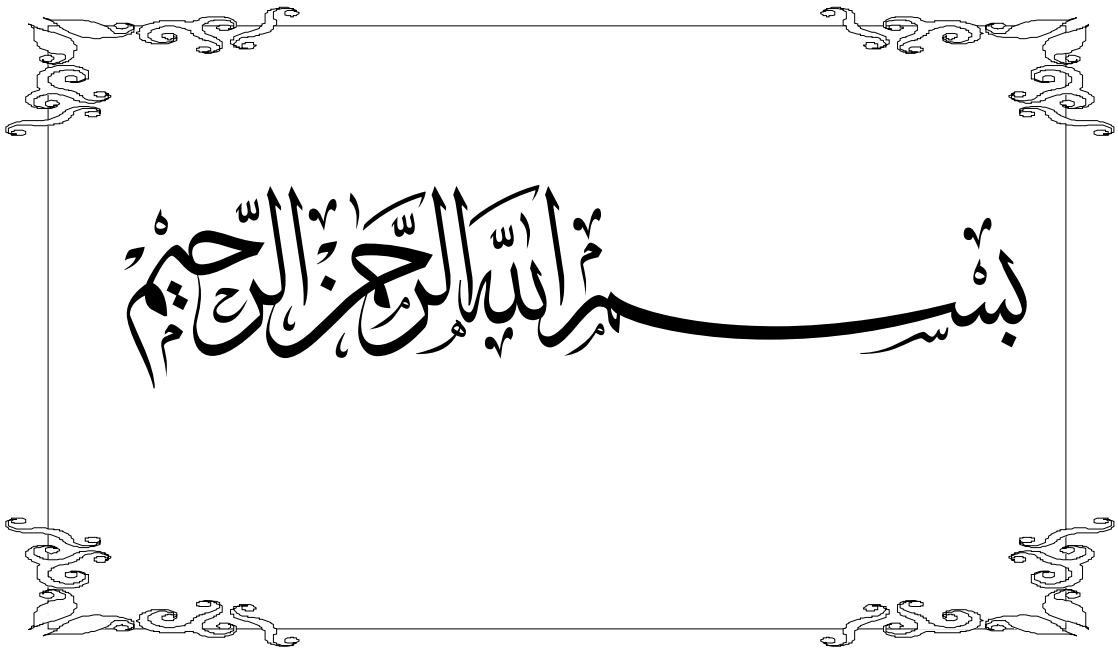
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير
نيابة عمادة الكلية المكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

مصلحة التعليم والتقييم

# إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر / تقرير ليسانس

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة): د. يوسفي رفيق

المشرف على مذكرة تخرج ماستر / تقرير تربص ليسانس للسنة الجامعية: 2016/2017

## ليسانس

| الطلبة الاتية أسماؤهم: | الاختصاص | عنوان التقرير بالتفصيل |
|---|---|---|
| | | |

## الماستر

| الطلبة الاتية أسماؤهم: | الاختصاص | عنوان المذكرة بالتفصيل |
|---|---|---|
| كمال مباركة | مالية (المؤسسة | دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة منتوج لفوسفاط بتبسة |
| زهير لعجال | | |

أوافق على القيام بطبع المذكرة أو التقرير وهذا بعد المراجعة

| اللقب والاسم : | الامضاء | تاريخ الامضاء |
|---|---|---|
| د. يوسفي رفيق | | 2017/05/09 |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي, تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قســـم علوم المالية و المحاسبة

الرقم: ..... /ق.ع.م.م /ك.ع.إق.ت.ع.ت/ج.ع.ت.ت/2017 /2018

# إتفاقية التربص

**المادة الأولى:**

هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : ....مخابر الموسمات - تبسة.....

مقرها في : .....

ممثلة من طرف : .....

الرتبة : .....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1-.....كمال مبارجة.....

2:.....أيمن لعجال.....

3:.....

4:.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90المؤرخ في 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

**المادة الثانية:**

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص:..مالية/الموسسة

**المادة الثالثة :**

التربص التطبيقي يجرى في :مصلحة .....

الفترة من : .....إلى :.....

**المادة الرابعة :**

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

**المادة الخامسة:**

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

**المادة السادسة::**

خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لم الأخطاء الممكنة.

**المادة السابعة :**

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

**المادة الثامنة:**

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

**المادة التاسعة :**

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

**المادة العاشرة:**

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فان الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة في : ..19..ديسمبر..2017..

ممثل المؤسسة

رئيس القسم

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
رئيس قسم المالية و المحاسبة
د. قتال عبد العزيز

SOCIETE DES MINES DE PHOSPHATES
SOMIPHOS Spa TEBESSA
TAIEB Khider

**الملخص**

تعتبر المراجعة الداخلية من الوظائف الأساسية في المؤسسة، والتي تعتمد عليها الإدارة العليا ومختلف الأقسام كمصدر للبيانات والمعلومات التي تتميز بالثقة والمصداقية،ومن هنا يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، إذ تعتبر المراجعة الداخلية المالية وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش، وهذا ما يستدعي ضرورة ماسة لوضع نظام فعال للرقابة الداخلية يكفل حماية موجودات المؤسسة من مختلف أعمال الغش والتلاعبات، وضمان سلامة العمليات والوثائق المالية.

إذ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يقوم المراجع الداخلي المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال فحص نظام الرقابة الداخلية، وقياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال المؤشرات والنسب المالية.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الداخلية، المراجعة الداخلية المالية، الأداء المالي، مؤشرات تقييم الأداء المالي، مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–.

***Résumé***

*L'audit interne est une fonction essentielle de l'entreprise, et la direction et les différents départements en dépendent comme source de données et d'informations fiables,par conséquent, cette étude vise à souligner le rôle de l'audit financier interne dans l'amélioration de la performance financière de l'entreprise économique,l'audit interne financier est un moyen de connaître les erreurs et les fraudes,ceci appelle le besoin urgent d'établir un système de contrôle interne efficace pour protéger les actifs de la Société contre divers actes de fraude et de manipulation, et assurer l'intégrité des opérations et des documents financiers.*

*Le but de cette étude est de connaître le rôle joué par l'audit financier interne dans l'amélioration de la performance financière de l'entreprise économique, l'auditeur interne évalue la performance financière de l'établissement économique en examinant le système de contrôle interne,Et mesurer la performance financière de l'entreprise économique au moyen d'indicateurs et de ratios financiers.*

***Mots-clés:*** *Audit interne, Audit interne financière, Performance financière, Indicateurs de performance financière, société Mine De Phosphate -Tebessa-*

# شكر وتقدير

ربنا لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نشكركم

يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال أن هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل في مثل من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا. ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه الرسالة

جزيل الشكر والعرفان إلى:

**المشرف الدكتور:** "رفيق يوسفي" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وكان لنا السند والعون الموجه في كل خطوات إعداد هذه الرسالة .

كل التقدير والاحترام لأساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة

على المنابر وبذلوا مجهودات جبارة لينيروا دربنا الذين وقفوا

وجزيل الشكر إلى عمال مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة- وعلى رأسهم أخي الفاضل "محمد الشريف كثير"

إلى الأنامل الذهبية التي أنجزت هذه المذكرة الطاقم الرائع: "طاقم مكتبة النور".

# إهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى الوالدين الكريمين، حفظهما الله

إلى إخوتنا وأخواتنا

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة

وخاصة الأستاذ المشرف "الدكتور رفيق يوسفي"

إلى دفعة مالية المؤسسة 2018/2017

كمال آيت

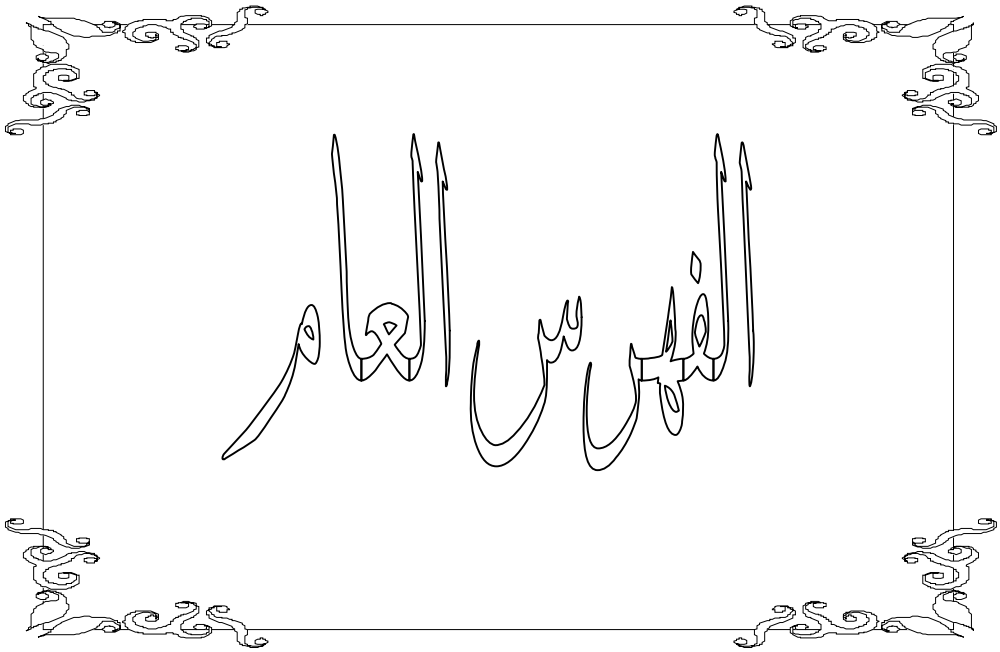
الفهرس العام

| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | - |
| **محتويات الفهرس** | I |
| **فهرس الجداول** | IV |
| **فهرس الأشكال** | VII |
| **فهرس الملاحق** | IX |
| **مقدمة** | أ-ه |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة** | |
| **تمهيد** | 02 |
| **المبحث الأول: أساسيات المراجعة الداخلية المالية** | 03 |
| المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية | 03 |
| المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية المالية | 07 |
| المطلب الثالث: وسائل المراجعة الداخلية المالية | 15 |
| **المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي** | 20 |
| المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي | 20 |
| المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية | 23 |
| المطلب الثاني: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي | 27 |
| **المبحث الثالث: أهمية المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية** | 38 |
| المطلب الأول: تنفيذ المراجعة الداخلية المالية ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية | 38 |
| المطلب الثاني: مراجعة القوائم المالية | 45 |
| المطلب الثالث: تقرير المراجع الداخلي المالي وأثره في تقييم الأداء المالي | 50 |
| **خلاصة** | 53 |
| **الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة** | |
| **تمهيد** | 55 |
| **المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مناجم الفوسفات** | 56 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة **SOMIPHOS** ومراحل نشأتها | 56 |
| المطلب الثاني: أهداف ومهام مؤسسة مناجم الفوسفات | 58 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لـــ **SOMIPHOS** ومواردها البشرية | 59 |
| **المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–** | 65 |
| المطلب الأول: واقع المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– | 65 |
| المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– | 69 |
| **المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية** | 80 |
| المطلب الأول: عينة وأدوات الدراسة | 80 |
| المطلب الثاني: أداة الدراسة | 81 |
| المطلب الثالث : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة | 83 |
| المطلب الرابع: تحليل نتائج الدراسة واختيار الفرضيات | 84 |
| **خلاصة** | 100 |
| **خاتمة عامة** | 102 |
| **قائمة المراجع** | 107 |
| **الملاحق** | 112 |

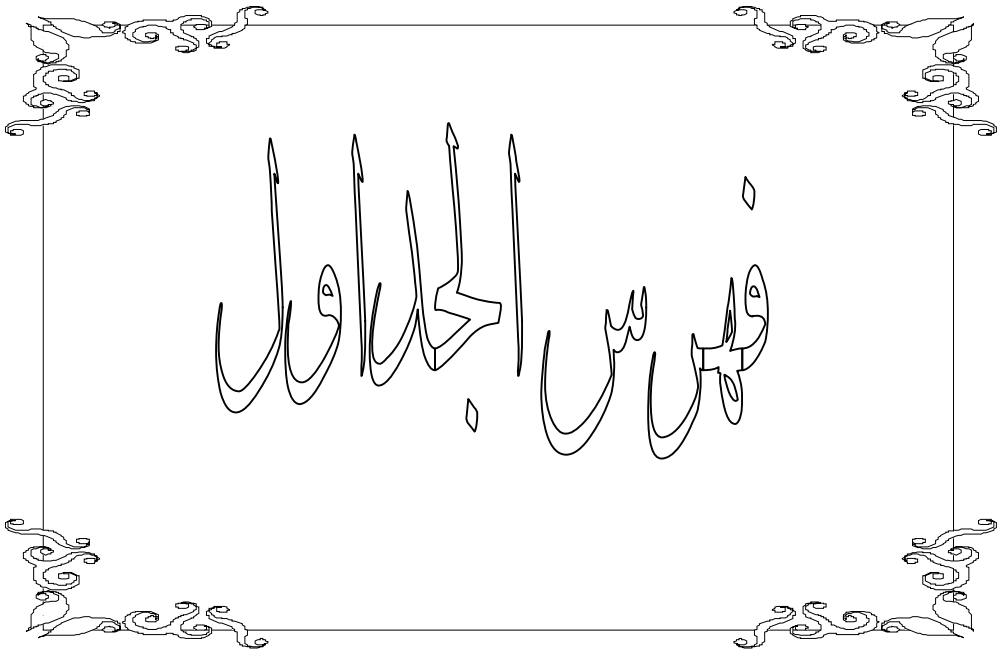
فهرس الجداول

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جانب الأصول من الميزانية المالية لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة **2013** إلى سنة **2015** | 70 |
| 02 | جانب الخصوم من الميزانية المالية لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة **2013** إلى سنة **2015** | 71 |
| 03 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة **2013** إلى سنة **2015** | 72 |
| 04 | الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة **2013** إلى سنة **2015** | 74 |
| 05 | عرض نتائج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة من سنة **2013** إلى سنة **2015** | 75 |
| 06 | عرض نتائج النسب المالية للمؤسسة من سنة **2013** إلى سنة **2015** | 76 |
| 07 | عرض نتائج مؤشرات المردودية للمؤسسة من سنة **2013** إلى سنة **2015** | 78 |
| 08 | عينة الدراسة دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية —دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– | 80 |
| 09 | مقاييس الاستبيان | 82 |
| 10 | اختبار آلفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة | 82 |
| 11 | طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي | 84 |
| 12 | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس | 85 |
| 13 | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا للفئة العمرية | 86 |
| 14 | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا للمستوى العلمي | 87 |
| 15 | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق سنوات الخبرة | 88 |
| 16 | استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير المستقل المراجعة الداخلية المالية | 89 |
| 17 | ترتيب استجابات أفراد العينة نحو المحاور المستقلة الجزئية | 91 |
| 18 | استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير التابع الأداء المالي | 92 |
| 19 | نتائج اختبار الفرضية الرئيسية | 95 |
| 20 | نتائج اختبار الفرضية الأولى | 96 |

| | | |
|---|---|---|
| 21 | نتائج اختبار الفرضية الثانية | 97 |
| 22 | نتائج اختبار الفرضية الثالثة | 98 |
| 23 | نتائج اختبار الفرضية الرابعة | 99 |

# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | هدفي المراجعة الداخلية | 04 |
| **02** | الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة- | 60 |
| **03** | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس | 85 |
| **04** | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر | 86 |
| **05** | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي | 87 |
| **06** | توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الخبرة | 88 |

# فهرس الملاحق

## فهرس الملاحق


| رقم الملحق | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | وثائق خاصة بمراحل تنفيذ المراجعة الداخلية المالية | 112 |
| 02 | جدول الأصول للميزانية المالية خلال سنوات 2013-2015 | 115 |
| 03 | جدول الخصوم للميزانية المالية خلال سنوات 2013-2015 | 117 |
| 04 | جدول حسابات النتائج خلال سنوات 2013-2015 | 119 |
| 05 | إستمارة الاستبيان | 121 |
| 06 | نتائج SPSS | 125 |

# مقدمة

يشهد العالم الاقتصادي في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية، وقد استهدفت هذه التغيرات المؤسسة الاقتصادية، حيث أخذت على عاتقها الكفاءة والفعالية، وهذه الأخيرة يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة وتحفيزها على القيام بالنشاط الموكل إليها لتحقيق الأهداف المسطرة في المؤسسة، كما ساهم ذلك في تطور المؤسسة الاقتصادية والذي أدى إلى تشعب وظائفها ومهامها، ونظرا لكبر حجمها وتعدد وظائفها أصبح يستعان بالأشخاص الأكفاء في مجال التسيير.

ومع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية وتزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات الأعمال اليوم، والمتمثلة في المنافسة ونظم تكنولوجية المعلومات وظهور الإدارة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة تتزايد أهمية ودور الإدارة والمدراء في قيادة هذه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها المرغوبة بكفاءة وفعالية.

وقد ظهرت الحاجة للمراجعة الداخلية بسبب كبر حجم المؤسسات وتفرع أعمالها، وظهور صعوبة في نظام الرقابة الداخلية، خاصة بعد ظهور الفضائح المالية في مختلف المؤسسات، كون أن المؤسسات تعتبر نظام مفتوح مع عدة أطراف في سبيل تحقيق أهدافها منها البنوك، إذ تسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيق الازدهار النمو، وهنا ظهرت المراجعة الداخلية المالية كإطار إرشادي لمساعدة المؤسسة على تجميع المعلومات الضرورية لتقديم نظرة متكاملة للإدارة عن الواقع العملي ومعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهداف المؤسسة ومن ثم تقديم التوصيات والاقتراحات البناءة بهدف تحسين الأداء وترشيد القرارات.

ومن جهة أخرى يكتسي موضوع الأداء المالي أو تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة وأن السبب الرئيسي لانهيار وإفلاس عديد المؤسسات هو التناقض والاختلاف بين البيانات المحاسبية الصادرة عنها وبين الأداء الحقيقي لها، وأيضا استنزاف الموارد المالية للمؤسسة والقصور في أداء المهام الوظيفية في ظل نظم رقابية هشة، وبالتالي الاعتماد على قوائم تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وأيضا اعتماد طرق رقابية محكمة على جميع الأنشطة الأخرى دون استثناء.

**1- الإشكالية**

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف تؤثر المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–؟**

**2- الأسئلة الفرعية**

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المتعلقة بالموضوع وهي:

– ما المقصود بالمراجعة الداخلية؟ وما هي خصائصها؟

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية المالية؟ وكيف تساهم في تقييم الأداء المالي؟

- كيف يتم تنفيذ المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة-؟

- ما هي أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة-؟

**3- الفرضيات**

**3-1- فرضيات دراسة الحالة**

- المراجعة الداخلية المالية تقوم بتقييم المشروع من الناحية المالية من حيث السيولة داخل المؤسسة وكذا القوائم المالية؛

- المراجعة الداخلية المالية نشاط مستقل موضوعي يتم من خلال إتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم الأداء المالي وتحسين فعالية عمليات المؤسسة؛

- قياس الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لجابهة المستقبل؛

- المراجعة الداخلية المالية عملية ضرورية لمؤسسة مناجم الفوسفات، حيث تساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات، ويتوقف نجاحها على إتباع المراجع لمجموعة من المعايير المتعارف عليها.

**3-2- الفرضيات الإحصائية**

**- الفرضية الرئيسية**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية المالية، وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-".

**- الفرضيات الفرعية**

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "المراجعة الداخلية في المؤسسة، وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-"؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "التأهيل العلمي، وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-"؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير، وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-"؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية، وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-".

## 4- أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

### 4-1- الأسباب الموضوعية

- حاجة المؤسسة الجزائرية إلى تطوير النقائص التي تعاني منها مهنة المراجعة الداخلية المالية؛
- الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا وهو: "مالية المؤسسة"؛
- أهمية الأداء المالي باعتباره المؤشر الدال على النجاح أو الفشل في تنفيذ الأهداف المالية للمؤسسة محل الدراسة؛
- حاجة المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من المراجعة خاصة التحولات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

### 4-2- الأسباب الذاتية

رغبة منا في التعرف أكثر على مجال عمل المراجع الداخلي، وخاصة في مجال المالية وقدرته على التعرف على تطبيق نظام الرقابة الداخلية من عدمه.

## 5- أهداف الموضوع

نسعى من خلال هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إدراك ضرورة الاهتمام بمهنة للمراجعة الداخلية المالية والعمل على تطويرها؛
- الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية المالية، وتبيان الدور الذي تؤديه في مجال تقييم الأداء المالي؛
- تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة؛
- إثراء الرصيد المعرفي حول مهنة المراجعة الداخلية المالية.

## 6- أهمية الموضوع

تظهر أهمية الموضوع في التوصل إلى مدى مساهمة المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي داخل المؤسسة، كما تبرز أهميتها باعتبارها الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية، إضافة إلى الموردين والمتعاملين مع المؤسسة نجد أيضا المديرية العامة هي أيضا تولي أهمية خاصة للمراجعة من أجل معرفة سلامة مركزها المالي والسيولة المتاحة لزيادة ثقتهم في مستوى الأداء داخل المؤسسة وكذا اتخاذ العديد من القرارات من طرف الإدارة المالية، وكذلك المحافظة على أصول المؤسسة.

## 7- أدوات دراسة الموضوع

تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات في دراستنا وهي:

- الكتب ذات الصلة بالموضوع؛
- الأطروحات والرسائل الأكاديمية؛
- المجلات والملتقيات؛
- المقررات الرسمية؛
- الوثائق المالية والإدارية لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–.

## 8- منهج دراسة الموضوع

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، كون المنهج الوصفي يلائم الجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال إظهار المفاهيم والأطر النظرية للمراجعة الداخلية المالية والأداء المالي، في حين أن المنهج التحليلي يمكننا من تحديد الأهمية النسبية لدور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي، وأيضا في تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية بمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– بالإضافة إلى الأدوات البحثية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة، وكذلك من خلال الدراسة الإحصائية.

## 9- حدود دراسة الموضوع

### 9-1- الحدود الموضوعية

سوف نتطرق إلى موضوع الدراسة من خلال إلقاء الضوء على المراجعة الداخلية المالية وما لها من أهمية في تقييم وتحسين الأداء داخل المؤسسة.

### 9-2- الحدود الزمانية

عرض عمل المراجع الداخلي في المراجعة الداخلية المالية للقوائم المالية والنسب المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– خلال دورات الاستغلال من سنة **2013** إلى سنة **2015**.

## 10- الدراسات السابقة

إن أغلب الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها تركز على المراجعة الداخلية لكن موضوع المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية لم يتم التطرق إليه بصفة خاصة، ومن هذه الدراسات نذكر:

**10-1- الدراسة الثانية:** شعباني لطفي، بعنوان: **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، الدورة "مبيعات–مقبوضات"**، مذكرة ماجستير مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة **2003–**

**2004**، حيث كانت إشكالية هذا البحث كالتالي: فيما تكمن فعالية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي؟

وقد خلصت إلى النتائج التالية: أن نشاط المراجعة الداخلية يشمل المراجعة المالية، وأخرى للتأكد من مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة، ومراجعة العمليات للأنشطة وكافة الإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها، وكذلك تعمل المراجعة الداخلية على منع وتقليل حدوث الأخطاء وهذا ما يزيد من الحاجة لها، بالإضافة إلى تقديم النصائح للمديرين في محاولة لتقليل ومنع الأخطاء.

**10-2- الدراسة الثالثة:** بدر الدين فاروق أحمد وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار (بالتطبيق على بنك الاستثمار المالي)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد **16**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -كلية الدراسات التجارية، **2015**، حيث كانت الإشكالية كالتالي: هل المراجعة الداخلية لصناديق الاستثمار دائما ما تركز علي لوائح وقوانين الاستثمار دون مراعاة كافة الجوانب الإدارية والفنية للمراجعة الداخلية؟

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى:

- أن مراجعة القوائم المالية تؤدي إلي تحسين العمل المحاسبي لصناديق الاستثمار؛
- دقة مراجعة الإجراءات الإدارية تشجع على الاستثمار في صناديق الاستثمار بالبنك كأداة مالية؛
- ضرورة الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات يزيد من فاعلية أداء صناديق الاستثمار؛
- ضرورة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارات التنفيذية الأخرى؛
- الحرص على التأهيل الأكاديمي والمهني والعملي للمراجعين الداخليين.

## 11- هيكل الموضوع

تم تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تم التطرق فيهما إلى:

- **الفصل الأول:** بعنوان الأدبيات النظرية للدراسة، تم من خلاله التركيز على أساسيات المراجعة الداخلية المالية وماهية الأداء المالي، وكذلك أهمية المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية؛
- **الفصل الثاني:** بعنوان الأدبيات التطبيقية للدراسة، تم من خلاله التركيز على تقديم عام لمؤسسة مناجم الفوسفات، وواقع أهمية المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– وأخيرا الإطار المنهجي للدراسة الميدانية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–.

# الفصل الأول:

# الأدبيات النظرية للدراسة

**تمهيد**

بعد التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية وزيادة حجمها، مما سمح بقيام جهاز رقابي متطور يواكب التغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال، وهذا ما أدى إلى ظهور المراجعة الداخلية، التي تعتبر أداة من الجهاز الرقابي وحتى يبلغ تركيز المؤسسات على الجوانب المالية والمحاسبية وجب على المؤسسة تطوير المراجعة الداخلية لتشمل الجانب المالي، وهي المراجعة الداخلية المالية والتي بدورها تعمل على تحسين النظام الرقابي الداخلي، حيث تعتبر وسيلة تعتمد عليها المؤسسة للتأكد من صحة ومصداقية القوائم المالية والتعبير عن مركزها المالي بشكل صادق.

ونظرا لحاجة المؤسسة الاقتصادية للاستمرارية وجب عليها الاهتمام بأدائها المالي الذي يتأثر بنظام الرقابة، وعليه تعمل وظيفة المراجعة الداخلية المالية كوسيلة لقياس وتقييم النشاط المالي بغرض تحقيق أهدافها وتحسين أدائها المالي، من خلال تقديم تقرير المراجع الداخلي المالي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **أساسيات المراجعة الداخلية المالية؛**
- **ماهية الأداء المالي؛**
- **أهمية المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية.**

## المبحث الأول: أساسيات المراجعة الداخلية المالية

تعتبر المراجعة عمل رقابي يهدف للفحص والتحقيق، الذي يمارسه شخص معين أو جهة معينة بغرض الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تمثيل المهام وإنجاز الأهداف المسطرة، كما المراجعة الداخلية المالية وظيفة داخل المؤسسة تتميز بالاستقلال النسبي، تشمل مراجعة النشاط المالي للمؤسسة، حيث تعتبر من أهم أنواع المراجعات وأكثرها شمولا، وكذلك تقوم بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، للتأكد من تطبيقها للإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة، وسيتم التطرق للمطالب الآتية:

- **ماهية المراجعة الداخلية؛**
- **مفهوم المراجعة الداخلية المالية؛**
- **وسائل وتقنيات المراجعة الداخلية المالية.**

### المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمراجعة الداخلية من قبل المؤسسات مع زيادة حجمها فهي تعتبر عملية تقييمية لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة حيث تعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية.

**أولا: تعريف المراجعة الداخلية**

تعرف المراجعة الداخلية على أنها: "جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل".[1]

كما تعرف على أنها: "إصدار رأي محايد نشاط محايد موضوعي ومطمئن يهدف إلى زيادة قيمة عمليات المؤسسة وتحسينها، وتقوم بالمراجعة المالية وحماية أصول المؤسسة".[2]

وقد عرفها مجمع المراجعين الداخلين للمراجعة الداخلية بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها: "وظيفة يؤديها موظفين داخل المشروع الانتقائي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ودقيقة وكافية".[3]

---

[1]- ألفين أرنيز وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002 ص: 121.

[2] – Bernard grand et Bernard ver dalle, **audit comptable et financier**, economica, paris, 1999, p: 9.

[3]- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل –الإطار النظري المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي–**، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007، ص: 126.

كما تعرف على أنها: "وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى".[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المراجعة الداخلية هي:

- الفحص الانتقائي الذي تقوم به المراجعة الداخلية والتأكد من إجراءات ومقومات الرقابة الداخلية؛
- وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية داخل المؤسسة؛
- تقديم النصح والإرشاد للمؤسسة.

**ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية**

تسعى المراجعة الداخلية إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات، والمحافظة على أموال المؤسسة وموجداتها من التلاعب والضياع، وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين هما: هدف الحماية وهدف البناء.

والشكل التالي يوضح هدفي المراجعة الداخلية:

**شكل رقم (01)**: هدفي المراجعة الداخلية

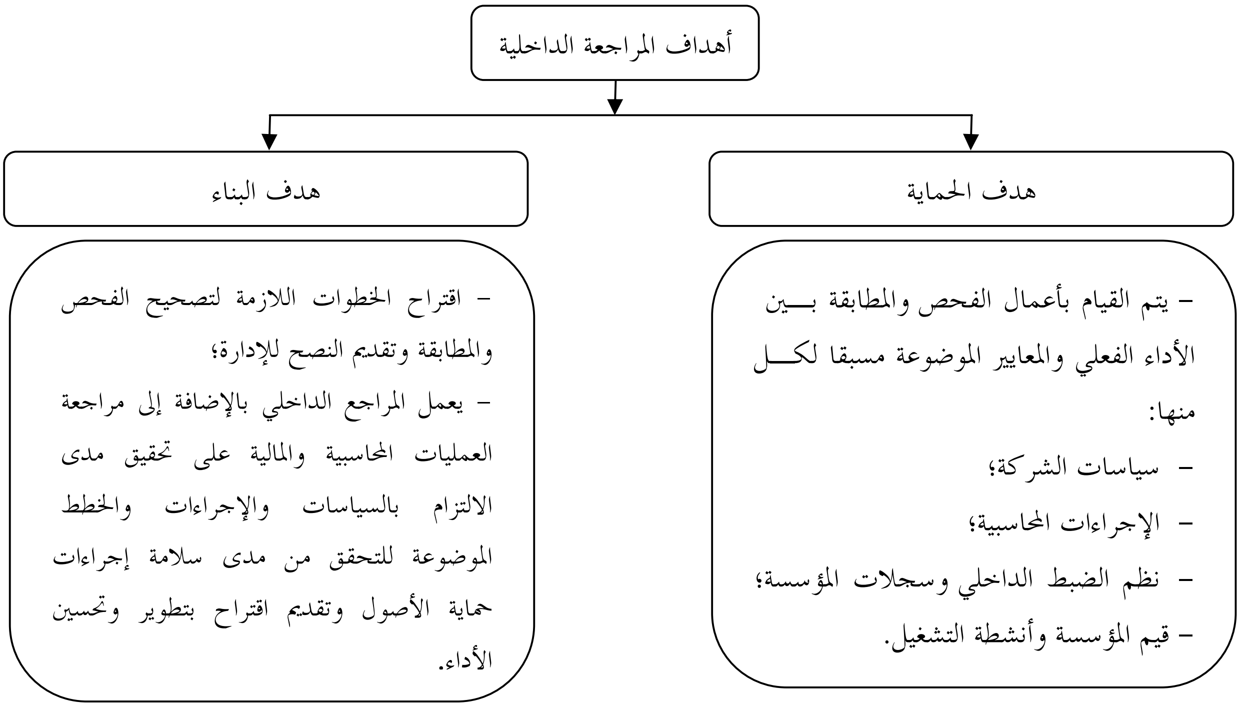


**المصدر**: عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 109.

[1]- جمعة أحمد حلمي، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000، ص: 06.

من خلال الشكل نلاحظ أن الهدف الأول يسعى للقيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير من خلال سياسات الشركة والإجراءات المحاسبية، وكذا طرق الضبط الداخلي في المؤسسة، أما الهدف الثاني فيسعى إلى اقتراح خطوات لازمة للتصحيح والفحص وتقديم النصح للإدارة بالإضافة إلى مراجعة العمليات المالية ومدى الالتزام بالخطط والإجراءات الموضوعة بغرض التحقق من سلامة إجراءات حماية أصول المؤسسة.

**ثالثا: خصائص المراجعة الداخلية**

تتميز المراجعة الداخلية بجملة من الخصائص سيتم ذكرها في ما يلي:[1]

- المراجعة الداخلية وسيلة لتقويم الرقابة الداخلية؛
- هي إحدى أقسام أو إدارات المؤسسة الهامة في تحقيق أغراض المؤسسة؛
- المراجعة الداخلية تتميز بالاستمرارية خلال السنة المالية وتشمل كل أنشطة المؤسسة؛
- تسعى المراجعة الداخلية لخدمة الإدارة؛
- تعتبر المراجعة الداخلية بالمؤسسة وظيفة استشارية وليس لها الحق في اتخاذ القرارات؛
- المراجعة الداخلية تساعد المراجع الخارجي في تأدية مسؤولياته بكفاءة واقتدار.

ويمكن تناول طبيعة المراجعة الداخلية من خلال النقاط التالية:[2]

- نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة وأداة رقابة بغرض انتقاء وتقييم جميع الرقابات الأخرى؛
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي؛
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية؛
- يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم بذات المهام التي يقوم بها المراجع الخارجي خلال فترة المراجعة.

**رابعا: أنواع المراجعة الداخلية**

تنقسم المراجعة الداخلية حسب مجال تطبيقها إلى: مراجعة محاسبية ومالية، مراجعة إدارية وتشغيلية.

**1- المراجعة المحاسبية والمالية**

لقد كان المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية مرتبطا بالمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وصحتها، حتى يتسنى للإدارة الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.

[1]- فتح الرحمن الحسن منصور وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار (بالتطبيق علي بنك الاستثمار المالي)**، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية ،2015، ص: 285.

[2]- جمعة أحمد حلمي، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000، ص: 95.

يهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير، حيث يعتمد على المعطيات التالية:[1]

**1-1- المحاسبة العامة:** وذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج...الخ؛

**2-1- المحاسبة التحليلية:** يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات؛

**3-1- معطيات الموازنات التقديرية:** تعتبر معطيات الموازنات التقديرية وسيلة لتقييم ومراقبة الأداء المالي ومن الموازنات نجد موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج...الخ؛

**4-1- المعطيات الإحصائية:** لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة.

**2- المراجعة الإدارية (التشغيلية العملية)**

تعتبر المراجعة الإدارية مصطلحا مرادفا للمراجعة الداخلية، لكنها في الحقيقة تشكل جزء من المراجعة الداخلية.

فالمراجعة الإدارية هي فحص مستمر لأوجه الأنشطة المالية والإدارية وتقييم الأهداف والخطط والإجراءات والهيكل التنظيمي وتقييم الأداء وأساليب الرقابة المالية والإدارية، وفحص مدى انعكاس الآثار غير المالية على أوجه نشاط المؤسسة.[2]

وبما أن الخطط الموضوعة بحاجة إلى تعديل من خلال تنظيم إداري متكامل ومتوازن، وفي المراجعة الإدارية الداخلية فإن ما يتم مراجعته والتأكد منه هو أداء الأفراد العاملين في المؤسسة.

وفي هذه المراجعة يقوم المراجع الداخلي بـــ:[3]

- معرفة السياسات المطبقة بهدف صياغة أحكامه؛
- معرفة تامة بالميدان الواجب فحصه؛
- تصميم رقابات خاصة تهدف إلى فعالية العمليات.

[1] -Lionel collins et géranrd.valin, **audit et contrôle internes, princip objectifs et pratique**, édition dalloz, paris, 1997, p: 80-81.

[2]- عصام أحمد بالخيور، **المراجع الداخلي شريك في الرقابة والإدارة** ، مقال في مجلة عالم الاقتصاد، رقم العدد 193، 2005، ص: 17.

[3]- **المرجع نفسه**، ص: 19.

تعتبر المراجعة الإدارية إحدى نتائج تطور المراجعة الداخلية، وقد تشمل المراجعة الإدارية الأمور التالية:[1]

- أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك الإجراءات الرقابية الخاصة بحماية الأموال؛
- تنفيذ لوائح وتعليمات الشركة والتقيد بسياستها؛
- دقة البيانات المالية وصحة المعلومات المتعلقة بعمليات المشروع بحيث يمكن الاعتماد عليها؛
- الاقتصاد والكفاية في استخدام الموارد وتحقيق الأهداف المعلنة للبرامج والأعمال.

**المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية المالية**

نظرا لصعوبة الرقابة الكافية داخل المؤسسات خصوصا بسبب كبر حجمها وتنوع نشاطها لذا أصبح من الضروري الإهتمام بالمراجعة الداخلية المالية، وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم المراجعة الداخلية المالية.

**أولا: تعريف المراجعة الداخلية المالية**

هناك العديد من المفاهيم حول المراجعة الداخلية المالية نذكر منها:

المراجعة الداخلية المالية هي: "فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفاعلية المالية لأي مؤسسة، وأن يقوم المراجع بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها".[2]

المراجعة الداخلية المالية هي: "فحص القوائم المالية والسجلات وجميع العمليات المتعلقة بها بهدف التأكد من الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والأنظمة والتعليمات داخل المؤسسة".[3]

المراجعة الداخلية المالية هي: "الفحص النقدي للمعلومات المحاسبية، وتقديم تقرير حول صراحة المعلومات وحقيقتها من طرف المراجع الداخلي المالي".[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المراجعة الداخلية المالية هي:

- المراجعة المالية تهتم بفحص حسابات المؤسسة؛
- يجب أن تكون هناك أداة لقياس تلك المعلومات؛

[1]- جمعة أحمد حلمي، **مرجع سابق**، ص ص: 99-100.

[2]- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 14.

[3]- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، **مراجعة ومراقبة داخلية، الإدارة العامة لتصوير وتطوير المناهج**، الوحدة الثانية، مراجعة داخلية تخصص محاسبة، المملكة العربية السعودية، ص: 52.

[4]- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية (على المستوى الجزئي والكلي)**، قسم المحاسبة والمراجعة، آلية التجارة، مصر، 2007، ص: 09.

- التأكد من مدى صحة وعدالة القوائم المالية؛
- فحص الدفاتر والسجلات والمستندات.

**ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية المالية**

قبل الحديث عن أهداف المراجعة الداخلية المالية، يتم أولا بذكر صفات المراجع المالي والتي نذكر منها:

- أن يكون أمينا وكتوما يحافظ على سر المهنة؛
- أن يكون عارفا بنظريات المحاسبة وطرق تطبيقها؛
- أن يكون قادرا على فهم كل طرق التقييد؛
- أن يكون على علم تام بأصول المراجعة ونظرياتها؛
- الخبرة المهنية؛
- أن يكون قادرا على التعبير باللغة متمكن منها تحدثا وكتابة بكل وضوح.

إن المراجع الداخلي المالي الذي هو الأساس في القيام بعملية المراجعة الداخلية المالية، يسعى من خلال المراجعة لتحقيق عدة أهداف منها:[1]

**1- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح)**: يتعلق الإفصاح بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تجميعها أو فصلها أو الإفصاح عنها على نحو ملائم.

ولتحقيق هذا الهدف ينبغي على المراجع الداخلي التأكد من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعليه أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية.

ومنه فإن الإفصاح يشمل ما جاء في القوائم المالية أو ما ألحق بها من مرفقات وملاحظات ويجب على عارض القوائم المالية أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية.

**2- شمولية المعلومات المالية**: تعني الإدراج الفعلي لكافة العمليات والحسابات التي يجب إدراجها في القوائم المالية دون إغفال أي عنصر من عناصر القوائم المالية.

كما يتطلب هدف التحقق من شمولية وصحة العمليات المالية من المراجع الداخلي ضرورة التحقق من كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة، حيث تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد المؤسسة والتزاماتها خلال هذه الفترة، من ذلك يتطلب القيام بعمليتين ضروريتين:

[1] - توفيق مصطفى أبو رقية، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 1991، ص: 79.

– **الأولى**: تتمثل في التحقق من أن هذه العمليات مؤيدة ومدعمة بنظام جيد لنظام الرقابة الداخلية؛

– **أما الثانية**: تتمثل في التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وأن مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وأرصدة الحسابات الناتجة عن العمليات المالية.

ومن الضروري على النظام المحاسبي للمؤسسة أن يقوم بتوليد معلومات محاسبية تمتاز بالشمول والتعبير عن كل الأحداث النقدية التي جرت بالمؤسسة، ولا بد على المراجع الداخلي أن يتحقق من صحة البيانات المحاسبية والوثائق المالية المسجلة بالدفاتر والسجلات، ويقوم بمعالجة هذه البيانات معالجة تسمح له بتقديم النصح والإرشاد للإدارة العليا.

**3- المراقبة**: يقوم المراجع في بداية عملية المراجعة بالتأكد من أن العناصر التي تنص عليها الميزانية مراقبة من طرف المؤسسة التي يعمل فيها، حيث تعمل المراجعة على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية المتوفرة للمراجع.[1]

ويجب على المراجع المالي فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوبة، بالإضافة فإنه يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، وبما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب أن يتحقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر.

**4- استقلالية الفترة المالية**: حيث يقوم المراجع بالتحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، ويتأكد أيضا من أن العمليات المالية الخاصة بالفترة اللاحقة لم يتم تسجيلها ضمن نشاط الفترة موضوع المراجعة.

**5- التقييم والتخصيص**: تهدف المراجعة إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك التثبيتات، أو إطفاء المصاريف الإعدادية، وتقييم المخزونات، ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية ومراعاة انسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

إن هذا التقييم والتخصيص الجيد للأحداث المحاسبية يؤدي إلى الحصول على الصورة الحقيقية للحالة المالية للمؤسسة عن طريق التطبيق الجيد للمبادئ المحاسبية.

إن الالتزام بهذا الهدف يؤدي إلى:

– التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش؛

– الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛

[1]- توفيق مصطفى أبو رقية، **مرجع سابق**، ص: 81.

– ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

**6- الوجود الفعلي**: يعمل المراجع على التأكد من وجود جميع العناصر الواردة في جهة الأصول والخصوم لميزانية المؤسسة، والتحقق من أن العمليات المسجلة في القوائم المالية قد حدثت فعلا خلال الفترة المحاسبية.

ويهدف المراجع الداخلي من خلال قيامه بعملية مراجعة العمليات المالية إلى التحقق من أن التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة وتقديم النصح حول ذلك.[1]

ويسعى المراجع داخل المؤسسة محل عمله للتأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية موجودة فعلا عن طريق الجرد الفعلي.

**ثالثا: الحاجة إلى المراجعة الداخلية المالية**

تكمن الحاجة إلى المراجعة الداخلية المالية إلى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

– الأهمية الكبيرة للمعلومات بالنسبة للمؤسسة؛

– الخبرة المقدمة المطلوبة لإعداد المعلومات والتحقق منها.

وقد زادت الحاجة إلى المراجعة الداخلية عن طريق الاعتبارات التحفيزية للمراجعة، كون هذه الاعتبارات تضيف قيمة للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، حيث يسعى معدوا القوائم المالية إلى أن تكون القوائم المالية التي يعدونها الأكثر توافقا مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أن توقع الإدارة بقرب حدوث عملية المراجعة سوف يؤثر على إعداد القوائم المالية بشكل إيجابي.

وتقع على عاتق المدير المالي مسؤولية التأكد من صحة القوائم المالية، في حين أن المراجع الداخلي يقوم بتقديم النصح والإرشاد فيما يخص أهم نقاط الضعف إلى الإدارة العليا لتجنبها مستقبلا من خلال فحصه ومراجعته لتلك القوائم المالية.

ويتجه مسيرو المؤسسات إلى التأكد من مدى بلوغ الأهداف المسطرة والتحقق من مدى مصداقية المعلومات والبيانات المقدمة عند انتهاء المتابعة والمراجعة.

**رابعا: معايير المراجعة الداخلية المالية**

تتم ممارسة المراجعة الداخلية المالية في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح مؤسسات تختلف من ناحية الأهداف والحجم والتعقيد والهيكلة، كما تتم ممارسة المراجعة الداخلية المالية من قبل أشخاص من داخل المؤسسات أو من خارجها، وبما أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة المراجعة الداخلية المالية في كل

[1]- توفيق مصطفى أبو رقية، **مرجع سابق**، ص : 82.

[2]- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، الدار الجامعية، مصر، ص: 30.

بيئة على حدة فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية المالية (المعايير) يشكّل أمرا أساسيا لكي يتمكن المراجعون الداخليون ونشاط المراجعة الداخلية من الوفاء بمسؤولياتهم، وسيتم التطرق لأهم المعايير كما يلي:

**1- معايير الخصائص**

**1-1- معيار رقم 1100: الاستقلالية والموضوعية**

**"يجب أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلا، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية".[1]**

**الاستقلالية:** هي التحرر من القيود والظروف التي تهدد قدرة نشاط المراجعة الداخلية أو الرئيس التنفيذي للمراجعة على تنفيذ مسؤوليات المراجعة الداخلية على نحو غير متحيّز، ولكي يتسنى تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للأداء الفعال لمسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية يكون للرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية إمكانية الوصول المباشر وبدون أي قيود إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطوط التبعية المزدوجة للمراجعة الداخلية مع الإدارة ومجلس الإدارة، ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تحدد الاستقلالية على مستوى المراجع الداخلي منفردا وعلى مستوى مهمات المراجعة، وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي.

**أما الموضوعية:** فهي موقف ذهني غير متحيّز يمكن المراجعين الداخليين من أداء المراجعة الداخلية على نحو يجعلهم يؤمنون بسلامة نتائج أعمالهم وبعدم قيامهم بأي تضحيات على حساب جودة العمل الذي يؤدونه، وتقتضي الموضوعية عدم تبعية أحكام المراجعين الداخليين بشأن مسائل المراجعة لآراء الآخرين، ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تحدد الموضوعية على مستوى المراجع الداخلي منفردا، وعلى مستوى مهمات المراجعة، وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي.

[1]- ناجي فياض، **المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية**، مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين، لبنان، ص ص: 4- 5.

**1-2- معيار رقم 1200: المهارة والعناية اللازمة**

**"يجب إنجاز مهمّات المراجعة الداخلية بمهارة ومع توخي العناية المهنية اللازمة".**

**1-2-1- المعيار رقم 1210: المهارة**

"يجب على المراجعين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم، ويجب على نشاط المراجعة الداخلية ككل أن يمتلك أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة به".

يعني المهارة مصطلح شامل يشير إلى المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوب توفرها لدى المراجعين الداخليين لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بفعالية، وتشمل المهارة مراعاة الأنشطة الحالية، والاتجاهات والمواضيع الجديدة الناشئة، بما يمكن المراجعين الداخليين من تقديم المشورة والتوصيات الملائمة، فالمراجعون الداخليون مدعوون لإثبات مهاراتهم من خلال الحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة، مثل شهادة المراجع الداخلي المعتمد والشهادات الأخرى المشابهة التي تقدمها جمعية المراجعين الداخليين والمؤسسات المهنية الأخرى المناسبة.

**1-2-2- معيار رقم 1220: العناية المهنية اللازمة**

**"يجب على المراجعين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مراجع داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصّر والاقتدار، بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة من الخطأ".** [1]

**1-3- المعيار رقم 1230: التطوير المهني المستمر**

**"يجب على المراجعين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر".**

**– معيار رقم 1312: معيار التأهيل العلمي وإجراءات التقييم الخارجي**

**"يجب إجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة".**

ويجب أن يناقش الرئيس التنفيذي للمراجعة مع مجلس الإدارة النقاط التالية:

– شكل ووتيرة التقييمات الخارجية؛

[1]- ناجي فياض، **مرجع سابق**، ص ص: 8-9.

- مؤهلات واستقلالية المقيم أو فريق التقييم الخارجي بما في ذلك أي احتمالات لوجود تضارب في المصالح.

يمكن إنجاز التقييمات الخارجية عبر تقييم خارجي كامل أو عبر تقييم ذاتي مصحوب بتأكيد خارجي مستقل، ويجب على المقيّم الخارجي أن يتوصل إلى قرار بخصوص التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة وبالمعايير، كما يمكن أن يحتوي التقييم الخارجي أيضا على تعليقات تشغيلية أو استراتيجيه.

على المقيم أو فريق التقييم المؤهل أن يثبت مقدرته وكفاءته في مجالين اثنين وهما الممارسة المهنية لأعمال المراجعة الداخلية، وعمليات التقييم الخارجي، ويمكن إثبات تلك الكفاءة من خلال التمتع بالمزيج الوافي من الخبرة العملية والمعرفة النظرية، هذا مع ملاحظة أن الخبرة المكتسبة في المؤسسات ذات الحجم والتعقيد المماثلين للمؤسسة موضوع التقييم والتي تنتمي لنفس القطاع والصناعة والتي تسودها نفس المشكلات الفنية هي خبرة أهم وأكثر قيمة من الخبرة المكتسبة في المجالات الأقل ارتباطا من ذلك، وأما في حال وجود فريق تقييم فإنه لا يشترط أن يتمتع كل أفراد الفريق بتلك الكفاءات المطلوبة، بل يجب أن يتمتع الفريق ككل بتلك الكفاءات، ويستخدم الرئيس التنفيذي للمراجعة حكمه المهني لتحديد ما إذا كان المقيّم أو فريق التقييم يتمتّع بالكفاءات الوافية التي تؤهله للقيام بعملية التقييم.

ويقصد باستقلالية المقيم أو فريق التقييم ألا يكون هناك أي تضارب في المصالح، سواء كان تضاربا حقيقيا أو تضاربا ظاهريا، وأن لا يكون المقيم أو فريق التقييم جزءا من المؤسسة التي ينتمي إليها نشاط المراجعة الداخلية، وينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشجع مراقبة وإشراف مجلس الإدارة على التقييم الخارجي لتقليل أي تضارب في المصالح سواء كان ظاهريا أو محتملا.

**2- معايير الأداء**

**2-1- المعيار رقم 2000: إدارة نشاط المراجعة الداخلية**

**"يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة أن يدير نشاط المراجعة الداخلية بفعالية لضمان أنه يضيف قيمة للمؤسسة".** [1]

يكون نشاط المراجعة الداخلية قد تمت إدارته بفعالية عندما:

- يحقق نشاط المراجعة الداخلية غاياته ومسؤولياته الواردة في ميثاق المراجعة الداخلية؛
- يتقيّد نشاط المراجعة الداخلية بالمعايير؛
- يتقيّد أفراد نشاط المراجعة الداخلية بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير؛
- يأخذ نشاط المراجعة الداخلية بعين الاعتبار الاتجاهات والقضايا الناشئة التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة.

[1]- ناجي فياض، **مرجع سابق**، ص ص: 10-11.

ويضيف نشاط المراجعة الداخلية قيمة للمؤسسة والأطراف المعنية عندما يأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات والأهداف والمخاطر، ويجهد لتوفير سبل تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ويقدم تأكيدات ذات صلة بطريقة موضوعية.

**2-2- المعيار رقم 2010: التخطيط**

**"يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة وضع خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة".**

من أجل وضع خطة مبنية على المخاطر، يتشاور الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة ويكتسب فهما لإستراتجيات المؤسسة، وأهداف العمل الرئيسية، والمخاطر المرتبطة، وأساليب إدارة المخاطر، ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق مراجعة وتعديل الخطة حسب الاقتضاء للاستجابة للتغيرات في أعمال ومخاطر وعمليات وبرامج ونظم المؤسسة والضوابط الرقابية فيها.

**3-2- المعيار رقم 2040: السياسات والإجراءات**

**"يجب أن يضع الرئيس التنفيذي المراجعة الداخلية السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي".**

يعتمد شكل ومحتوى السياسات والإجراء على حجم وهيكل نشاط التدقيق المراجعة الداخلية ودرجة تعقيد أعماله.

**3- معايير المراجعة الجزائرية**

أصدرت الجزائر بمقتضى المقرر رقم 150 المؤرخ في 25 أوت 2015 أربعة معايير جزائرية للمراجعة والموضوعية تحت حيز التنفيذ، وتتمثل هذه المعايير في:[1]

**1-3- المعيار الجزائري للمراجعة -300- تخطيط تدقيق الكشوف المالية:** يدرس المعيار الجزائري للتدقيق -300- التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لمراجعة الكشوف المالية.

**2-3- المعيار الجزائري للمراجعة -500- العناصر المقنعة:** يعالج واجبات المراجع فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات المراجعة قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.

**3-3- المعيار الجزائري للمراجعة -510- مهام التدقيق الأولية في الأرصدة الافتتاحية:** يعالج هذا المعيار واجبات المراجع فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولوية.

[1]- المقرر رقم 150 المؤرخ في 25 أوت 2015 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، ص ص: 8-12.

**3-4- المعيار الجزائري للمراجعة -700- تأسيس الرأي وتقرير المراجعة على الكشوف المالية**: يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق -700- ما يلي:

- التزام المراجع بتشكيل رأي حول الكشوف المالية؛
- شكل ومضمون تقرير المراجع عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للمراجعة ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل.

أما المقرر رقم 23 المؤرخ في مارس 2017 فقد تضمن المعايير الآتية:[1]

**- المعيار الجزائري للمراجعة -520- الإجراءات التحليلية**: حيث يعالج هذا المعيار استخدام المراجع للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، وإلزامية أداء المراجع لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية المراجعة.

**- المعيار الجزائري للمراجعة -570- استمرارية الاستغلال**: يعالج هذا المعيار التزامات المراجع في مراجعة الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.

**- المعيار الجزائري للمراجعة -610- استخدام أعمال المرفقين الداخليين**: عالج هذا المعيار الجزائري للمراجعة شروط وفرصة انتفاع المراجع الخارجي من أعمال المراجعة الداخلية إذا تبين له طبقا لأحكام المعيار م.ج.ت 392، أن وظيفة المراجعة الداخلية بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.

**- المعيار الجزائري للمراجعة -620- استخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع**: يعالج هذا المعيار واجبات المراجع عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والمراجعة، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير.

**المطلب الثالث: وسائل المراجعة الداخلية المالية**

يعتمد المراجع الداخلي المالي من أجل إعداد تقريره حول شرعية وصدق المعلومات المالية على عدة وسائل تقنية نذكر منها:

**أولا: وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية**

تعد الرقابة الداخلية النقطة التنظيمية وتمثل جميع الإجراءات التي تستخدمها المؤسسة والتي من شأنها المحافظة على أصولها والتأكد من صحة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المؤسسة.

[1]- المقرر رقم 23 المؤرخ في 05 مارس 2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، ص ص: 04-06.

وتعتبر الرقابة الداخلية أمرا حتميا تقتضيه الإدارة الحديثة للمحافظة على الانضباط والصرامة داخل المؤسسة، وتعتبر عاملا مهما ومساعدا لتحقيق أهداف المراجعة.

كما أن الرقابة الداخلية هي عبارة عن مجموعة ضمانات متمثلة في طرق وإجراءات العمل المكتوبة وغير المكتوبة، هذه الضمانات تساهم في التحكم في المؤسسة عن طريق الحفاظ على الذمة المالية للمؤسسة وكذا حمايتها والسهر على الحفاظ على نوعية المعلومات المدقق فيها، وكذا تطبيق سياسات الإدارة عن طريق تطبيق التعليمات بهدف تحسين الأداء، ولا يتسنى ذلك إلا إذا كان هناك مخطط تنظيمي، ومستخدمون ذو كفاءة عالية وواعون مع وجود الوثائق اللازمة.

**1- وصف الإجراءات المعمول بها:** يقوم المراجع المالي بالإطلاع على الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة وذلك بإعداد ملخص لإجراءات قد تكون طويلة كوصف عملية الشراء التي تقوم بها مصلحة الشراء لفائدة كل المصالح الطالبة لها، أو وصف تلك الإجراءات عن طريق أشكال تبين الوثائق المستعملة وكيفية انتقالها عبر المصالح، كما تبين بصفة خاصة مختلف أنواع الرقابة التي تخضع لها من طرف موظفي المصالح أثناء مرورها بها.[1]

**2- تقييم الإجراءات المعمول بها:** كون أن المراجع قد قام باختبارات الفهم بالوقوف على نقاط القوة والضعف، فعليه تأكيد أو نفي تطبيق نقاط القوة باستمرار، مما يضمن أو لا يضمن الحماية والحفاظ على الأصول ومصداقية ونوعية المعلومات المتدفقة الداخلة في المعلومات المالية المحتواة في الوثائق المالية، ويستعمل المراجع الداخلي المالي استمارة الرقابة الداخلية التي تخص جملة من أنواع الرقابة الواجب القيام بها وكذلك دليل التقييم الذي بواسطته يتم التأكد من تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف من وراء كل مراجعة.

**ثانيا: وسائل فحص الحسابات**

يقوم المراجع الداخلي المالي باختبار عدة وسائل تمكنه من فحص الحسابات وإعداد تقريره بأدلة وقرائن نذكر منها:

**1- المشاهدة العينية:** هي أحسن وسيلة يلجأ إليها المراجع الداخلي المالي للتأكد من مدى صحة الجرد الذي قامت به المؤسسة، فالمقصود بالجرد هنا هو الفحص الانتقائي لإجراءات الجرد المعمول بها وينبغي أن تكون هذه الإجراءات مكتوبة، فعلى المراجع الداخلي المالي أن يقوم بمراقبة الوجود المادي للأصل والتأكد من ملكية المؤسسة له وكذا صحة التقييم.

**2- فحص الدفاتر والوثائق:** يلجأ المراجع الداخلي المالي إل فحص الدفاتر والمستندات والوثائق من أجل التأكد من حقيقة بعض العناصر مثل مراقبة مخصصات الاهتلاك والمؤونات، مراقبة فواتير الموردين والزبائن

[1]- ألفين أرنيز وجيمس لوبك، **مرجع سابق**، ص: 123.

ومراقبة النفقات مراقبة نفقات المستخدمين مع دفتر الأجور والكشوف وتصريحات الإدارة فيما يخص العاملين...الخ.

**3- المصادقات المباشرة:** إن حصول المراجع على مصادقات مباشرة من طرف المتعاملين مع المؤسسة التي يراجعها يعد أقوى الأدلة في المراجعة، فلطلبات المصادقة التي يرسلها المراقب لهؤلاء شروط منها اختبار عينة ممثلة وإرسال طلبات لمفرداتها مفردة بمفردة، وتلقي الردود من طرف هذا الأخير مباشرة.[1]

**4- المراجعة القياسية والفحص التحليلي:** على المراجع الداخلي المالي القيام بدراسة مقارنة للمؤشرات المالية، تغيراتها وتطوراتها ومقارنتها مع المعلومات العامة الحاصل عليها من المؤسسة، هذه الطريقة تسمح له بالوقوف على الاتجاهات التي تأخذها المؤشرات المدروسة كزيادة الحقوق على الزبائن وتدهور رأس المال فالمراجع الداخلي المالي يلجأ إلى القياس والتحليل في بداية المهمة ليوجه عملية المراجعة كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في موجوداتها.

**5- تصريحات المسيرين:** أثناء أداء مهمة المراجعة يستفسر المراجع عن عدة أمور فيقوم المسيرون المسؤولون بتقديم شروح عديدة، وعادة ما تكون شفوية يدونها في أوراق عمله، يرجع إليها عند الحاجة كما قد تقدم له تلك التصريحات كتابيا في شكل رسائل وهذا كدليل أقوى وأفضل.

**ثالثا: استعمال تقنية السبر عند المراجع**

يتكون المجتمع الإحصائي من مجموعة من العينات والتي يجب أن توفر فيها عدة شروط عند اختبارها لتكون حقا ممثلة لمجتمعها، فإذا كانت كذلك فإن المراجع سيولي كل اهتماماته لدراسة دقيقة لمفرداتها وعليه أن يعمم النتائج المتوصل إليها على المجتمع كله، ففي مراجعة المجتمع الإحصائي تكون الفواتير والقيود المحاسبية، أما العينة فهي اختيار مجموعة فواتير، مجموعة قيود، فالفاتورة قد تراجع مراجعة حسابية أي التأكد من العمليات الحسابية الظاهرة عليها، ومراجعة مستنديه تتمثل في دراسة الناحية الشكلية والقانونية للمستند، ومراجعة قياسية تتمثل في دراسة مقارنة عند إتباع الطرق الإحصائية، ففي تقنيات السبر يجب إتباع ما يلي:[2]

**1- تصور السبر:** الخطوة الأولى التي يتبعها المراجع الداخلي المالي هي تحديد الهدف المراد تحقيقه لأن هذا يؤدي إلى تحديد الرقابة التي ينبغي القيام بها، وكذلك الخطأ الذي يريد أن يتحقق من غيابه، وعليه تحديد المجتمع المتمثل في كل المعلومات التي يرغب في تكوين رأي معين حولها.

**2- إختيار العينة:** هناك ثلاث طرق لاختيارها:

---

[1]- ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **مرجع سابق**، ص: 125.

[2]- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 93.

- المواجهة الشخصية حيث تختار العينة حسب الحدس الشخصي للمتدخل؛

- هي الطريقة العشوائية التي تعطي أرقام تسلسلية للمفردات التي تختار باستعمال جدول الأرقام العشوائية؛

- هي طريقة السبر الترتيبي حيث تؤخذ المفردات المرتبة من نقطة معينة.

**3- استغلال نتائج المراقبة:** هناك نوعان من تحليل الاستغلال لنتائج المراقبة:

- تحليل كمي لنتائج التأكد من الأخطاء والانحرافات التي تم الوقوف عليها، والتأكد من أنها لا تتعارض والأهداف المسطرة؛

- تحليل نوعي لتلك الانحرافات والأخطاء والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا، وكذلك فيما إذا كانت إرادية أم لا؛

- في النهاية يقوم المراجع باتخاذ قرار قبول المجتمع أو عدم قبوله.[1]

**4- المراجعة المعلوماتية:** الشيء الذي أدى إلى ظهور المراجعة الداخلية هو تضاعف المعلومات المتدفقة والمعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا، فضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية أدى إلى صعوبة مهمة المراجع فأصبح من الصعب مواصلة العمل يدويا، مما أدى إلى ظهور وانتشار المعلوماتية بصفة عامة ومعلوماتية التسيير بصفة خاصة، فالمعلوماتية تساعد المراجع في إنجاز مختلف أدواره وخاصة كمتخذ للقرارات، فهذا الأخير يعتمد على نظام معلومات فعال يزوده بالمعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب.

فاعتبار المراجع رجل المالية والمحاسبة عليه أن يكون ملما بمعلوماتية التسيير ليكون المستعمل الناجح للحاسوب على الأقل، فقبل إصدار التقرير حول النتائج النهائية للقوائم المالية يكون مضطرا إلى دراسة مصلحة المعلوماتية في المؤسسة التي يعمل فيها عن طريق دراسة مختلف النظم المعلوماتية، وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتلك المصلحة.

**5- ترتيب الملفات:** يقوم المراجع أثناء أداء مهامه بجمع عدد كبير من المعلومات باختلاف أنواعها ينبغي ترتيبها وتنظيمها بطريقة تسمح لكل عضو من الأعضاء الإطلاع على هذه المعلومات، وترتيبها في ملفين دائم وجاري كما سبق وأشرنا إليهما.

داخل كل ملف ترتب الوثائق وتستعمل رموز ومؤشرات لتسهيل الحصول على المعلومات المرغوب فيها بسرعة، كما تسمح بإظهار العلاقة بين الزمن الفعلي لأوراق التوظيف المالية وإيرادات القروض وفوائدها وأيضا المؤونات ومخصصاتها، مع الإشارة إلى القوائم المالية الخاصة بها في حالة وجودها.

ومن بين واجبات المراجع الداخلي عند فحصه للقوائم المالية ما يلي:

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 95.

- التحقق من قيم الأصول والخصوم وأنها مطابقة للأسس العامة المحاسبية وأن أساليب التقويم متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما؛

- تقديم الاقتراحات التي يراها صالحة لحسن سير المؤسسة؛

- يعتبر المراجع الداخلي المالي أنه قام بواجباته إذا أحسن اختيار اختباراته للعمليات المثبتة بالدفاتر على ضوء نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة وفقا لبرنامج المراجعة المعد؛

- على المراجع الداخلي المالي التحقق من أن المؤسسة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة؛

- إعداد القوائم المالية بحيث تعرض الميزانية ملخصا معبرا عن مركز الحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم وإعداد حسابات الأرباح والخسائر عن الفترة موضوع المراجعة في تاريخ معين؛

- فحص حسابات المؤسسة والتأكد من القيود والكشف عن الأخطاء والتحقق من أن الحسابات الختامية تمثل الواقع وأن الميزانية العمومية صحيحة.

تتلخص حقوق المراجع فيما يلي:

- حق الإطلاع في أي وقت على دفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة سواء الإلزامية أو الاختيارية؛

- له الحق في السؤال عن كافة البيانات والإيضاحات من المدراء عن كل ما يساعده على القيام بعمله.[1]

نستنتج أن المراجعة الداخلية المالية تعمل على حماية أصول المؤسسة وأموالها، وكذا تصحيح الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة من خلال قيام المراجع المالي الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالاستعانة بمجموعة من الوسائل وفق عدة مراحل وصولا إلى التقييم النهائي لها بإعطاء نصائح للمؤسسة وتعاليق حول العمليات المالية.

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **مرجع سابق** ، ص: 96.

## المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

مهما كانت الموارد متاحة للمؤسسة لا يمكنها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة، متطورة وجيدة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها المالي وذلك من أجل تحديد خططها المستقبلية.

ويمكن تقييم الأداء المالي في المؤسسة من إيجاد الثغرات ومعالجتها، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، حيث يقوم الأداء المالي على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي لهذه الأخيرة، وتهدف المؤسسة من خلاله إلى اعتماد التغيرات ومعالجتها.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يحتل الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في معظم المؤسسات للعمل من خلال الوسائل، حيث يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة وتمكينها من معرفة مدى قدرتها على بلوغ أهدافها، ومدى تحقيقها بالوسائل المتاحة لديها، فهي بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها بكل أنواعه التجاري، الإنتاجي، البشري وأدائها المالي.

#### أولا: تعريف الأداء المالي

للإلمام بمفهوم الأداء المالي يجب إيضاح مفهوم الأداء، حيث هناك عدة تعاريف للأداء، منها ما يلي:

يعرف الأداء على أنه: "النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، لذلك فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية، البشرية، التكنولوجية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة كفؤة وفاعلة وتحقيق توقعات وتطلعات أصحاب المصالح من مستثمرين، عملاء، موظفين، موردين، الحكومة والمجتمع ككل".[1]

أما الأداء المالي فهو: "يمثل المفهوم الضيق لأداء المؤسسات الذي يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الدافع الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".[2]

[1]- وصفي عبد الكريم الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، طبعة أولى عمان، 2011، ص: 27.

[2]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة أولى، 2010، عمان، ص: 45.

يوضح هذا التعريف أن الأداء المالي يستخدم مؤشرات مالية معينة تقيس مدى التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، كما أنه عامل أساسي في توفير الموارد المالية وأداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما يعرفه Miller and Doss على أنه: "التعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستعمال مقاييس مالية معينة وأنه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة".[1]

يظهر من خلال هذا التعريف أن الأداء المالي هو مرآة عاكسة لأعمال المؤسسة من خلال مقاييس مالية.

ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها أمام الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".[2]

يوضح هذا التعريف أن تسيير الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تسيير ممتلكاتها تسييرا جيدا على المدى القصير والطويل.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي يمثل مرآة عاكسة لأداء المؤسسات وانجازاتها حيث يوضح ويحدد مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وإمكانياتها بالشكل الأمثل والذي يوصلها إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

**ثانيا: أهمية الأداء المالي**

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في كونه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، بغرض تحديد جوانب القوة والضعف في هذه الأخيرة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، كما تظهر أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛

[1]- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (25)، السنة الثامنة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، 2012، ص: 235.

[2]- دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين، **الأداء المالي منظور المحاكاة المالية**، ملتقى المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص: 304.

- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسات؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة.[1]

**ثالثا: أهداف الأداء المالي**

يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأداء المالي في: السيولة واليسر المالي، التوازن المالي، المردودية وإنشاء قيمة التوازن.

**1- السيولة واليسر المالي**

تقيس السيولة قدرة المؤسسة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بشكل سريع للأصول المتداولة، المخزونات والقيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم مقدرتها على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات وذلك ما يضر بالمؤسسة في حد ذاتها وبأصحاب الحقوق وبعملاء المؤسسة أيضا.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في مقدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض المتوسط والطويل الأجل الذي تقوم به المؤسسة.[2]

**2- التوازن المالي**

هو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها.

ومنه فإن رأس المال الثابت والمتمثل في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة –رأس المال مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل–، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في ما يلي:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير؛

---

[1]- عادل عشي، الأداء المالي **للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص: 35.

[2]- عادل عشي، **مرجع سابق**، ص: 36.

- التقليل من الخطر الذي تواجهه المؤسسة.

**3- الربحية والمردودية**

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية بمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص وهو ما يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية.

أما الربحية فهي نتاج عدد كبير من السياسات والقرارات تقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح.[1]

**4- إنشاء القيمة**

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المستثمرين من إنشاء القيمة فإنهم يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

مما سبق يتبين بأن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.[2]

**المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**

يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها، وتتمثل هذه العملية في مجموعة المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، وتقييم الأداء المالي يقوم على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي للمؤسسة.

**أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي**

تقييم الأداء المالي هو عبارة عن عملية جزئية في نطاق نشاط إداري واسع.

---

[1]- منير عوادي، **دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال (2010-2013)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص الأسواق المالية والبورصات، بسكرة، 2015، ص: 73.

[2]- عادل عشي، **مرجع سابق**، ص: 37.

## 1- تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية أي الأصول، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي..الخ، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد متانة مركزها المالي".[1]

## 2- أهداف تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم أدائها المالي إلى جملة من الأهداف أهمها:[2]

– توفير مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها؛

– إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية وبالتالي تستطيع المؤسسة مواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛

– يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة؛

– يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي؛

–يساعد الأداء على خلق نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها؛

– تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

## 3- خطوات عملية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية:[3]

– الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛

– احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي والتوزيعات ويتم إعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

---

[1]- شريف غياط، مهري عبد المالك، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية –دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP)، (2011-2013)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 24 (02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، ص: 140.

[2]- شريف غياط، مهري عبد المالك، **مرجع سابق**، ص: 140.

[3]- محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص ص: 51-52.

– دراسة وتقييم النسب المالية، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن ضعف الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المالي المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛

–وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات والتعامل معها ومعالجتها.

**ثانيا: مصادر المعلومات لعملية تقييم الأداء المالي (التشخيص المالي)**

كما سبق الذكر فإن أول خطوة من خطوات تقييم الأداء المالي هي مرحلة الحصول على المعلومات فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط أن تكون المعلومات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، وتقسم مصادر المعلومات كما يلي:

**1- المصادر الخارجية**

تتحصل المؤسسة الاقتصادية على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:[1]

**1-1- المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

**1-2- المعلومات القطاعية:** تقوم بعض الهيئات القطاعية المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بقطاع معين، ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجتمعة، وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب، فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية المجلات الاقتصادية المتخصصة وبعض المواقع على الانترنت، لكن هذا النوع من المعلومات غائب في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة.

**2- المصادر الداخلية**

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج والملاحق:[2]

---

[1]- منير عوادي، **مرجع سابق**، ص ص: 70-71.

[2]- عادل عشي، **مرجع سابق**، ص ص: 40-41.

**2-1- الميزانية**: تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية، ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء المالي.

وتعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدام هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن محدد عادة ما يكون في نهاية السنة، وترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعيها المعنوية والمالية وتليها المخزونات (بضائع مواد أولية منتوجات تامة...الخ)، وفي أسفل الأموال نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق...الخ).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا في إعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة استعمالات مواردها المالية، وحقوقها على الغير من جهة أخرى، والنظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخدامات يشكل نظرة وقراءة اقتصادية يمكن أن تكتمل بدراستين قانونية ومالية.

**2-2- جدول حسابات النتائج**: يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة أو لتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.

ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات:

**الهامش الإجمالي**: حيث ينتج عنه الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.

**القيمة المضافة**: وهي القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية، وتحسب بالعلاقة الآتية:

**القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة – (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات)**

**نتيجة الاستغلال:** وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، ويمكن حسابه كما يلي:

**نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال – (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)**

**نتيجة خارج الاستغلال:** وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

**نتيجة الدورة:** هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

**2-3- الملاحق:** الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حساب النتائج بأسلوب آخر ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق في نوعين من المعلومات:

- المعلومات (المكملة) أو الرقمية: هي المعلومات الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- المعلومات غير المرقمة: وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

نستنتج أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات كما أن تقييم الأداء المالي يمكن من تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، بحيث يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية الوقوف على الوضع المالي.

**المطلب الثالث: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي**

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، وتظهر أهميتها في التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، "فالنسبة المالية أداة من أدوات التحليل المالي، توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية".

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية احدهما في البسط والأخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا".[1]

هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات والنسب المالية لقياس الأداء المالي نذكر أهمها:

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسال فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية عمان، 2011، ص: 127.

**أولا: قياس الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي**

هناك عدة مؤشرات للتوازن المالي نذكر منها:

**1- رأس المال العامل**

رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات منقوصة منها عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة، ويحسب وفق العلاقة الآتية:[1]

**من أعلى الميزانية**: يمكن تعريف بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة.

**رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الديون قصيرة الأجل**

**من أسفل الميزانية:** يعرف على أنه الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون.

**رأس المال العامل = الأصول الدائمة – الديون قصيرة الأجل**

ويمكن أن يكون رأس المال العامل في الوضعيات التالية:[2]

**– رأس المال العامل موجب Fr>0**

يشير إلى التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل بتغطية احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وتحقيق فائض مالي بإمكانها استخدامه في تمويل باقي الاحتياجات.

**– رأس المال العامل معدوم Fr=0**

يشير إلى توازن المؤسسة ماليا على المدى الطويل دون تحقيق فائض أو عجز.

**– رأس المال العامل سالب Fr<0**

يشير إلى عدم توازن المؤسسة ماليا على المدى الطويل

**2- إحتياجات رأس المال العامل**

يعرف على أنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.

---

[1]- أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، النسخة الثاني، القاهرة، 1994، ص: 23.

[2]- صالح خالص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المعرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 390.

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا التسبيقات وتحسب وفق العلاقة الآتية:[1]

| |
|---|
| **احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) –(الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)** |

ينتج عن التسيير في دورة الاستغلال تغيرات مستمرة في الاحتياج لرأس المال العامل وهي كالآتي:[2]

– **احتياج رأس المال العامل الموجب**: يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجبا لتغطية العجز؛

– **احتياج رأس المال العامل السالب**: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياج دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة؛

– **احتياج رأس المال العامل المعدوم**: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

**3- صافي الخزينة**

الخزينة هي عبارة عن مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

حيث أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة، أما بالنسبة لخصوم الخزينة فكل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك.[3]

ويمكن حساب الخزينة وفق طريقتين هما:

| |
|---|
| **الخزينة = رأس المال العامل الإجمالي – احتياج رأس المال العامل الإجمالي** |
| **الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية** |

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

[1]- زينات دراجي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة 1996-1997، ص: 40.

[2]- محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 101-103.

[3]- هدى محمد الشوقطلي، **أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص: 55-61.

– **الخزينة الموجبة**: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات؛

– **الخزينة السالبة**: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عملية الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية؛

– **الخزينة الصفرية**: إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

## ثانيا: قياس الأداء المالي من خلال النسب المالية

هناك عدة نسب مالية نذكر منها:

### 1- مؤشرات السيولة

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير أي مقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون الخصوم المتداولة مغطاة بأصول يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة، إذ أن عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة مخاطرها المالية.[1]

### 1-1- نسبة السيولة العامة (التداول)

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة بخصوم متداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، وبعبارة أخرى أن تكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا لضمان استمرار النشاط.[2]

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

[1]- محمد على إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2013، ص ص: 78-79.

[2]- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي (مدخل لصناعة القرارات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص: 72.

### 1-2- نسبة السيولة السريعة

لغرض تلافي عيوب نسبة التداول باعتبار العناصر المكونة لها تضم حسابات بطيئة التحول إلى نقد يتم إعداد نسبة السيولة التي تظهر إمكانية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالاعتماد على الموجودات المتداولة السريعة التحويل إلى نقد، ولغرض الوصول إلى هذه النسبة التي تقيس الإمكانية السريعة لتسديد الالتزامات.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

### 1-3- نسبة السيولة الفورية

هي مؤشر أكثر دقة من نسبة السيولة في قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتضم الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة: النقديات في الصندوق، مبالغ الأموال في الحسابات الجارية أوراق القبض القابلة للخصم.

## 2- مؤشرات الرافعة المالية

تبين مؤشرات الرافعة المالية مقدارا من الأموال المقترضة التي اعتمدتها المؤسسة، إلى جانب الأموال الخاصة لتمويل أصولها ويفترض أن يترتب على استخدام هذا التمويل، ارتفاع في ربحية السهم الواحد ومن ثم معدل العائد على حق الملكية.[1]

### 2-1- نسبة المديونية (الاقتراض)

تقيس النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مولت بالاقتراض وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المؤسسة مولت بالاقتراض نسبة إلى التمويل الممتلك ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لأنها تؤمن لهم حماية في حالة تعرض المؤسسة لصعوبات كما أن نسبة المديونية العالمية تعني ارتفاع المخاطرة المالية للمؤسسة، وأن تكاليف تمويلها سترتفع في المستقبل.

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{مجموع الأصول}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، **مرجع سابق**، ص ص: 80-82.

**2-2- نسبة الديون إلى حق الملكية**

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المؤسسة بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ تحصل المؤسسة على موجوداتها من الديون المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المؤسسة بتسديد التزاماتها.

$$\text{نسبة الديون إلى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{حق الملكية}}$$

**3-2- مضاعف الملكية**

تكمل هذه النسبة التحليل للنسبتين السابقتين ويتبين ذلك من طريق حسابها وكما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع حق الملكية}}$$

**4-2- نسبة تغطية الأرباح للفوائد**

تقيس هذه النسبة المدى الذي يستطيع به المشروع استخدام إيراداته المتحققة لمواجهة كلفة الفوائد المحققة خلال العام، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر يعني قدرة المشروع على دفع الفوائد للمزيد من الديون، لأن هذا الارتفاع يرفع درجة الثقة لدى المقرضين، وتخدم هذه النسبة الدائنين بالأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشرين أو من حملة السندات.

**3- مؤشرات الكفاءة التشغيلية (النشاط)**

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها، وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد، وبالتالي فهي تساعد في كشف نقاط الضعف في العمليات بكفاية الأداء والربحية للمؤسسة على المدى الطويل.[1]

**1-3- معدل دوران مجموع الأصول:** وهو مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات في توليد المبيعات، وكلما ارتفع مؤشر هذه النسبة يدل على ارتفاع كفاءة الإدارة مع مراعاة استخدام نسبة معيارية للمقارنة.[2]

$$\text{معدل دوران مجموعة الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، **مرجع سابق**، ص ص: 83-84.

[2]- منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 97.

**3-2- معدل دوران الأصول الثابتة**: يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في دوران الموجودات الثابتة، فإذا كان مرتفعا فانه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما انخفاضه فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكديس الإنتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلا من تصريفه في السوق.[1]

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

**3-3- معدل دوران الأصول المتداولة**: يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة والدوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدنية إلى نقد، كما يعبر عن سياسة ائتمانية متشددة.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

**3-4- معدل فترة التحصيل**: يشير معدل فترة التحصيل إلى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة في نقد وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة، فإذا كان معدل فترة التحصيل يزيد عن شروط الائتمان فهذا يشير إلى عدم كفاءة المؤسسة في تحصيل حساباتها المدنية.

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{\text{360 يوم}}{\text{دوران الحسابات المدنية}}$$

**3-5- معدل دوران المخزون**: يقيس هذا المؤشر المالي كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، فارتفاع الدوران يدل على ممارسات بيع ممتازة، وهذا يحسن السيولة والربحية لأن الأموال المستثمرة في المخزون قليلة إلا أن ارتفاع الدوران كذلك فيه مشاكل حيث يحمل المؤسسة كلف نفاذ البضاعة والمواد، وهذا يدل أيضا على عدم كفاءة إدارة المخزون، أما انخفاض المخزون فيدل على احتفاظ المؤسسة بمخزون فائض أو متقادم، وأن نوع الصناعة له دور هام في دوران المخزون.

$$\text{دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري ، **مرجع سابق**، ص: 86.

**4- نسبة الربحية التشغيلية**

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة، فهي تقيس مجموع كل النسب السابقة التي تم تناولها في جوانب معينة من أداء المؤسسة، فنسب الربحية توحد الأثر لأغلب قرارات الإدارة، فهي تفحص قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات، الموجودات، وحق الملكية، والأرباح هي المقياس لفعالية سياسات إدارة المؤسسة الاستثمارية، التمويلية والتشغيلية.[1]

**4-1- نسبة هامش الربح الصافي:** وتعبر عن النسبة المئوية المتبقية من كل دينار من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف.

$$\text{نسبة هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100\%$$

**4-2- معدل العائد على الاستثمار:** ويسمى كذلك معدل العائد على الموجودات، ويقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتبحث المؤسسات دائما عن الزيادة في العائد على الاستثمار، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية.[2]

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

**4-3- معدل العائد على حق الملكية:** يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة ولهذا فان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل منخفض بالقروض.

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

**5- مؤشرات السوق المالية**

وتسمى مؤشرات السوق المالية بنسب التقييم، وتعتبر هذه النسب ذات أهمية لحملة الأسهم للمستثمرين المحتملين في الأسهم، لمحللي الأوراق المالية، لمصارف الاستثمار وحتى للدائنين، فحملة الأسهم والمستثمرين يهمهم معرفة تأثير أداء المؤسسة على الدخل الناتج عن استثماراتهم في أسهم المؤسسة.

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، **مرجع سابق**، ص: 86.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص: 88-90.

**5-1- ربحية السهم**: تمثل حصة السهم العادي الواحد من الأرباح المتحققة خلال فترة إعداد الأرباح، وتعد مقياس للأداء الكلي للمؤسسة.

**5-2- نسبة السعر إلى ربحية السهم**

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق المالي مستعدا لدفعه بالدينار الواحد لربحية السهم، ويعبر عن الناتج بعدد المرات.[1]

$$\text{نسبة السعر إلى الربحية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق المالي}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

**5-3- القيمة الدفترية للسهم**: تقيس القيمة الدفترية للسهم القيمة التاريخية لذلك الجزء من موجودات (استثمارات) المؤسسة الذي جرى تمويله بأموال الملكية.

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

**5-4- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية**

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

**5-5- نسبة توزيع الأرباح**: يهم المستثمر معرفة النمو في الأرباح الموزعة مستقبلا، ويمكن أن يتعرف على ذلك من خلال نسبة توزيع الأرباح.

$$\text{نسبة توزيع الأرباح} = \frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}^{*}}{\text{ربحية السهم}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، **مرجع سابق**، ص ص: 90-95.

**6-5- عائد المقسوم:** هي نسبة المقسوم الذي يحصل عليه المساهمون نسبة إلى السعر الجاري للسهم في السوق المالية، فعائد المقسوم هو جزء من العائد الكلي للسهم والجزء الآخر من العائد الكلي للسهم هو الزيادة في سعر السهم.[1]

$$\text{عائد المقسوم} = \frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}}{\text{السعر الحالي للسهم في السوق}}$$

## ثالثا: قياس الأداء المالي من خلال نسب المردودية

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وهي تنقسم عادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:[2]

### 1- المردودية الاقتصادية

هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تحققت قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع.

وتحسب كما يلي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

تبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.

### 2- المردودية المالية

في إطار اقتصاد السوق على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهماتهم في رأس مال المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

---

* **المقسوم النقدي للسهم:** نعني به الأرباح الموزعة للسهم في صافي الربح الجاري المحقق على استثمار المالكين في أسهم المؤسسة، ويعكس الأرباح الموزعة للسهم أداء المؤسة وسياسة توزيع الأرباح.

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، **مرجع سابق**، ص ص: 95-97.

[2]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص ص: 31-31.

تبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة وكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

### 3- المردودية التجارية

هي تخص سياسة تسعير المؤسسة والهامش الإجمالي الذي ينبثق على سعر تكلفة المنتجات المباعة، وعليه هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد البيع الواجب للوحدة.

### 4- أثر الرافعة المالية

يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، ويمكننا تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة (مردودية مالية) بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين.

**المبحث الثالث: أهمية المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية**

إن المراجعة الداخلية المالية تشمل مراجعة النشاط المالي المحاسبي للمؤسسة، حيث تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي لتزويد المراجع الداخلي المالي بالمعلومات والبيانات المالية التي تشمل مختلف جوانب المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فبعدما يقوم المراجع الداخلي المالي بتقييم نظام الرقابة الداخلية باستخراج نقاط القوة والضعف، تأتي مرحلة فحص القوائم المالية للتحقق من أنها معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بطريقة تسمح بتقييم النشاط المالي عن طريق حصوله على أكبر قدر من أدلة الإثبات المؤكدة لذلك حيث يجب على المراجع الداخلي التأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية تفي باحتياجات أصحاب المؤسسة، والمراجع الداخلي هنا ومن خلال تقديمه لتقريره الذي إلى جانب أنه يقدم النصح والإرشاد فإنه أيضا يساهم في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة من خلال مراجعة وفحص بعض النسب المالية، وهذا من خلال المطالب التالية:

- **تنفيذ المراجعة الداخلية المالية؛**
- **مراجعة القوائم المالية؛**
- **تقرير المراجع الداخلي المالي وأثره في تقييم الأداء المالي.**

**المطلب الأول: تنفيذ المراجعة الداخلية المالية ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية**

إن عمل المراجع الداخلي المالي والمهام المسندة إليه لا تقتصر على مراجعة الحسابات والقوائم المالية إنما تتعدى ذلك لتشمل تقييم نظام الرقابة الداخلية كمرحلة أولية.

**أولا: تنفيذ المراجعة الداخلية المالية**

لتنفيذ المراجعة الداخلية المالية لابد من الاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي يتبعها المراجع الداخلي في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من عملية المراجعة وتقييمه للأعمال المختلفة داخل المؤسسة، بهدف إيجاد نظام رقابة داخلي فعالة، لمساعدة العاملين على القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وكفء.

**1- مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة**

يتطلب الأمر من المدقق الداخلي المالي للبدء في تنفيذ المراجعة أن يقوم أولا بالتحضير الجيد لهذه المهمة من أجل تحديد أولويات المراجعة بالتوفيق مع أهداف المؤسسة وتتمثل خطوات التحضير في:[1]

[1]- أحمد حلمي جمعة، **تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية**، الكتاب الثاني، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 22.

**1-1- الأمر بالمهمة**: هو عبارة عن تفويض يعطى من قبل الإدارة العامة للمراجعين الداخليين الماليين والذي يعلم المسئولين المعنيين بقيام المدققين بمهمة التدقيق في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا أو قد يكون على شكل أمر شفهي.

**2-1- الدراسة والتخطيط**: تعتبر هذه المرحلة ضرورية وهامة جدا لإنجاح المراجعة الداخلية المالية حيث يجب على المراجع الداخلي المالي وضع خطة لملائمة المخاطر ولتحديد أولويات مهمة المراجعة بما يتلاءم والأهداف المسطرة ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال:

**1-2-1- الاطلاع والفهم**: في هذه الخطوات يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بعملية الاطلاع على جميع المعلومات الكافية واللازمة، التي تمكن من فهم الموضوع محل التدقيق بغرض تحقيق:

– معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة؛

– معرفة الرقابة الداخلية المالية المطبقة في النشاط أو الوظيفة محل التدقيق وتحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بها.

**2-2-1- خطة التقارب**: وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق المالي إلى مجموعة أعمال أولية سهلة الملاحظة حيث يقسم الجدول إلى عمودين، يبين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما يبين العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات.[1]

**3-2-1- تحديد مواقع الخطر**: على المراجع الداخلي المالي أن يقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط مقارنة بإطار العمل المتعلقة به، وفي هذه الخطوة على ضوء تحديده لمواقع الخطر فإن المرفق يقوم بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة:[2]

– **عمود ثالث**: يحدد الخطر المرتبط بكل عمل؛

– **عمود رابع**: يتضمن تقييم ملخص للخطر حسب ثلاث مستويات عالي، متوسط وضعيف؛

– **عمود خامس**: ذكر وسائل الرقابة الداخلية المالية التي يجب توفيرها لإبطال هذه المخاطر بالاعتماد على الإجراءات، المعايير، الإشراف، الأدوات، الملائمة أو الأفراد المؤهلين؛

– **عمود سادس**: الإشارة على وجود أو عدم وجود الإجراءات التي تعتبر ذات أهمية أو أنها موجودة ولا تؤدي عملها والعكس غير موجودة ولكن توجد وسائل أخرى تتحكم في العمل.

[1]- داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الثانية، 2010، ص: 252.

[2]- أحمد حلمي جمعة، **مرجع سابق**، ص: 33.

**1-2-4- التقرير التوجيهي:** يحدد أسس تحقيق المراجعة الداخلية المالية ونطاقه ويعرض الأهداف التي يسعى لها المدقق المالي، كما يعرف مواقع الخطر المحددة سابقا ضمن خطة التقارب، والتي على ضوئها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المدققين بمجالات تدخلاتهم، من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة والفروع المالية التي تخضع للتدقيق ومجال العمل الجغرافي، أي مكان القيام بالمهمة.

**1-2-5- برنامج التحقق:** ويستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي وهو بمثابة وثيقة داخلية بمصلحة التدقيق، موجه للقيام بالتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط ومتابعة أعمال المدققين فمن خلاله يتم التأكد من وجود نقاط القوة، ومدى تأثير نقاط الضعف.[1]

**2- مرحلة تنفيذ المهمة**

يتم تنفيذ المراجعة المالية وفقا لمخطط التدقيق المعد والموافق من مدير التدقيق التي من خلالها يقوم بجمع المعلومات وأدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة وتتمثل هذه الخطوة في ثلاث مراحل:

**2-1- الاجتماع الافتتاحي:** يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه بين الفريقين الفريق المكلف ومسؤول النشاط محل التدقيق، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين وكذلك التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص.

**2-2- برنامج التدقيق (برنامج الفحص):** يقوم برنامج المراجعة الداخلية بتقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء، برمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمراجع الداخلي المالي بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المدققين، لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي يتم التوصل إليها من طرف المدقق المالي، ويعتبر مرجعا مهما للمهمات المستقبلية، كما لا يجب الخلط بين هذا المخطط مع خطة التقارب فالثانية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة والتخطيط فقط.

**2-3- العمل الميداني:** يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير التدقيق، حيث يقوم فريق المراجعة المالية بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من إجراءات الاختيارات، المقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق والكشف عن أي مشاكل أو انحرافات.[2]

---

[1]- زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص: 97.

[2]- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، قسم المحاسبة والمراجعة، مصر، ص: 22.

**3- مرحلة إعداد التقارير ومتابعة التوصيات**

تعتبر المرحلة الأخيرة في إنجاز مهمة المراجع الداخلي المالي وتتمثل في أربعة مراحل:[1]

**3-1- التقرير الأولي للتدقيق**: يتم إعداد هذا التقرير من أوراق بإبراز وتحليل المشاكل، التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق والتي تشمل كافة المشاكل والانحرافات التي يكشفها المدقق أثناء تنفيذه للمهمة وهذا التقرير يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي.

**3-2- حق الرد من الأشخاص المدقق أعمالهم**: يتم عقد اجتماع بين فريق المراجعين الذي قام بتنفيذ المرجعة، والأشخاص المدقق أعمالهم، وفي هذا الاجتماع يقوم الفريق بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة بالإضافة إلى التوصيات المقترحة بعد ما يتدخل الأشخاص المدقق أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات.

**3-3- التقرير النهائي**: بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير المراجع في صورته النهائية، ويتم إرسال المسؤولين المعنيين والإدارة، فإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات التي برزت خلال عملية المراجعة، ويجب أن يكون تقريره موضوعي وأوضح وبناء وأن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب.

**ثانيا: دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم نظام الرقابة الداخلية**

إن المراجعة الداخلية المالية تعتبر من بين أهم عناصر الرقابة الداخلية، ودور المراجع الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية، وكذا تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية.

إضافة إلى ذلك فإن المشاركة الفعالة من مجلس الإدارة ووجود قسم مراجعة داخلية فعال يمنع هيمنة الإدارة على هيكل الرقابة الداخلية، كما يشكل عائقا أمام عمليات الغش التي قد تقوم بها الإدارة.

**1- العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية المالية**

تعتبر المراجعة الداخلية المالية من بين الأدوات التي تستخدم للتحقق من الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها في الشركة، حيث يتولى المراجع الداخلي المالي عملية التحقق والتقييم لهيكل الرقابة الداخلية، ومدى الكفاءة في تنفيذ الوحدات المختلفة داخل الشركة للأعمال المسندة إليهم، كما يتولى المراجعين الداخليين تقديم التقارير بالنتائج التي يتوصلون إليها وتوصياتهم إلى الإدارة العليا.[2]

[1]- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **تدقيق الحسابات، دار الكنوز**، المعرفة العلمية، ص ص: 253-254.

[2]- مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان 2011، ص: 15.

تقع مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه، والإدارة تعتمد في متابعة أداء هذا النظام على المراجعين الداخليين، وإذا أخذنا في الاعتبار أن تطوير أي نظام للرقابة الداخلية يرتكز على أربع مسؤوليات أساسية هي وضع الإجراءات الرقابية تطبيق الإجراءات الرقابية، اختبار مدى الالتزام بها وأخيرا تقييمها.[1]

حيث أن مسؤولية المراجع الداخلي المالي تقتصر فقط على اختبار الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها في حين أن مسؤولية وضع الإجراءات الرقابية تقع على كل من الإدارة التكتيكية والإدارة التنفيذية، أما تطبيق هذه الإجراءات فتكون على الإدارة التنفيذية بتغيير نظام الرقابة الداخلية بحثا عن أفضل تحسين ممكن، ويقوم أيضا قسم المراجعة الداخلية المالية بتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ولكن بطريقة أكثر تنظيما وشمولية مقارنة بما تقوم به الإدارة ذاتها، حيث يقوم المراجع الداخلي المالي بتقييمين بعديين لنظام الرقابة الداخلية وهما تصميم النظام والفعالية، والمعروف أن التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية هو التصميم الفعال هو الذي يحقق ما تم تصميمه من أجله.

**2- أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يمثل فريق موظفي المراجعة الداخلية المالية في أي شركة عنصر أساسيا في الرقابة الداخلية حيث يتولى المراجعون عملية التحقق والتقييم لهيكل الرقابة الداخلية، وذلك بهدف الحصول على تأكيد بأن النظام يعمل بشكل جيد ثم يقوم المراجع الداخلي بعرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة المراجعة مما يجعله طرفا أساسيا في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك كوظيفة استشارية، لكن دوره الاستشاري يعني عدم مبادرته في وضع الإجراءات الرقابية وذلك حتى يستطيع بموضوعية وحيادية القيام بعملية التقييم، كما أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق أهداف هذه الإجراءات وأهداف الشركة ككل، ولكي يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية يجب عليه اختيار الأسلوب الذي يتبعه وذلك بناءا على طبيعة وحجم الشركة والنشاط الذي تزاوله.

وفيما يلي شرح مختصر لأكثر الأساليب شيوعا بين المدققين:[2]

**2-1- أسلوب قوائم الاستقصاء (الاستبيانات):** الاستبيانات عبارة عن قائمة تحتوي على أسئلة تتعلق بنظام الرقابة الداخلية على النشاطات والعمليات المختلفة، وتكون قائمة الاستبيان مكونة من عدة أجزاء كل جزء منها يتعلق بإحدى مجالات النشاط، مثلا تقييم إجراءات الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة، وتكون

[1]- مصطفى صالح سلامة، **مرجع سابق**، ص: 21.

[2]- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2008، ص: 75.

الإجابة عن هذه الأسئلة إما بنعم ويدل على إتباع الإجراء السليم وتعني قوة النظام، أما إذا كانت الإجابة لا فيدل ذلك على عدم إتباع الإجراء السليم وتعني ضعف النظام، وبعد جمع الإجابات يتم تحليلها وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام الرقابي، وعادة تكون قائمة الاستبيان مقسمة كالتالي: خانة للأسئلة، خانة للإجابات وتقديم الملاحظات، كما يقوم عادة بالإجابة على أسئلة الاستبيان من لهم دراية بإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالشركة، فكل جزء من أجزاء الاستبيان يقوم بالإجابة عليه الأشخاص الذين تربطهم علاقة به.

**2-2- الأسلوب الوصفي للرقابة (التقرير الوصفي)**: يستخدم هذا الأسلوب كبديل لطريقة قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لاعتقاد البعض أن طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب، من بينها أن الأسئلة الواردة في قائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة كما أن طول القائمة يجعل مهمة الإجابة على الأسئلة مملة وروتينية، مما يؤدي لعدم الجدية في الإجابة، ويتوفر أسلوب التقرير الوصفي على درجة أكبر من المرونة مقارنة بالأسلوب السابق، حيث يقوم المدقق بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية المتبعة في تنفيذ مختلف العمليات، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام والوظائف ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، وعن طريق الملاحظة، الاختبار الاستفسار وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة.

**3-2- أسلوب خرائط المراجعة (خرائط النظم)**: يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الحديثة التي انتشر استعمالها لجمع معلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وهو تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية ويتم تصميمها بغرض وصف تدفق العمل لأن ما يميز هذا الأسلوب هو استخدام عدة رموز في إعادة خرائط النظم، وهي رموز متعارف عليها عالميا، حيث تعتبر هذه الخرائط وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات.[1]

هذه الخرائط قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للشركة، ففي هذه الحالة يكون المراجع درسها وفحصها واختبرها وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات واكتشاف أي نقاط ضعف فيها، أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة فعلى المراجع أن يقوم بتصميم خرائط التدفق بعد حصوله على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة.

[1]- محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص: 76.

**3- مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية**

للمراجعة الداخلية المالية وظيفة تقييميه مستقلة داخل الشركة، وهي نوع من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى فحص وتقييم كفاءة التصميم والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينها، كما يقوم عادة بالتحسين عن الرقابة الداخلية لكنه لا يتدخل مباشرة في وضع النظام.

تتضمن عملية فحص وتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية لأي شركة خمس خطوات نستعرضها كما يلي:[1]

**3-1- جمع الإجراءات**: يتعرف المدقق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة والتي تعتبر كدليل عن القيام بعملية ما، مثلا وثائق أو فواتير عملية البيع، ويقوم بتدوين ملخصات بالنسبة للإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة بعد الحوار مع القائمين على إنجازها، كما يرسم خرائط تتابع الوثائق ما بين المصالح والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها، ويمكن له أيضا استعمال استمارات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها شرحا لكل جوانب العملية.

**3-2- اختبارات الفهم**: بعد إعداد المراجع لخرائط المراجعة أو وضعه الكتابي، يحاول في هذه المرحلة التحقق من فهمه للنظام المتبع وذلك من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق، وهذا التجنب انطلاقه من أسس خاطئة، فمثلا في عملية البيع يأخذ المراجع بعض طلبيات الزبائن ويقارنها بسندات السلع كما يقارنها بفواتير البيع المحررة وبتحركات الجرد عبر مختلف الأماكن، وهذا الاختبار ذو أهمية محدودة لأن الهدف منه هو تأكد المراجع من أن الإجراء موجود ومفهوم وأنه أحسن تلخيصه، وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه.

**3-3- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية**: اعتمادا على الخطوتين السابقتين يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية، وذلك باكتشافه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الأولي للعمليات)، ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها ارتكاب أخطاء وتزوير)، حيث يستعمل في هذه الخطوة غالبا استمارات مغلقة، أي التي تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم (جواب إيجابي) أو بلا (جواب سلبي) وفي النهاية هذه المرحلة يستطيع المدقق تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه، وذلك من الناحية النظرية للنظام محل الفحص.

**3-4- اختبارات الاستمرارية التأكد من تطبيق النظام**: يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة التي توصل إليها في التقييم الأولي للنظام هي فعلا نقاط قوة ومطبقة في الواقع وبصفة

[1]- محمد بونين، **مرجع سابق**، ص: 82.

دائمة ومستمرة، حيث تعتبر اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى ومقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يتأكد من أن الإجراءات التي راقبها هي فعلا مطبقة باستمرار ولا تحمل أي خلل.

**3-5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من التحقق من ضعف النظام وسوء سيره، في حال اكتشافه للوجود الفعلي لنقاط الضعف أو سوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة، التي تم التوصل إليها في مرحلة التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية.

وبالاعتماد على النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي (نقاط القوة، نقاط الضعف)، يقوم بحوصلة ذلك في وثيقة شاملة تمثل تقريرا حول نظام الرقابة الداخلية، يقدمها إلى الإدارة مبينا فيها أثر ما توصل إليه على المعلومات المالية مع تقديمه لاقتراحات قصد تحسين الإجراءات، وبالتالي ينبغي من أجل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتطبيق محتواه وجود موظفين ذوي كفاءات عالية وإخلاص في العمل ويؤمنون بأن تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يمثل تحقيقا لأهدافهم.

في الأخير يمكن القول أن مجرى نظام الرقابة الداخلية في أي شركة لا يعني بالضرورة أن هذا النظام مطبق فعلا في العمليات والنشاطات المختلفة، لهذا يقوم المدقق بإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من أن المعلومات المتحصل عليها عن طريق إحدى أساليب التقييم المذكورة سابقا تتفق مع ما هو مطبق عمليا، وبعد التقييم العملي يقوم المراجع بإعداد تقرير خاص بنظم الرقابة الداخلية يبين فيه كافة نواحي الضعف والعيوب إن وجدت في الإجراءات المختلفة، مع تقديم التوصيات والإرشادات التي من شأنها علاج هذه العيوب أو نقاط الضعف في نظام الرقابة، ومنه فإن المراجعة الداخلي يعمل على فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في الشركة، ويحدد مختلف نواحي القصور القائمة، حيث يعني الفحص مراجعة الأحداث والوقائع، ويعني التقييم التأكد من أن كل جزء من الشركة موضع مراقبة.

**المطلب الثاني: مراجعة القوائم المالية**

يقوم المراجع الداخلي المالي بدور هام في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق مراجعتها والتأكد من أنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أن المراجع من خلال عمله هذا فإنه يعمل على التقليل من المخاطر.

**أولا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية**

لا بد أن تشتمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس اتخاذ القرارات المالية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة.

ويجب أن توفر القوائم المالية وأية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

ومن أهم المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية نذكر:[1]

- الإفصاح عن مكونات الميزانية وارتباطاتها؛
- الإفصاح عن الأصول المتداولة؛
- الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل؛
- الإفصاح عن الأصول وحقوق الملكية؛
- الإفصاح عن الأصول وكل الأمور المرتبطة بقائمة الدخل؛
- الإفصاح عن الديون وحقوق الغير على المؤسسة.

كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة المتعارف عليها مع الإفصاح عن:[2]

- النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تؤدي إلى أن القوائم معروضة بطريقة عادلة وصادقة؛
- أن المؤسسة التي قوائمها المالية تستجيب للمبادئ المحاسبية يجب أن تفصح عن تلك الحقائق، كما أن القوائم المالية لا يجب أن توصف بأنها تستجيب لتلك المبادئ إلا إذا توفرت فيها متطلبات التطبيق الفعلي للمعايير والمبادئ المشار إليها؛
- أن المعالجة المحاسبية غير السليمة للعمليات المالية لا يمكن تصحيحها سواء بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، أو عن طريق شروحات وملاحظات هامة جوهرية.

وفي الحالات النادرة عندما تصل إدارة الشركة إلى قرار بأن الاستجابة لمتطلبات تلك المعايير سوف تؤدي إلى التضليل فإن الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى العرض العادل والصادق للقوائم المالية، وفي هذه الحالة يجب على إدارة الشركة الإفصاح عن:

- أن إدارة الشركة قد وصلت إلى قرار بأن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة للمركز المالي ونتائج الأعمال وقائمة التدفق النقدي؛

---

1- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للتوزيع والنشر، لبنان، 2002، ص: 74.

[2]- **المرجع نفسه**، ص: 75.

- أن إدارة الشركة قد استجابت للنواحي الأساسية التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليه ماعدا التي تم الخروج عنها والتي تعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى العرض السليم والعادل للقوائم المالية؛

- التأثير المالي لهذا الخروج في التطبيق عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بأرباح وخسائر الشركة أصولها والالتزامات التي عليها، وحقوق الملكية والتدفق النقدي عن كل فترة مالية.

**ثانيا: أهداف ومسؤولية المراجع حول مراجعة القوائم المالية**

يحدد المعيار الأول من معايير المراجعة الدولية مفاهيم ومبادئ أساسية فيما يخص هدف ومسؤولية إعداد القوائم المالية ونطاق المراجعة، حيث أننا سنحاول التعرض إلى أهداف مراجعة القوائم المالية من خلال هذا العنصر ومسؤولية المراجع حولها.

**1- أهداف مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهداف مراجعة القوائم المالية فيما يلي:[1]

- الهدف من مراجعة القوائم المالية التي أعدت طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها إبداء رأي حولها؛

- ذلك الرأي يساعد أصحاب المشروع والمتعاملين معه على تكوين صورة عما إذا كانت القوائم المالية تعطي فكرة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، إلا أنه يجب ألا يتصور مستخدمي هذه القوائم أن إصدار الرأي على قوائم مالية يضمن مستقبل المشروع أو تقييم القائمين بإدارة المشروع.

وإلى جانب إبداء الرأي حول مدى عدالة كل من المركز المالي فإن المراجع يهدف إلى تبيان:

- نتائج التشغيل؛

- التدفقات النقدية؛

- اتفاق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إطار مفهوم الأهمية النسبية.

يتمثل السبب الوحيد في قيام المراجع بجمع الأدلة في أن ذلك يمكنه من التوصل إلى استنتاج عما إذا كانت القوائم المالية تعرض بعدالة في ضوء مفهوم الأهمية النسبية لكل من المركز المالي ونتائج التشغيل وبالتالي يستطيع إصدار تقرير المراجعة الملائم الذي يحتوي على ملاحظاته وإرشاداته للإدارة العليا، وعندما يتوصل المراجع إلى استنتاج في ضوء الأدلة التي قام بتجميعها بأنه من غير المحتمل أن تضلل القوائم المالية المستخدم لها، يمكن للمراجع أن يحدد نقاط القوة في المراجعة.

وعلى الرغم من أن المراجع الداخلي لا يعد ضامنا لعدالة القوائم المالية تقع على المراجع الخارجي مسؤولية أساسية تتمثل في إبلاغ المستخدمين عما إذا كانت القوائم المالية قد أعطت على نحو مناسب.

[1]- جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 106.

**2- مسؤولية المراجع حول القوائم المالية**

بعدما تعرفنا على أنواع القوائم المالية، فإنه يتعين على المراجع أن يصمم المراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب لاكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء مفهوم الأهمية النسبة في القوائم المالية، كما يجب على المراجع أن يخطط ويؤدي المراجعة من خلال سلوك يتسم بالشك المهني في كافة إعداد القوائم المالية فلا يجب عليه أن يفترض عدم أمانة الإدارة ولكنه يجب أن يأخذ في اعتباره احتمال عدم أمانتها.

وضرورة أن تغطى أعمال المراجعة جميع أوجه نشاط المؤسسة ولإعداد الملاحظات حول القوائم المالية محل المراجعة يجب على المراجع:[1]

- التأكد مما إذا كانت البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أية مصادر أخرى هي بيانات يمكن الاعتماد عليها وكافية لإعداد القوائم المالية؛

- التأكد مما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات قد نقلت سليمة إلى تلك القوائم المالية.

**ثالثا: تخطيط مراجعة القوائم المالية**

حتى تتم مراجعة القوائم المالية بطريقة سليمة يجب على المراجع الداخلي المالي أن يقوم باختبارات وأن يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط، وكذلك بدرجة اطمئنانه لصحة هذه القوائم، وتتم عملية التخطيط فيما يلي:[2]

**1- الاختبارات التي يجب إتباعها عند مراجعة القوائم المالية**

سيتم تقسيم تلك الاختبارات إلى:

**1-1- الفحص الإجرائي للعمليات المالية بالمؤسسة:** يهدف هذا الأخير إلى التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية مطبق فعلا في أداء عمليات المؤسسة كما هو مرسوم ومحدد من قبل إدارة المؤسسة، فمثلا إذا قام موظف بمراجعة العمليات الحسابية في فواتير المبيعات قبل إرسالها وأراد المراجع أن يتأكد من القيام الفعلي لهذه الإجراءات فإنه يقوم بفحص فواتير المبيعات ويلاحظ وجود توقيع هذا الموظف عليها، وإذا حدث العكس فإن هذا النظام غير مطبق فالفحص الإجرائي ينصب على تنفيذ الإجراءات التي وضعتها إدارة المؤسسة ولا يتعلق بالقيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر.

[1]- جورج دانيال غالي، **مرجع سابق**، ص: 117.

[2]- يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص ص: 80-82.

**2-1- مراجعة العمليات والأرصدة:** يهدف هذا التقييم إلى التأكد من صحة القيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر ومن صحة أرصدة الحسابات، فهذا الأخير يقوم بمراجعة تفاصيل العمليات التي تتعلق بالمراجعة المستندية والتي تهدف إلى التحقق من أن العمليات المسجلة بالدفاتر تخص المؤسسة محل المراجعة.

**2- قرارات المراجع الخاصة بتخطيط مراجعة القوائم المالية**

هناك ثلاث قرارات هامة يجب على المراجع الداخلي المالي العمل بها سيتم ذكرها كما يلي:

**2-1- اختيار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة:** من المفروض أن يكون هناك حد أدنى لإجراءات المراجعة التي تطبق عند مراجعة أي حساب فالمراجع الداخلي المالي يختار بنفسه ما يراه حدا أدنى مناسب لإجراءات المراجعة التي تتبع في كل حالة فإذا كانت ظروف غير عادية أو خاصة فعلى المراجع اختيار الإجراءات التي تناسب هذه الظروف.

**2-2- اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية:** يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار إجراءات المراجعة المناسبة، فاختيار هذا الحجم يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي المالي نظرا لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية، ونظرا لوجود حد أدنى لحجم العينة التي تختار من مجتمع معين.[1]

**2-3- اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة:** هناك إجراءات يجب أن تؤدى في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لأخر مثل الأوراق المالية، فالتوقيت المناسب لباقي إجراءات المراجعة يعتمد على موعد انتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالبا بعد انتهاء السنة المالية.

**3- عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية**

تتمثل عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية فيما يلي:[2]

**3-1- الحاجة لإيصال المعلومة المالية:** لقد ساهم كبر حجم المؤسسات إلى أهمية كبيرة في زيادة عملية المراجعة خاصة بعد انتقالها من المالكين والمساهمين إلى أشخاص متمكنين من التسيير، كما يتم ذلك من خلال قيام شخص متمكن من المراجعة بفحص حسابات المؤسسة وتقديم ملاحظات حولها إلى الإدارة العليا.

---

[1]- يوسف محمود جربوع، **مرجع سابق**، ص: 84.

[2]- حسين القاضي، مأمون توفيق، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000، ص: 183.

**3-2- ضرورة مراجعة هذه المعلومة**: من أجل معرفة أهمية وضرورة مراجعة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية لا بد من التطرق إلى جملة من العوامل سيتم ذكرها كما يلي:

**3-2-1- تعارض المصالح**: نظرا لحدوث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومة ومعديها لا بد من مراجعة المعلومة من حيث مجالها وخصائصها، ومنه تقوم المراجعة بدور في مساعدة الإدارة على تأكيد أن تلك المعلومة قد أعدت بصورة صحيحة ودقيقة.

**3-2-2- الأثر المتوقع**: كلما ازدادت أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة كلما ازداد تخوف مستخدمي هذه المعلومات من اعتمادهم على معلومات مظللة، وبالتالي تستمد المراجعة أهميها من متخذي القرارات.

**3-2-3- التعقيد**: لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة عدالة الإفصاح في القوائم المالية يجعل من الصعب أن يقوم المستخدم العادي بهذه المهمة لوحده، وبالتالي تزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش كلما كانت هذه المعلومات المقدمة أكثر تعقيدا، وبالتالي تزداد الحاجة أكثر إلى وجود مراجع يقوم يتلك العمليات.

**3-2-4- البعد**: حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعادا تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات.

**المطلب الثالث: تقرير المراجع الداخلي المالي وأثره في تقييم الأداء المالي**

تتم كل مراجعة سواء كانت داخلية أو خارجية، مالية أو تشغيلية بكتابة التقرير، فبعد ما يقوم المراجع الداخلي بكل خطوات الفحص والمراجعة وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يقدمه للإدارة والذي يشمل كل ملاحظاته، كما أنه يقدمه على شكل نصائح وتوجيهات للإدارة المالية فيما يخص تقييم الأداء المالي من خلال الموارد وكيفية استخدامها والذي يكون مرفقا بعدد من أدلة الإثبات، وتنطوي عملية إعداد تقارير المراجعة الداخلية على ثلاث مهام وهي: الإعداد، التسليم والتأثير.

وعادة ما يتم الإفصاح في معايير المراجعة الداخلية بأسلوبين:[1]

– **المقابلات**: يتم من خلالها المناقشة مع المعنيين بالمراجعة في نهاية الفترة؛

– **التقرير المكتوب**: في حين أن هذا الأسلوب هو أسلوب رسمي يقوم على التقرير المكتوب.

[1]- حمزة الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 198.

**1- تعريف التقرير ومعايير إعداده في المراجعة الداخلية المالية**

**1-1- تعريف التقرير:** يمكن تعريف التقرير على أنه: "توصية باتخاذ قرار مستقبلا وفي تقرير المراجع الداخلي حول العمليات المالية"، فإن المراجع الداخلي المالي يقوم بمراعاة:[1]

- التغير في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- التغير في بعض ظروف المشروع والتي تستدعي تغيرات محاسبية في حين أنها لا تتغير في المبادئ المحاسبية أو تغيرات ليس لها أي علاقة بالمحاسبة ولكنها تمس المشروع كتغير القوة الشرائية.

**2-1- معايير إعداد التقرير في المراجعة الداخلية المالية:** هناك معايير يجب على المراجعين الداخليين اعتمادها عند إعدادهم لهذا التقرير وهي:

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال المراجعة؛
- يجب مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب؛
- قد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم؛
- يجب أن تعرض التقارير الغرض والنطاق والنتائج؛
- يجب أن يفحص ويقيم مدير المراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب تقرير المراجعة الداخلية قبل إصداره.

**2- أهداف التقرير**

من خلال التقرير فإن المراجع الداخلي يسعى إلى:[2]

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية المراجعة، والتغيير للأفضل؛
- عكس مجهود إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا، والتأثير في عملية اتخاذ القرارات؛
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء المراجعة الداخلية؛
- إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل، ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.

ولابد أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي الفحص الذي قام به في مجال القوائم المالية ورأيه المهني أو عدم إبداء لرأيه مع ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.

---

[1]- حمزة الزبيدي، **مرجع سابق**، ص: 199.

[2]- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 293.

**3- خصائص تقرير المراجع الداخلي المالي**

سيتم التطرق لأهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير كما يلي:[1]

**3-1- المنفعة:** يجب أن يحقق التقرير هدف معين في خدمة الإدارة، ولا بد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.

**3-2- الشكل الملائم:** يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدة.

**3-3- محدد الهوية:** لابد من اشتماله على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

**3-4- الثبات:** يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة، وتتم كتابة التقرير من خلال ثلاث مراحل:[2]

– **المرحلة الأولى:** مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها المرحلة منها والنهائية؛

– **المرحلة الثانية:** تكون متزامنة مع عملية المراجعة، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول؛

– **المرحلة الثالثة:** جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

نستنتج أن المراجع الداخلي المالي من خلال قيامه بالمراجعة المالية فإنه يقوم بفحص ومراجعة القوائم المالية وذلك من أجل التحقق من أنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تسمح لمستعمليها بأخذ صورة صحيحة عنها، ويساهم المراجع الداخلي في تقييم الأداء المالي من خلال إبداء رأيه بواسطة التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة الداخلية المالية والذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إليه، والذي يقدمه في شكل توصيات ونصائح للإدارة بصفة عامة والإدارة المالية بصفة خاصة، وهو ما يساعد هذه الأخيرة على اتخاذ القرارات المالية.

[1]- ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 11.

[2]- **المرجع نفسه**، ص: 112.

## خلاصة

أصبحت عملية المراجعة الداخلية المالية ذات أهمية بالغة في المؤسسة، باعتبارها وسيلة للحذر ومحاربة الغش والأخطاء، تهدف للتحقق من القوائم المالية التي بدورها تحدد المركز المالي للمؤسسة وبالتالي إعطاء صورة دقيقة عن أدائها المالي من خلال تقييمه وقياسه بواسطة مؤشرات النسب المالية المختلفة، ثم اتخاذ قراراتها بناءا على هذه النتائج.

ومنه فان المراجعة الداخلية المالية تعمل على تحسين أداء المؤسسة بطريقة غير مباشرة، وهذا من خلال إبداء المراجع الداخلي رأيه على شكل تقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة الداخلية المالية والذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إليه، والذي يقدمه في شكل توصيات ونصائح للإدارة بصفة عامة والإدارة المالية بصفة خاصة.

# الفصل الثاني:

# الأدبيات التطبيقية للدراسة

**تمهيد**

تجسيدا لما تم تناوله في الجانب النظري على أرض الواقع، تم تحليل كل المعلومات المرتبطة بموضوع البحث لتطبيقها ميدانيا وكانت مؤسسة مناجم الفوسفات هي محل الدراسة الميدانية حيث تم دراسة المراجعة الداخلية المالية وتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال تقديم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكانت كالآتي:

- **تقديم عام لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–؛**
- **أثر المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–؛**
- **الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.**

## المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مناجم الفوسفات

لتجسيد الموضوع محل الدراسة تطبيقيا، كان من المفروض اختيار كيان اقتصادي يتوفر فيه محور الدراسة، لذلك تم اختيار مؤسسة SOMIPHOS لإسقاط المعطيات النظرية على نشاطها، وبناء على ذلك سيتم التعريف بالمؤسسة نموذج التطبيق ومراحل نشأتها، الأهداف، المهام، الهيكل التنظيمي.

### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة SOMIPHOS ومراحل نشأتها

تعود نشأة صناعة الحديد والفوسفات إلى القرن التاسع عشر مع اكتشاف عدة مناجم بالشرق الجزائري كمنجم الكويف، مزايطة، رأس الواد وبرج غدير، وانتقال إنتاج الفوسفات إلى بئر لعاتر، ليتم بعدها اكتشاف منجم جبل العنق الذي كان محل دراسة من قبل، ثم البدء في استغلاله سنة 1960.

**1- التعريف بالمؤسسة**

هي مؤسسة مناجم الفوسفات «SOMIPHOS» .S.M وليدة تقسيم المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات FERPHOS سنة 2004 إلى عدة فروع، بدأت تمارس نشاطها بشكل مستقل عن FERPHOS بتاريخ 01 جانفي 2005 متخصصة في عمليات استخراج، معالجة، وتسويق الفوسفات لمختلف الأسواق داخليا و خارجيا.[1]

تعتبر SOMIPHOS مؤسسة مساهمة برأسمال اجتماعي يقدر بـــ 1000000000.00 دج تشرف عليها سلطة وطنية عليا تتمثل في مجلس الإدارة والجمعية العامة المساهمة، وهي تتكون أساسا من أربع وحدات رئيسية تتمثل في:

**– المركب المنجمي جبل العنق CDO**

يوجد على مستواه منجم استخراج الفوسفات الطبيعي ومصنع للمعالجة ببئر العاتر ولاية تبسة.

**– المنشآت المينائية عنابة IPA**

الوحدة التسويقية لشحن وتحميل الفوسفات المعد للتصدير من ميناء عنابة، يتم على مستوى هذه الوحدة، نقل، حمل وشحن المنتجات الفوسفاتية الموجهة للتصدير إلى البواخر، تتوفر على طاقة تخزين تقدر بـــ 120000 طن، و قدرة على الشحن تتراوح بين: 25000 إلى 50000 طن.

**– مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية CERAD**

هو مركز يهتم بإسعاف -إنجاد- وحدات الإنتاج والعمل على فهم ومتابعة الأداء الداخلي لعناصر المؤسسة ككل، نشأ سنة 1991، تحت تسمية L'URA وحدة البحث التطبيقي، ثم تم ضمه ودمجه مع Le BEM مكتب الدراسات المنجمية ليكون في النهاية CERAD، مهامه تتمثل في تنفيذ وتحضير ودراسات

وأبحاث منجمية، وكذا مساعدة مراكز الأنشطة للمجموعة لصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة في تحقيق أهدافهم وتفعيل الأداء الداخلي لهم.

**– المقر**

مقر الإدارة العامة لــ SOMIPHOS هو موجود بمدينة تبسة، يحتوي على الإدارة والهياكل المركزية التي تسعى لتحقيق التنمية من خلال الدفع اللوجستيكي لمختلف وحداتها، تتوفر على عدد عمال يقد بــ 1400 عامل، حققت رقم أعمال قدر بــ 1750 مليون دج لسنة 2005.

**2- لمحة تاريخية عن مؤسسة SOMIPHOS**

بدأت المؤسسة نشاطها سنة 1962 تحت إشراف "المكتب الجزائري للاستغلال والبحوث المنجمية" BAREM حتى تاريخ 06 أوت 1966، أين يتم تأميم الموارد الوطنية ونشأت مؤسسة تحت اسم SONAREM ،لتنشأ بعدها المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات FERPHOS كحصيلة للتغيرات الهيكلية لــ SONAREM، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83-441 الصادرة بتاريخ 16 جويلية 1983 وحولت على إثره FERPHOS إلى مؤسسة مساهمة ــ مؤسسة عمومية اقتصادية ــ بتاريخ 22 ماي 1990 برأسمال مبدئي قدر بــ 50.000.000 دج ثم زاد إلي 300.000.000 دج ثم 1.000.000.000 دج ليصل سنة 2004 إلى سقف 2.241.000.000 دج وفي 08 أكتوبر 2001 وبعد الافتتاح الرأسمالي الذي شهده الاقتصاد الوطني أبرمت المؤسسة عقد شراكة مع متعامل هندي "مجموعة LNM" والمتواجد مقرها في هولندا وأصبح مساهم في منجمي الحديد ونزة وبخضرة بنسبة 70% و FERPHOS بنسبة 30% في رأسمال الكيان الجديد الناتج عن الشركات والذي أطلق عليه اسم ISPAT TEBESSA ، ليتم بعد ذلك إعادة تنظيم FERPHOS سنة 2004 وأصبحت تتكون من سبعة (07) مؤسسات فرعية تابعة بحسب طبيعة نشاطها، توجه وتقاد من طرف الإدارة العامة للمجموعة و تتمثل هذه المؤسسات في:

- **SOMIPHOS**: مؤسسة مناجم الفوسفات الكائنة بتبسة تتكون من 4 وحدات تتمثل في المركب المنجمي جبل العنق، المنشآت المنائية عنابة، مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية للتنمية ، والمقر الإداري؛
- **SOMIFER**: مؤسسة مناجم الحديد الكائنة بتبسة، المحتفظ بمراكز الإنتاج المنجمية للحديد؛
- **SOTRAMINES**: مؤسسة النقل.

**المطلب الثاني: أهداف ومهام مؤسسة مناجم الفوسفات**

تعددت أهداف ومهام مناجم الفوسفات تمثلت أهمها في:

**أولا: أهداف مؤسسة مناجم الفوسفات**

تسعى مؤسسة مناجم الفوسفات إلى تحقيق غايات وأهداف أنشأت لأجلها، وتتمثل الأهداف المنشودة لهذه المؤسسة فيما يلي:[1]

- تطوير وتوسيع قطاع المناجم وذلك عن طريق أبحاث التنمية؛
- الإستغلال الجيد للمنتجات المنجمية من حيث التصدير والتوزيع، كما تقوم بتحويل مادة الفوسفات؛
- كسب عملاء جدد عن طريق التعريف بالمؤسسة والمشاركة في المعارض والملتقيات الدولية؛
- تنظيم وتنمية وتطوير هياكل الصيانة التي تمكن من تحسين القدرات الإنتاجية إلى أعلى درجة؛
- العمل على تكوين وتحسين مستوى العمال؛
- رفع مستوى العاملين المهني والإجتماعي؛
- العمل على تحقيق معدل ربح متميز وذلك بتحقيق أهداف الإنتاج من حيث الكمية والجودة؛
- تدعيم وخدمة الاقتصاد من خلال إنتاج وتسويق مادة الفوسفات؛
- الإندماج المنسجم لنشاطها في إطار السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية والتوازن الجهوي؛
- إيجاد أسواق عالمية والعمل على دخولها.

**ثانيا: مهام مؤسسة مناجم الفوسفات**

لا يقتصر نشاط مؤسسة مناجم الفوسفات على الأنشطة الإنتاجية وإنما يتعدى ليشمل الأنشطة التجارية الخدمية والتطويرية، وهذا من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، وتتمثل نشاطات المؤسسة في الأنشطة الإنتاجية، الخدمية، التطويرية والتجارية.

تتمحور الأنشطة الإنتاجية أساسا في إستخراج الفوسفات من جبل العنق الذي يعد أهم منجم لدى المؤسسة، إذ أنه يحتوي على ثروة معدنية ضخمة، ويقع على مسافة 5 كلم جنوب غرب بئر العاتر و90 كلم عن تبسة و340 كلم عن ميناء عنابة، وتسمح هذه المعطيات للمركب المنجمي بجبل العنق بنقل وتوزيع مادة الفوسفات المنتج، وهذا بعد تنظيف هذه المادة للحصول على أنواع مختلفة من الفوسفات، وبإمكان المؤسسة إنتاج أربعة أنواع تلائم الطلب الخارجي تتمثل في:[2]

[1]- دائرة الموارد البشرية بمؤسسة مناجم الفوسفات.سس

[2]-www.ferphose.com consulté , vie le20-04-2010 a $15^{H}30$.

- النوع الأول: 63/65% bpl؛
- النوع الثاني: 66/68% bpl؛
- النوع الثالث: 69/72% bpl؛
- النوع الرابع: 73/77% bpl.

تعد الأنواع الأربعة مصنفة تصنيف عالمي تجاري، وأهم المجالات التي يستعمل فيها الفوسفات هي:

- الصناعة الغذائية الزراعية؛
- الصناعة الثقيلة؛
- الصناعة الكيماوية؛
- الصناعة الصيدلانية؛
- الصناعة الغذائية الحيوانية؛
- صناعة المنظفات؛
- صناعة الكبريت.

أما فيما يخص الأنشطة الخدمية فتتمثل في أعمال الصيانة، والتصدير للخارج، ونقل الفوسفات، وتتم الأنشطة التطويرية من خلال تقديم منتوج عالي الجودة، والدراسات المنجمية المختلفة وغيرها، أما إبرام الصفقات والتكفل بالمنتوج الذي يشحن في وسائل النقل، ومتابعة التخزين في الميناء والشحن على مستوى السفن، والتسعير فتدخل ضمن الأنشطة التجارية.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لــ SOMIPHOS ومواردها البشرية**

من أجل التسيير الحسن للعملية الإنتاجية تم وضع هيكل تنظيمي يسهل عملية توزيع المهام بين مختلف دوائر الشركة، وقد وضع هذا الهيكل على أساس مختلط يجمع بين التنظيم الوظيفي والتنظيم حسب مراحل الإنتاج.

بتفرع SOMIPHOS عن FERPHOS اعتمدت هيكل تنظيمي خاص بها، يتماشى ومتطلبات نشاطها ويساعد المشرفين عليها على تأدية وظائفهم تتكامل فيما بينها لتأدية مهامها على أكمل وجه وهي على النحو التالي:

**الشكل رقم (02)**: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة-

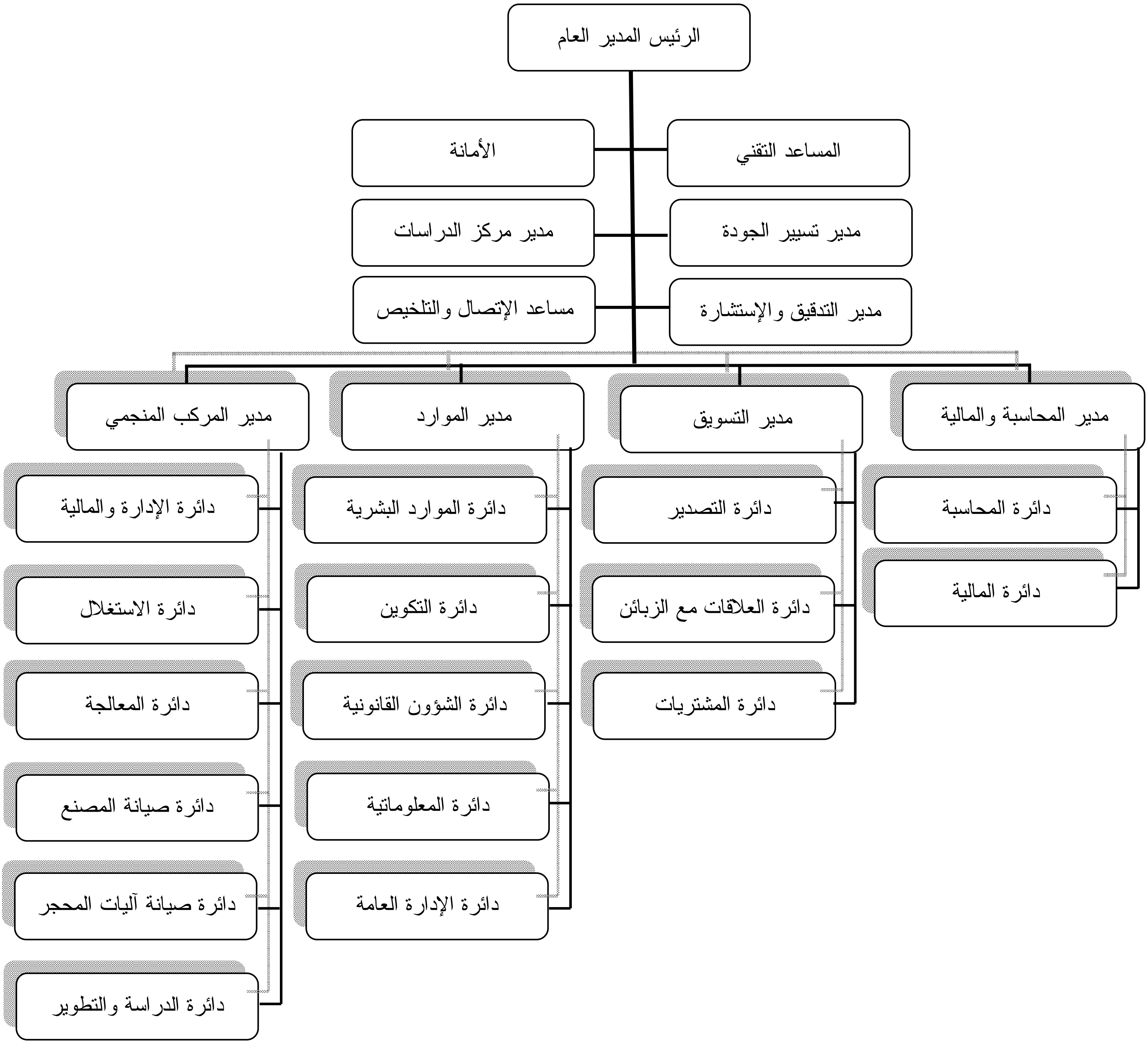


**المصدر**: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

**1- الرئيس المدير العام**

هو رئيس ومدير مجلس الإدارة الذي يتكون من تسعة أعضاء (09) وهذا المجلس يسهر على القيام باجتماعات معينة تتم في الحالات العادية أو الطارئة وذلك كل ثلاث أشهر أو ستة أشهر، حيث يقوم بالإشراف الكلي على تسيير وإدارة **SOMIFHOS** كما يمثل هرم المسؤولية لشركة سوميفوس دواليب الشركة، ومن أبرز مهامه:

- تحقيق الأهداف والمخططات المسطرة؛
- تنفيذ الأوامر وتوجيهات مجلس الإدارة؛
- السهر على تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بإدارة الشركة؛
- ترأس اجتماع مجلس المديرية ومتابعة تنفيذ مقرراته؛
- تسيير قضايا العمال والاهتمام بالصحة والعمل؛
- ضبط ضمان توجيه الإدارة (التسيير العام للمؤسسة)؛
- المصادقة على الإستراتيجيات الخاصة بتسيير الميزانية؛
- الاتصال المباشر بالهيئات العليا باعتباره الممثل الرئيسي للمؤسسة بالخارج؛
- يتمتع المدير العام إضافة إلى مديري الوحدات والهياكل المركزية إلى طاقم من المساعدين يقومون بدور الاستشارة التقنية وإعداد الملفات وكل ما من شأنه مساعدته بالأعمال التي تتطلبها العملية التسييرية وأخذ القرارات اللازمة.

**2- الأمانة**

يحتوي مكتب المدير العام على أمانة تقوم بكل الأعمال المتعلقة بالسكرتارية والتنظيم والاستقبالات يساعدها في ذلك مكتب التنظيم الذي يتولى عملية حفظ وترتيب الملفات وكل الأعمال المكتبية.

**3- المساعد التقني**

برتبة إطار سامي يتولى القيام بإعداد الملفات التقنية الموكلة إليه من طرف المدير العام والمتعلقة بالمتابعة لنشاطات الوحدات الإنتاجية (المركب المنجمي جبل العنق)، كما يقوم بلفت انتباه المدير العام للمشاكل التي تحدث وطرق علاجها.

**4- مساعد تسيير الجودة**

من أبرز مساعدي المدير العام والذي يتولى الإشراف ومتابعة منظومة تسيير الجودة والبيئة، فهو المسؤول الأول على هذا النظام وتجسيده عمليا داخل المؤسسة والسهر على إنجاحه.

- إعداد الوثائق اللازمة والإجراءات وتوزيعها على مختلف الهياكل ومتابعة تنظيمها.

**5- المساعد التدقيق والاستشارة**

عملية التدقيق تحتل حيزا هاما في إستراتجية المؤسسة التسييرية لكونها تهدف إلى ممارسة النقد وتتبع طرق الأداء وملائمتها مع الإجراءات المعمول بها من أجل تقليص نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة.

لذلك فمساعد التدقيق يقوم بأعماله تحت إشراف المدير العام وفي نهاية كل مرحلة يقدم عرض حال للمدير العام هذا الأخير الذي يعطي أوامره بناءا على ما ورد في التقرير.

**6- مساعد الاتصال والتلخيص**

من ضمن مهامه:

- التكفل بكل الأعمال الإحصائية؛
- تلقي التقارير الدورية السنوية من طرف وحدات الإنتاج وإعداد تقرير إجمالي للمؤسسة وتوجيهها إلى المدير العام؛
- إعداد الحصيلة السنوية؛
- تقديم المعلومات للهيئات الخارجية.

**7- مدير مركز الدراسات**

فهذا المركز من ضمن وحدات المؤسسة الأربعة مكلف بإنجاز الدراسات لصالح المؤسسة وكذا بعض الأعمال الخدماتية في مجال الدراسات لصالح المتعاملين الخارجيين.

- يشرف على هذا المركز مدير برتبة إطار سامي يقع تحت سلطة مباشرة للمدير العام.

**8- مديرية الموارد**

تتكفل المديرية بما يلي:

- رسم استراتيجيات المؤسسة في مجال تسيير الموارد البشرية بمفهومها الواسع؛
- السهر على تطبيق تشريعية العمل والنصوص المنظمة؛
- إعداد مخططات التكوين والتوظيف ومخططات المسار المهني؛
- الإشراف الوظيفي على مصالح المستخدمين للوحدات التابعة للمؤسسة والتنسيق بينهم؛
- القيام بالمفاوضات مع الشريك الاجتماعي (ممثلي العمال) بخصوص الاتفاقية الجماعية؛
- إعداد التقارير الدورية وعرضها على المدير العام؛
- تمثيل المؤسسة لدى الهيئات الخارجية.

**8- مديرية التسويق**

تتكفل المديرية بما يلي:

- القيام بتسويق منتوج الفوسفات حسب البرنامج المسطر؛
- البحث عن الأسواق وزبائن جدد من أجل توزيع نصيب المؤسسة في الأسواق؛
- دراسة المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وضرورة التكيف معها؛
- تحقيق هدف إرضاء الزبون من خلال تلبية احتياجاته وسماع انشغالاته؛
- استقبال الوفود والزبائن الدوليين؛
- التنسيق بين أطراف الإنتاج؛
- إعداد التقارير الدورية وتبليغها إلى السلم الرئاسي.

**10- مديرية المحاسبة والمالية**

تتكفل مديرية المالية بما يلي:

- القيام بحسابات مختلفة على مستوى المؤسسة؛
- إعداد المخططات الحسابية والحصيلة الدورية السنوية؛
- إعداد الميزانية السنوية؛
- القيام بتسيير المالي ومتابعتها على مستوى البنوك؛
- إعداد الدراسات اللازمة في مجال المالية.

**11- مديرية المركب المنجمي جبل العنق**

يمثل المركب المنجمي جبل العنق العمود الفقري للمؤسسة ككل باعتباره يشكل نسبة 70% من رقم أعمال مجموعة فرفوس ككل حيث أنه يتربع على ثروة فوسفاتية يقدر احتياطها 2 مليار طن إضافة على أنه يمتلك مصنع للمعالجة بإمكانه إنتاج ثلاث نوعيات من الفوسفات المعالج تسوق جميعها إلى الخارج.

يبلغ إنتاجها السنوي مليون ونصف طن كما أن عدد العمال به يصل إلى حد 1200 عامل تمثل نسبة التأطير فيهم حوالي 11% مهيكلين عبر 6 أقسام عملية وهم:

- قسم الاستغلال؛
- قسم المعالجة؛
- قسم الصيانة المصنع؛
- قسم الصيانة المتحركة؛

- قسم الإدارة والتطوير يشرف عليهم مدير المركب برتبة إطار مسير.

**12- مديرية الموارد البشرية**

مهمتها الإشراف على تسيير الموارد التقنية والبشرية، ويقع تحت إدارتها ما يلي:

**1- دائرة الموارد البشرية:** تقوم هذه الدائرة بمتابعة المسار المهني وتنظيم مختلف احتياجات المؤسسة من العمال وكذا مراجعة ملفات العمال الحاليين للتقاعد، وتنظيم وتقدير الاحتياجات المتعلقة بالتوظيف والتكوين وكذا الترقية وتوزيع العمال، كما تقوم بوضع أسس الانضباط داخل الشركة، وحساب أجور العمال.

**2- دائرة التكوين:** القيام بوضع دورات تكوينية مستمرة للعمال، والسهر على تنفيذها وفق ما هو مخطط لها.

**3- دائرة الشؤون القانونية:** تهتم هذه الدائرة بالفصل في القضايا المتعلقة بالشركة، وكذا فض النزعات بين العمال والإدارة في إطار قانون العمل، وفض النزعات مع الأطراف الخارجية.

**4- دائرة المعلوماتية**

- إبراز صورة الشركة في المعارض والصالونات الدولية، جمع المعلومات التقنية التي تخص الشركة؛

- جمع ونقل المعلومات اللازمة التي تحتاجها المؤسسة سواء كانت هذه المعلومات داخلية تتعلق بالمؤسسة أو خارجية تتعلق بالمحيط الذي تتعامل معه؛

- تتولى مهمة نقل المعلومات بين مختلف الوحدات داخل المؤسسة؛

- خلق مجالات التواصل بين المؤسسة والمتعاملين معها؛

- السهر على السير الحسن لأجهزة الإعلام الآلي وتطبيقات وبرامج تكنولوجيا المعلومات، وصيانتها في مختلف الأقسام.

**5- دائرة الإدارة العامة:** تعمل على توفير مختلف الموارد الضرورية لكل أقسام الشركة، وتعتني كذلك بالتعاملات الخارجية وابرام العقود مع الزبائن والموردين، وتنظيم المعارض الاقتصادية والندوات.

وكل ذلك يندرج تحت مصلحتين أساسيتين هما:

- مصلحة الوسائل العامة؛

- مصلحة العلاقات الخارجية.

**المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–**

تعتبر مؤسسة مناجم الفوسفات المؤسسة الرائدة في مجال المناجم واستخراج الفوسفات في الجزائر وتمتلك استثمارات عينية ومالية جد ضخمة هذا ما دعى لاستخدام نظام رقابي فعال يوفر الحماية اللازمة لهذه الاستثمارات، كما أن كبر جانبها المالي اوجب اللجوء لنظام مراجعة داخلي مستقل، الذي يسهر على سلامة نظامها الرقابي من اجل ضبط المعلومات المالية اللازمة للمساعدة على تقييم أداءها المالي، الذي يمثل الوضعية المالية لها.

وسيتم التطرق في هذا المبحث للمطالب التالية:

– **واقع المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–؛**

– **واقع الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–.**

**المطلب الأول: واقع المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–**

عالجنا في هذا المطلب مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– وكذا تقنياتها كما يلي:

**أولا: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–**

من مميزات المراجعة الداخلية المالية أنها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف، وفي مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– هناك قيم خاص بالمراجعة الداخلية حيث تمر بمراحل وهي كالآتي: (انظر الملحق رقم: 01).

**1- مرحلة التحضير للمهمة (مرحلة الافتتاح)**

يتم في بدء الأمر وبعد مراسلة مدراء الوحدات والاجتماع بهم على مستوى المديرية العامة يتم إعداد برنامج سنوي يصادق عليه من طرف المدير العام وكذا مجلس الإدارة، ويتم الإعداد لكل مهمة بطلب من مدير إدارة التدقيق ويتم إرسال رسالة تتضمن إشعار للوحدة المعنية وكذا المصالح المعنية بذات الوحدة عن موعد عملية المراجعة ويكون ذلك بفترة لا تقل عن 08 أيام لإتاحة المصلحة توفير البيانات والمعلومات.

بعد دراسة وتقييم المصلحة قيد المراجعة يتم تحديد برنامج المهمة في هذه المرحلة، وينطلق فعليا في المهمة بإصدار التكليف بالمهمة والممضى من طرف المدير العام شخصيا ثم الاجتماع الافتتاحي بالوحدة مكان التدقيق، وهذا بحضور كل المعنيين بالعملية من مدققين ورؤساء المصالح وكذا مدير المركز.

**2- تنفيذ المهمة (مرحلة الميدان)**

يتم في هذه المرحلة العمل وفق البرنامج المسطر للمهمة مع معالجة بعض الاختلالات التي تصادف المراجع الداخلي المالي في المهمة، والتي تجبره في إدخال بعض التعديلات على عناصر المهمة، وتبدأ باجتماع افتتاحي يتم من خلاله الإعلان عن نهاية مرحلة التحضير وبداية العمل الميداني، حيث يتم التعريف بفريق المراجعة الداخلية المالية ويشرح سبب القيام بالمراجعة للأطراف الخاضعة لها، ويسعى للحصول على أكبر عدد من الوثائق للإطلاع عليها، ويشترط على المراجع الداخلي المالي الاستماع لأعضاء هذه المصلحة، بعدها يتم الشروع بمهامه بغية إتمام الهدف المنشود.

**3- إنهاء عملية المراجعة (مرحلة الإغلاق)**

وهي آخر مرحلة في عملية المراجعة الداخلية المالية، يجتمع فيها المشتركين في الاجتماع للاستماع للنتائج المتوصل إليها ويصادق عليها مسؤول المصلحة، وتنتهي بتقرير إيجابيات وسلبيات المصلحة، والتوصيات التي تساعد على تفادي هذه السلبيات، والتخلص منها، ويسلم بهذا التقرير للإدارة والمسؤولين المعنيين ويشترط تتبع المراجع الداخلي المالي في المؤسسة لهذه الإصلاحات بغية التأكد من تطبيقها في المصلحة المعينة وبذلك تنتهي عملية المراجعة الداخلية المالية في المؤسسة.

**ثانيا: تقنيات المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–**

ينجز المراجعون عملية المراجعة الداخلية المالية بما تحتويه من تخطيط وتنفيذ لأعمالها، وتعلل النتائج والتوصيات الواردة في التقارير، ويتم الاستعانة بدلائل يحصلون عليها ويعتمدون على مجموعة من الوسائل وتتمثل تقنيات المراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– فيما يلي:

**1- أدلة الإثبات**

تعتمد المراجعة الداخلية المالية على وظيفة الإثبات، فالمراجع المالي عند تنفيذه للإجراءات يجب عليه أن يحصل على قرائن تمكنه من الوصول إلى نتائج منطقية، وتتمثل هذه الأدلة فيما يلي:

**1-1- توفر نظام صحيح للرقابة الداخلية قائم على مبدأ تنافي المهام وتقسيمها (الفصل بين المهام)**

يتم الفصل بين المهام المسندة للمحاسب وتلك المسندة للمسير المالي، ولإضفاء أكثر شفافية يتم تحديد مسؤوليات ومهام كل منهما على حدة بغرض التأكد من وجود رقابة داخلية فعالة.

**2-1- صحة الأرصدة المحاسبية**

يتم التأكد من صحة الأرصدة عبر مختلف مراحل المعالجة والتسجيل، حيث يتم مقارنة تلك الأرصدة من جداول مختلفة كمقارنة الأرصدة بين ميزان المراجعة والدفتر العام.

**1-3- الوجود الفعلي**

يتم هنا التدقيق في المستندات المالية والمحاسبية الموافقة للتسجيلات بناء على قاعدة وجود مستند مالي أو محاسبي يوافق كل تسجيل وكل تدفق حقيقي ومالي.

**1-4- الوثائق المؤيدة للعمليات في المؤسسة**

إذ يجب على الراجع الداخلي المالي مراعاة جميع الوثائق المؤيدة للعمليات المالية في المؤسسة، وهذه الوثائق تتمثل في:

- الطلبيات والفواتير؛
- الاتفاقيات؛
- العقود؛
- وصل الدخول ووصل الخروج؛
- ورقة الحضور (فيما يخص المستخدمين).

**1-5- التقارير المسجلة التي تعتبر من أدلة الإثبات المساندة للقوائم المالية**

إذ يجب على المراجع الداخلي المالي أن يعد تقارير بخصوص عملية المراجعة المالية، إذ أن هذه التقارير هي أدلة من أدلة الإثبات المساندة للقوائم المالية، وهذه التقارير هي: (أنظر الملحق رقم 01)

- التقارير الشهرية؛
- التقارير السابقة للمراجعة المالية؛
- تقارير الرقابة الداخلية (المراقبة الداخلية)؛
- تقارير محافظ الحسابات.

**2- وسائل على أدلة الإثبات**

يحتاج المراجعون الداخليون الماليون إلى معلومات لإثبات مواقفهم وذلك بالاعتماد على مجموعة من الوسائل تتمثل في:

**2-1- المراجعة الحسابية**

والهدف منها هو التأكد من صحة البيانات المحاسبية المقيدة وذلك بالكشوف والقوائم المالية من الناحية الحسابية فقط.

**2-2- المراجعة المستندية**

تعتبر المستندات مرجعا للمراجع المالي في المؤسسة، وهي ما ـــهم أدلة الإثبات، ويعتمد نجاح المراجعة الداخلية المالية على دقة أدلة المراجعة المستندية.

**3-2- الوثائق الخارجية**

يلجأ المراجع الداخلي المالي للمؤسسة في بعض الأحيان إلى وثائق تكتب من الغير، وذلك بغرض التأكد من سلامة وصحة رصيد أو بيانات معينة، وتعتبر هذه الوسيلة من أقوى أدلة الإثبات.

**4-2- الاستفسارات**

يحتاج المراجع المالي إلى توضيحات داخل المؤسسة لبعض العمليات المالية وذلك بتوجيه أسئلة أو استفسارات، مع الحرص على صحة ودقة الإجابات التي تلقاها.

**5-2- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية**

يعتبر هذا الإجراء مهما لعمل المراجع الداخلي المالي في المؤسسة، فمن خلاله يتمكن تحديد نطاق عملية المراجعة الداخلية المالية في المؤسسة.

ويتبع المراجع الداخلي المالي مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية التي تتضمن عملية فحص وتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة مناجم الفوسفات-تبسة- خمس خطوات نستعرضها كما يلي:

**1-5-2- جمع الإجراءات**

يتعرف المدقق أو المراجع الداخلي على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة والتي تعتبر كدليل عن القيام بعملية ما، مثلا وثائق أو فواتير عملية البيع.

**2-5-2- اختبارات الفهم**

بعد إعداد المراجع لخرائط المراجعة أو وضعه الكتابي، يحاول في هذه المرحلة التحقق من فهمه للنظام المتبع وذلك من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق، وهذا لتجنب انطلاقه من أسس خاطئة، فمثلا في عملية البيع يأخذ المراجع بعض طلبيات الزبائن ويقارنها بسندات السلع كما يقارنها بفواتير البيع المحررة وبتحركات الجرد عبر مختلف الأماكن.

**3-5-2- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية**

المراجع من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية، وذلك باكتشافه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الأولي للعمليات)، ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها ارتكاب أخطاء وتزوير).

**2-5-4- اختبارات الاستمرارية للتأكد من تطبيق النظام**

يهدف المراجع للتأكد من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة التي توصل إليها في التقييم الأولي للنظام هي فعلا نقاط قوة ومطبقة في الواقع وبصفة دائمة ومستمرة، حيث تعتبر اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى ومقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يتأكد من أن الإجراءات التي راقبها هي فعلا مطبقة باستمرار ولا تحمل أي خلل.

**5-5-5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية**

يتمكن المراجع من التحقق من ضعف النظام وسوء سيره، في حال اكتشافه للوجود الفعلي لنقاط الضعف أو سوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة، التي تم التوصل إليها في مرحلة التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية.

**المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–**

تهتم مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة كغيرها من المؤسسات بأدائها المالي لذا تولي له اهتماما كبيرا بدءا بإعداد القوام المالية وانتهاء بقياس الأداء المالي وفق هذه القوائم المالية وسيتم في هذا المطلب عرض القوائم المالية وقياس أداء مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– المالي.

**أولا: عرض القوائم المالية للمؤسسة**

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن المدراء والمساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم وضعيتها المالية.

## 1- عرض الميزانية المالية

### 1-1- عرض جانب الأصول للميزانية المالية (أنظر الملحق رقم (02))

**الجدول رقم (01): جانب الأصول من الميزانية المالية لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة 2013 إلى سنة 2015**

| الأصول | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| الأصول غير الجارية | | | |
| تثبيتات معنوية | **7418350.10** | **1432506.81** | **213253669.89** |
| تثبيتات عينية | **4078847218.72** | **4239177647.26** | **3805192140.06** |
| مباني | 333415103.23 | 388856793.92 | 339537670.58 |
| تثبيتات عينية أخرى | 3745432114.49 | 3850320853.34 | 3465654469.48 |
| تثبيتات ممنوح امتيازها | 1.00 | - | - |
| تثبيتات يجرى انجازها | **309335253.88** | **582964495.90** | **387474308.90** |
| تثبيتات مالية | **15787006476.16** | **19422966840.72** | **24670521550.64** |
| قروض وأصول مالية أخرى غير جارية | 15681331758.52 | 19420976914.87 | 24669174261.38 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | 105674717.64 | 1989925.85 | 1347289.26 |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **20182607298.86** | **24246541490.69** | **29076441669.49** |
| الأصول الجارية | | | |
| مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | **1041671303.75** | **1308521149.62** | **1128641627.93** |
| المدينون واستخدامات مماثلة | **177011040.92** | **2418905858.10** | **2773986078.59** |
| الزبائن | 866759834.49 | 1012080416.81 | 1218154588.57 |
| المدينون الآخرون | 74980613.03 | 82418762.47 | 90719044.73 |
| الضرائب وما شابهها | 827573426.61 | 976444179.95 | 1120199311.35 |
| أصول جارية أخرى | 796536.79 | 347962498.87 | 344913133.94 |
| متاحات واستخدامات مماثلة | **1652509234.58** | **962742117.89** | **2492867367.53** |
| الخزينة | 1652509234.58 | 962742117.89 | 2492867367.53 |
| **مجموع الأصول الجارية** | **4464290949.26** | **4690169125.61** | **6395495074.05** |
| **المجموع العام للأصول** | **24646898248.12** | **28936710616.30** | **35471936743.54** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

**1-2- عرض جانب الخصوم للميزانية المالية (انظر الملحق رقم(03))**

**الجدول رقم (02): جانب الخصوم من الميزانية المالية لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة 2013 إلى سنة 2015**

| الخصوم | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | | |
| رأس مال تم إصداره | 1600000000.00 | 1600000000.00 | 1600000000.00 |
| فارق التقييم | - | 1435456792.00 | - |
| علاوات واحتياطات | 16020515721.99 | 19025586418.87 | 20952827946.81 |
| نتيجة صافية | 2621758795.12 | 2935024951.45 | 6568288822.16 |
| رؤوس أموال خاصة/ترحيل من جديد | 783376138.58 | 847084564.09 | 1877331830.97 |
| **مجموع رؤوس الأموال الخاصة** | **21025650655.69** | **25843152726.41** | **30998448599.94** |
| **الخصوم غير الجارية** | | | |
| ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) | 56774421.82 | 4296740.10 | 10634022.15 |
| ديون أخرى غير جارية | 1.00 | - | - |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | 1333601367.78 | 1078493841.99 | 1376101236.48 |
| **مجموع الخصوم غير الجارية** | **1390375790.60** | **1082790582.09** | **1386735258.62** |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| موردون وحسابات ملحقة | 277147632.23 | 513779442.63 | 475227504.01 |
| ضرائب | 109885113.70 | 262270750.83 | 255483440.09 |
| ديون أخرى | 1843839055.90 | 1234717114.34 | 2356041940.87 |
| **مجموع الخصوم الجارية** | **2230871801.83** | **2010767307.80** | **3086752884.97** |
| **المجموع العام للخصوم** | **24646898248.12** | **28936710616.30** | **35471936743.54** |

**المصدر:** من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

**2- عرض جدول حسابات النتائج (انظر الملحق رقم (04))**

**الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة 2013 إلى سنة 2015**

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 6759858877.87 | 6988870075.37 | 8825606231.03 |
| تغير مخزونات المنتجات التامة والمنتجات الجارية | 136636196.11 | 65369333.57 | -171612475.88 |
| الإنتاج المثبت | 61488581.00 | 47998212.11 | - |
| إعانات الاستغلال | 198361912.97 | 249429971.91 | 37809386.45 |
| **1- إنتاج السنة المالية** | **7156345567.95** | **7351667592.95** | **8691803141.61** |
| المشتريات المستهلكة | -713258961.15 | -798044698.20 | -764512078.35 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | -911965148.03 | -1241314963.71 | -1186708678.70 |
| **2- استهلاك السنة المالية** | **-1625224109.18** | **-2039359661.91** | **-1951220757.05** |
| **3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)** | **5531121458.77** | **5312307931.04** | **6740582384.56** |
| أعباء المستخدمين | -1580511232.06 | -1932396519.00 | -1784979688.00 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة | -16842209.37 | -18197351.44 | -19768505.90 |
| **4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال** | **3933768017.35** | **3361714060.61** | **4935834190.66** |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 21563519.01 | 54474223.24 | 36116724.86 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | -468256177.67 | -238380505.85 | -227399532.66 |
| المخصصات الإهتلاكات والمؤونات | -1503314067.34 | -980869704.02 | -1701026761.18 |
| استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات | 599112277.64 | 500739883.18 | 189577269.40 |
| **5- النتيجة العملياتية** | **2582873568.98** | **2697677957.17** | **3233101891.08** |
| المنتوجات المالية | 155390355.32 | 252253396.91 | 3376031297.38 |
| الأعباء المالية | -84494722.10 | -1646308.36 | -20603156.63 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **6- النتيجة المالية** | **70895633.22** | **250607088.55** | **3355428140.75** |
| **7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)** | **2653769202.20** | **2948285045.72** | **6588530031.84** |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | -26074991.01 | -15452498.84 | -16882172.53 |
| الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية | -5935416.07 | 2192404.57 | -3359037.15 |
| **مجموع منتجات الأنشطة العادية** | **7932411719.91** | **8159135096.29** | **12293528433.26** |
| **مجموع أعباء الأنشطة العادية** | **-5310652924.80** | **-5224110144.85** | **-5725239611.10** |
| **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **2621758795.12** | **2935024951.45** | **6568288822.16** |
| **10- النتيجة الصافية للسنة المالية** | **2621758795.12** | **2935024951.45** | **6568288822.16** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

**ثانيا: قياس الأداء المالي للمؤسسة**

قبل حساب المؤشرات المالية وقياس الأداء المالي للمؤسسة لا بد من استخلاص الميزانية المالية المختصرة.

**الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة 2013 إلى سنة 2015**

| الأصول | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| الأصول الثابتة | 20182607298.86 | 24246541490.69 | 29076441669.49 |
| الأصول المتداولة | 2811781714.68 | 3727427007.72 | 3902627706.52 |
| خزينة الأصول | 1652509234.58 | 962742117.89 | 2492867367.53 |
| **مجموع الأصول** | **24646898248.12** | **28936710616.30** | **35471936743.54** |
| **الخصوم** | **2013** | **2014** | **2015** |
| الخصوم الدائمة | 22416026446.29 | 26925943308.5 | 32385183858.56 |
| الخصوم المتداولة | 2230871801.83 | 2010767307.80 | 3086752884.97 |
| خزينة الخصوم | - | - | - |
| **مجموع الخصوم** | **24646898248.12** | **28936710616.30** | **35471936743.54** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

## 1- مؤشرات التوازن المالي

**الجدول رقم (05): عرض نتائج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة من سنة 2013 إلى سنة 2015**

| المؤشر | القانون | المعيار | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| رأس المال العامل **FR** | (الأموال الدائمة- الأصول الثابتة) | FR > 0<br>FR = 0<br>FR < 0 | 2233419147.43 | 2679401817.81 | 3308742189.07 |
| احتياجات رأس المال العامل **BFR** | (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة)- (الديون قصيرة الآجل-تسبيقات البنكية)<br>أو:<br>(إستخدامات الدورة- موارد الدورة) | BFR > 0<br>BFR = 0<br>BFR < 0 | 580909912.85 | 1716659699.92 | 815874821.55 |
| الخزينة الصافية **TN** | (القيم الجاهزة- تسبيقات بنكية)<br>أو:<br>(رأس المال العامل **FR** الإجمالي-احتياج رأس المال العامل الإجمالي **BFR**) | TN > 0<br>TN = 0<br>TN < 0 | 1652509234.58 | 962742117.89 | 2492867367.52 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال حساب التوازنات المالية نلاحظ أن:

رأس المال العامل **FR**، عرف خلال الفترة المدروسة قيما موجبة متزايدة، وهذا شئ ايجابي للمؤسسة وهذا ما يعبر ويؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، مما يفسر قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة لها انطلاقا من أموالها الدائمة، والتزايد المستمر في رأس المال العامل يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة من حيث التوازن المالي طويل ومتوسط المدى.

احتياج رأس المال العامل **BFR**، يلاحظ من خلال سنوات الدراسة أن احتياج رأس المال العامل سجل بقيم موجبة، وذلك بسبب تفوق احتياجات دورة الاستغلال على موارد دورة الاستغلال للمؤسسة.

أما فيما يخص الخزينة **TN**، كان رصيدها خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة ايجابيا، وهو ما يعني أن رأس المال العامل يغطي الاحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي هناك فائض في السيولة، أي أن المؤسسة في حالة جيدة مع ضرورة تسيير أحسن للخزينة، وهذا التزايد في قيم الخزينة يبين أن المؤسسة تحقق توازن مالي قصير الآجل.

**2- مؤشرات النسب المالية**

**الجدول رقم (06): عرض نتائج النسب المالية للمؤسسة من سنة 2013 إلى سنة 2015**

| المؤشر | القاعدة | المعيار | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **مؤشرات السيولة** | | | | | |
| نسبة السيولة العامة (التداول) | (مجموع الأصول المتداولة/مجموع الخصوم المتداولة)100 | ≤ 100% | 126.04% | 185.37% | 126.43% |
| نسبة السيولة الحالية | (قيم الجاهزة (خزينة الأصول)/الخصوم المتداولة)100 | ≤20%<br>≥30% | 74.07% | 47.88% | 80.76 |
| نسبة السيولة المختصرة | (قيم محققة (المخزونات)+قيم جاهزة (خزينة الأصول)/الخصوم المتداولة)100 | ≤30%<br>≥50% | 128.70% | 233.25% | 207.19% |
| **مؤشرات التمويل (الهيكلة المالية) والرفع المالي (الإستقلالية المالية)** | | | | | |
| نسبة التمويل الدائم | (الأموال الدائمة/الأصول الثابتة)100 | ≤ 100% | 111.07% | 111.05% | 111.38% |
| نسبة التمويل الذاتي | (الأموال الخاصة/الأصول الثابتة)100 | ≤ 100% | 104.18% | 106.58% | 106.61% |
| نسبة الاستقلالية المالية | (الأموال الخاصة/مجموع الخصوم)100 | ≤ 50% | 85.31% | 89.31% | 87.39% |
| نسبة قابلية السداد | (مجموع الديون/مجموع الأصول)100 | ≥ 50% | 14.69% | 10.69% | 12.61% |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن:

نسبة السيولة العامة، نلاحظ أن السيولة العامة خلال سنوات الدراسة كانت اكبر من 100%، مما يفسر أن المؤسسة لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها قصيرة الآجل عن طريق الأصول المتداولة والتي يمكن أن تحول إلى نقديات في تواريخ استحقاقها.

نسبة السيولة الحالية، بهدف معرفة جاهزية السيولة التي تحت تصرف المؤسسة في أي وقت لتسديد التزاماتها قصيرة الآجل، فوجدنا من خلال دراستنا للسنوات أنها مقبولة وكذلك مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 20% و30%، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة تسديد ديونها قصيرة المدى باستخدام القيم الجاهزة.

نسبة السيولة المختصرة، نلاحظ أن هذه النسبة جيدة، فوجدنا من خلال الفترة المدروسة أنها مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية 30% و50%، والتي بينت لنا مدى كفاءة وقدرة المؤسسة على سداد وتغطية التزاماتها قصيرة الآجل باستخدام القيم الجاهزة والقابلة للتحقيق.

نسبة التمويل الدائم، من خلال النتائج المتحصل عليها خلال فترة الدارسة نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 100%، ما يدل أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة، مع وجود هامش أمان ليس بكبير يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة.

نسبة التمويل الذاتي، جاءت هذه النسبة في المؤسسة فوق 100% على كامل فترة الدراسة، وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث استطاعت تغطية أصولها الثابتة من أموالها الخاصة خلال دورة الاستغلال ويمكنها أن تستخدم الفائض في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

نسبة الاستقلالية المالية، نلاحظ أنها اكبر من النسبة المعيارية 50% طيلة سنوات الدراسة، وهي جيدة بالنسبة للمؤسسة، مما يؤكد أن المؤسسة مستقلة ماليا، وكذلك تعتمد على الأموال الخاصة بشكل كبير.

نسبة قابلية السداد، هذه النسبة يجب أن لا تتجاوز 50%، ومن خلال دراستنا اتضح أنها لا تفوق 13% كمتوسط لها، يعني أن الديون طويلة الآجل تولد موارد كافية لتسديد سريع، أي المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة، وهذا ما يزيد من ثقة دائنيها ويزيل مخاوفهم من وقوع المؤسسة في حالة عدم الدفع.

**3- مؤشرات المردودية**

**الجدول رقم (07): عرض نتائج مؤشرات المردودية للمؤسسة من سنة 2013 إلى سنة 2015**

| المؤشر | القاعدة | المعيار | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| المردودية الاقتصادية | (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/مجموع الأصول)100 أو: نتيجة الدورة الصافية/مجموع الأصول)100 | | %10.64 | %10.14 | %18.52 |
| المردودية المالية | (نتيجة الدورة الصافية/الأموال الخاصة)100 | | %12.47 | %11.36 | %21.19 |
| أثر الرفع المالي | (المردودية المالية-المردودية الاقتصادية) | أ.ر.م > 0<br>أ.ر.م < 0<br>أ.ر.م = 0 | %1.83 | %1.21 | %2.67 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

المردودية الاقتصادية، تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في إستخدام الموارد لجلب الأرباح ويمكن بها تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي والتي على أساسها يمكن للمستثمر اتخاذ القرارات المناسبة، حيث أنها خلال فترة الدراسة نلاحظها ملائمة وجيدة ذات قيم موجبة، لكن مع وجود انخفاض طفيف في السنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهذا راجع إلى الانخفاض الطفيف في النتيجة الاستغلال، ثم بعدها عرفت المردودية الإقتصادية ارتفاعا سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

المردودية المالية، تعبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لموارده المتاحة وتحقيق الأهداف، ومن خلال دراستنا وجدنا أن المؤسسة خلال سنة 2014 كانت النسبة منخفضة بالمقارنة مع نسبة سنة 2013 وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة الصافية، ما يدل على أن المؤسسة لا تحسن توظيف أموالها الخاصة وعائد هذه الأموال منخفض، لكن خلال سنة 2015 شهدت المردودية المالية ارتفاعا ملحوظا وهذه الزيادة سببها الزيادة النسبية في قيمة النتيجة الصافية.

أثر الرافعة المالية، نلاحظ من خلال الجدول أن اثر الرافع المالي للسنوات الثلاثة كان موجبا، وهذا يدل على مديونية المؤسسة أثرت بالإيجاب على مردودية المؤسسة، فكلما زادت الاستدانة زادت في المقابل المردودية المالية الكلية للمؤسسة.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى الوضعية المالية للمؤسسة، يمكن القول أن الأداء المالي لمؤسسة مناجم الفوسفات تبسة في حالة جيدة وفي وضع مالي مريح، نظرا لتحقيق نتيجة وإيرادات مقابل التكاليف التي تتحملها، وهذا ما يدل على المنهجية الجيدة التي تعتمدها المؤسسة في تطوير أدائها المالي، ورغم النتائج الايجابية المحققة إلا أن ما يعاب على مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة هو عدم استغلال الفوائض المالية المحققة خلال هذه السنوات في استثمارات أو في زيادة إنتاجها ومبيعاتها الذي كان مستقرا خلال فترة الدراسة.

**المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية**

لكل بحث علمي إطاره المنهجي الذي من خلاله يقوم الباحث بحصر جوانب البحث في مجموعة من المراحل لتسهيل تتبع هذه الدراسة ولعرض النتائج والتحليلات اللازمة والإجابة عن مختلف التساؤلات في البحث والتحقق من الفرضيات المقدمة، ومن هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

- **عينة وأدوات الدراسة؛**
- **أداة الدراسة؛**
- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة؛**
- **تحليل نتائج الدراسة واختيار الفرضيات.**

**المطلب الأول: عينة وأدوات الدراسة**

لابد من تحديد المجتمع والعينة المأخوذة منه لتطبق عليها الدراسة بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

**أولا: مجتمع وعينة الدراسة**

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد العاملين بمؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة-، بما فيهم الرؤساء والمرؤوسين بمختلف المصالح، فقد ارتأينا إجراء الدراسة على عينة من المجتمع، حيث بلغ عدد أفراد العينة 37 فردا، ويمكن توضيح أفراد الدراسة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (08): عينة الدراسة دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة-**

| عدد أفراد الدراسة | عدد الاستبيانات الموزعة | عدد الاستبيانات المسترجعة | عدد الاستبيانات الصالحة |
|---|---|---|---|
| 37 | 37 | 34 | 34 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين.

**ثانيا: طرق جمع البيانات**

تعتمد نتائج الدراسة على المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة لجمع البيانات، ونظرا لتعدد مصالح جمع البيانات فقد تم الاستعانة بمجموعة من الوسائل للحصول على البيانات العلمية والموضوعية وتتمثل في الآتي:

**01- الاستبيان**

قصد توضيح عينة الدراسة دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، تم إعداد استبيان وتطويره بشكل يساعد على جمع المعلومات.

**02- الوثائق والسجلات**

تم الاستعانة بمجموعة من الوثائق المتعلقة بالجانب التاريخي للمؤسسة وإمكانياتها، والبيانات الخاصة بالهيكل التنظيمي.

**المطلب الثاني: أداة الدراسة**

قصد تسهيل الدراسة تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات ويمكن توضيح محتويات الاستبيان واختبار قياس ثباتها وصدقها من خلال العناصر الموالية:

**أولا: محتويات الاستمارة**

تم تصميم الاستمارة كأداة أساسية تساعد في الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لتحقيق أغراض البحث، وقد احتوت الاستمارة على محاور تتضمن متغيرات الدراسة وفي شكلها النهائي احتوت الاستمارة على 25 سؤالا مقسمة على جزئين أساسيين هما: (أنظر الملحق رقم(05)).

– **الجزء الأول**: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية وتتمثل في الجنس العمر، المؤهل العلمي والخبرة المهنية، وقد قسم هذا الجزء بدوره إلى أربع أجزاء كمتغيرات مستقلة تابع للمتغير المستقل الرئيسي حيث:

– ضم المتغير الأول (المراجعة الداخلية في المؤسسة) ثلاث أسئلة من (العبارة 01 إلى 03)؛

– كما ضم المتغير الثاني (التأهيل العملي للمراجع) أربع أسئلة من (العبارة 04 إلى 07)؛

– في حين ضم المتغير الثالث (الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير كذلك ثلاث أسئلة ابتداءا من العبارة 08 إلى غاية العبارة 10)؛

– أخير ضم المتغير الرابع (المهينة في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية) ثلاث أسئلة من (العبارة 11 إلى غاية العبارة 13).

– **الجزء الثاني:** اشتمل هذا الجزء على محور الأداء المالي والذي تضمن 12 عبارة.

**ثانيا: مقياس الاستمارة**

لتحويل إجابات الدراسة إلى بيانات كمية تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لكونه أكثر تعبيرا وتنوعا وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة ويمكن توضيح الدرجات الخمس للموافقة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (09): مقاييس الاستبيان**

| الإجابات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي.

**ثالثا: صدق الأداة وثباتها**

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبيان علة قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها وقد تم التحقق من ذلك عن طريق عرضها على عدد من المحكمين من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –تبسة– (انظر الملحق رقم (05))، وفي ضوء الملاحظات المطروحة تم تعديل الاستمارة.

كما تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال طريقة معامل آلفا كرونباخ ويمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم (10): اختبار آلفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة**

| المحور | المراجعة الداخلية المالية | | | | الأداء المالي | الاستبيان الكلي |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **معامل الثبات** | **0.811** | | | | **0.834** | **0.892** |
| **المتغيرات المستقلة الجزئية** | **المراجعة الداخلية في المؤسسة** | **التأهيل العلمي للمراجع الداخلي** | **الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير** | **المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية** | | |
| **معامل الثبات** | **0.818** | **0.751** | **0.633** | **0.731** | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج **SPSS** أنظر الملحق رقم ( )

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ثبات الاستبيان مرتفع بنسب جيدة، هذا بالنسبة للمعامل الكلي، وأيضا معامل المحاور (المحور المستقل، التابع)، حيث تشير مختلف المعاملات إلى نسبة جيدة وهي أكبر من مستوى الدلالة (60%)، ما يسمح باستخدام هذا الاستبيان والوثوق بالنتائج المتوصل لها.

**المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب الآلي باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية **SPSS**، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

**أولا: التكرارات والنسب المئوية**

حيث استخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالقانون الموالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times \mathbf{100}}{\text{المجموع الكلي التكرارات}}$$

**ثانيا: معامل ألفا كرونباخ**

تم استخدامه لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

$$\boldsymbol{a} = \frac{\boldsymbol{n}}{\boldsymbol{n}-\mathbf{1}}\left(\mathbf{1} - \frac{\sum \boldsymbol{vi}}{\boldsymbol{v}\mathrm{t}}\right)$$

**حيث:**

**A**: يمثل ألفا كرونباخ.

**N**: يمثل عدد الأسئلة.

**Vt**: يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة.

**Vi**: يمثل التباين لأسئلة المحاور.

**ثالثا: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري**

تم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة أداة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(Xi - \overline{X})2}}{\mathbf{N}}$$

**رابعا: معامل ارتباط بيرسون**

يستخدم معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها، وتم حسابه انطلاقا من برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية **SPSS**.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (11): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي**

| المتوسط المرجح | [ 1,79-1] | [2,59-1,80] | [3,39-2,60] | [4,19-3,40] | [5-4,20] |
|---|---|---|---|---|---|
| **اتجاه الإجابة** | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| **المستوى** | منخفض جدا | منخفض | متوسط | مرتفع | مرتفع جدا |

**المصدر:** بوقلقول الهادي، **تحليل البيانات باستخدام SPSS**، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص: 24.

**المطلب الرابع: تحليل نتائج الدراسة واختيار الفرضيات**

وضع الاستبيان النهائي والتأكد من صدقه، وبعد توزيعه واسترجاع الإيجابيات الصالحة، سيتم تحليل هذه النتائج بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في نسخته 20.

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

- **الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة؛**
- **عرض وتحليل نتائج الدراسة؛**
- **اختبار فرضيات الدراسة.**

**أولا: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة**

سيتم في هذا العنصر عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالقسم الأول من الاستبيان، لتوضيح الخصائص الديموغرافية والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة في عينة الدراسة دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية -تبسة- (أنظر الملحق رقم(06)).

**1- متغير الجنس**

**الجدول رقم (12): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس**

| البيان | التكرار | النسبة المؤوية |
|---|---|---|
| ذكر | 12 | % 35.3 |
| أنثى | 22 | %64.7 |
| **المجموع** | **50** | **%100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**.

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الإناث قدرت بـــ 64.7% حيث بلغ عددهن 22، في حين سجلت نسبة الذكور 35.3% والذين قدر عددهم بـــ 12 فردا وقد كانت نسبتهم صغيرة مقارنة بنسبة الإناث.

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس.

**الشكل رقم (03)**: توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس

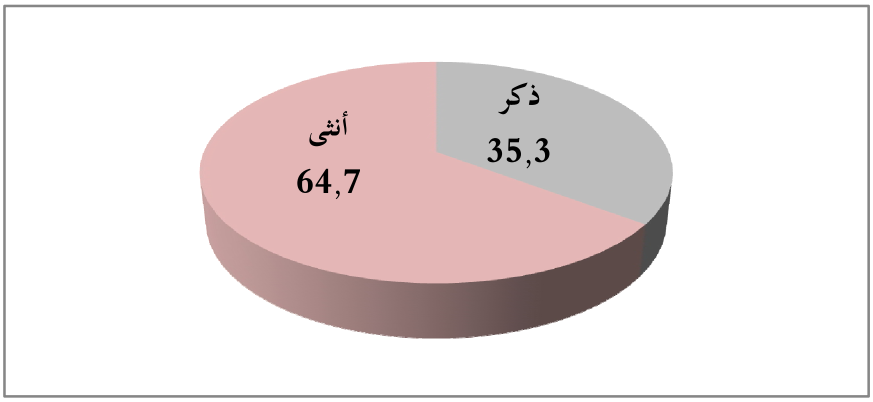


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج **SPSS**.

**2- متغير الفئة العمرية**

**الجدول رقم (13): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا للفئة العمرية**

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| اقل من 30 سنة | 12 | %35.3 |
| من 30 إلى أقل من 40 سنة | 9 | %26.5 |
| من 40 إلى أقل من50سنة | 8 | %23.5 |
| 50 سنة فأكثر | 5 | %14.7 |
| **المجموع** | **34** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**.

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أفراد المجتمع الدراسة كان أغلبهم من فئة أقل من 30 سنة حيث بلغ عددهم 12 فردا بنسبة مؤية بلغت 35.3%، وقد جاء في المرتبة الثانية الفئة من 30 إلى أقل من 40 سنة بعدد يقدر بـــ: 9 أفراد بنسبة مؤية بلغت 26.5%، وحلت في المرتبة الثالثة الفئة من 40 إلى أقل من 50 سنة، بعدد 8 أفراد بنسبة تقدر بـــ: 23.5%، في حين جاءت الفئة 50 سنة فأكثر في المرتبة الأخير بعدد يقدر بخمس أفراد بنسبة مؤية تقدر بـــ: 14.7%.

والشكل التالي يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر:

**الشكل رقم (04): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر**

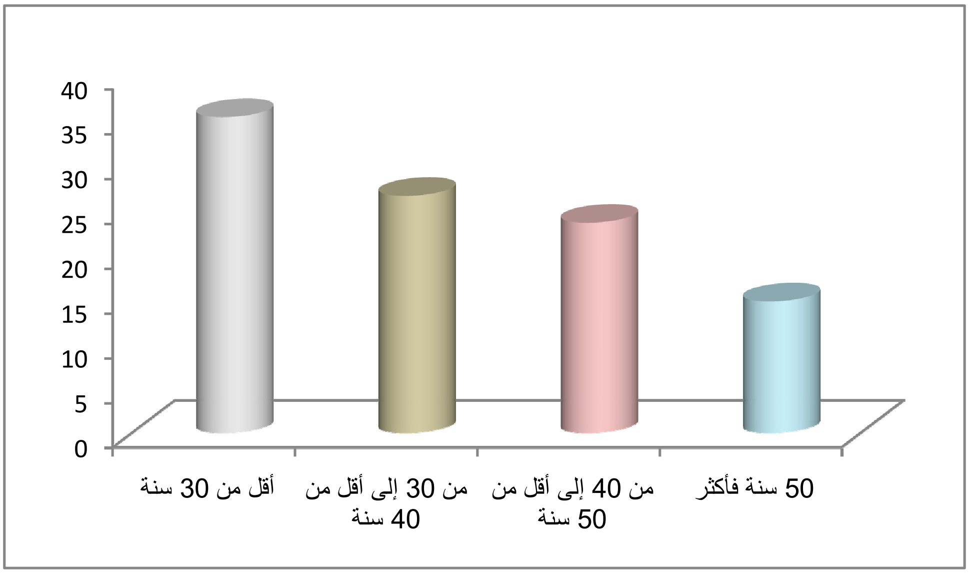


**المصدر**: من أعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**.

### 3- متغير المستوى العلمي

**الجدول رقم (14): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا للمستوى العلمي**

| البيان | التكرار | النسبة المؤوية |
|---|---|---|
| دراسات مهنية | 11 | %32.4 |
| مستوى جامعي | 18 | %52.9 |
| دراسات عليا | 5 | 14.7% |
| **المجموع** | **34** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**، أنظر الملحق رقم (06).

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة من المستوى الجامعي حيث بلغ عددهم 18 فردا بنسبة 52.9%، أما مستوى الدراسات المهنية فيمثلون 32.4% ، وقد بلغ عددهم 11 فرد، ثم يليهم في الأخير الأفراد ذوي مستوى الدراسات العليا بنسبة 14.7% بعدد قدر بـــ 5 أفراد، بنسبة مؤية 14.7%.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المستوى العلمي:

**الشكل رقم (05): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي**

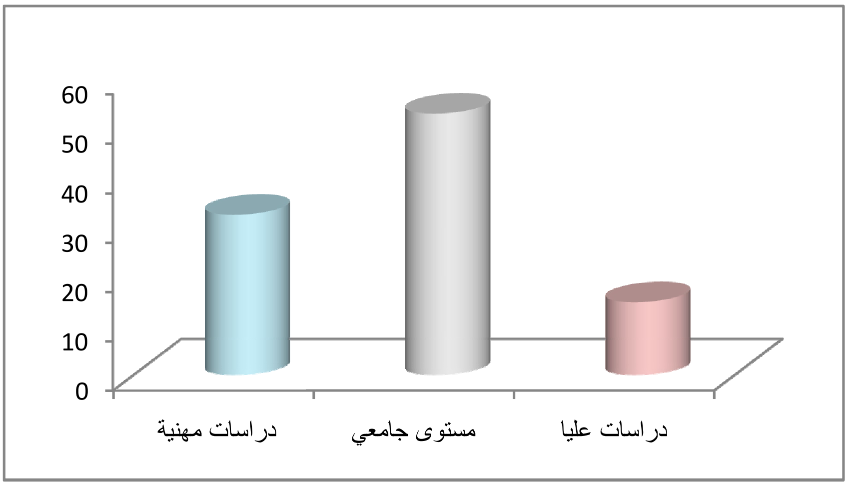


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**.

**4- متغير سنوات الخبرة**

**الجدول رقم (15): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق سنوات الخبرة**

| البيان | التكرار | النسبة المؤوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 12 | %35.3 |
| من 5 سنوات إلى 10 سنوات | 8 | %23.5 |
| أكثر من 10 سنوات | 14 | %41.2 |
| **المجموع** | **34** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**.

فيما يخص سنوات الخبرة في المؤسسة، يتضح من الجدول أعلاه أن النسبة العالية كانت للأفراد الذين عملوا في أكثر من 10سنوات حيث قدرت بنسبتهم بـــ: 41.2% وبلغ عددهم 14 فرد، في حين بلغت نسبة الذين تتراوح خبرتهم أقل من 5 سنوات 35.3% وبلغ عددهم 12 فرد، أما من 5 إلى 10 سنوات فكانت نسبتهم 23.5% وقد قدر عددهم بـــ: 08 أفراد.

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الخبرة.

**الشكل رقم (06): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الخبرة**

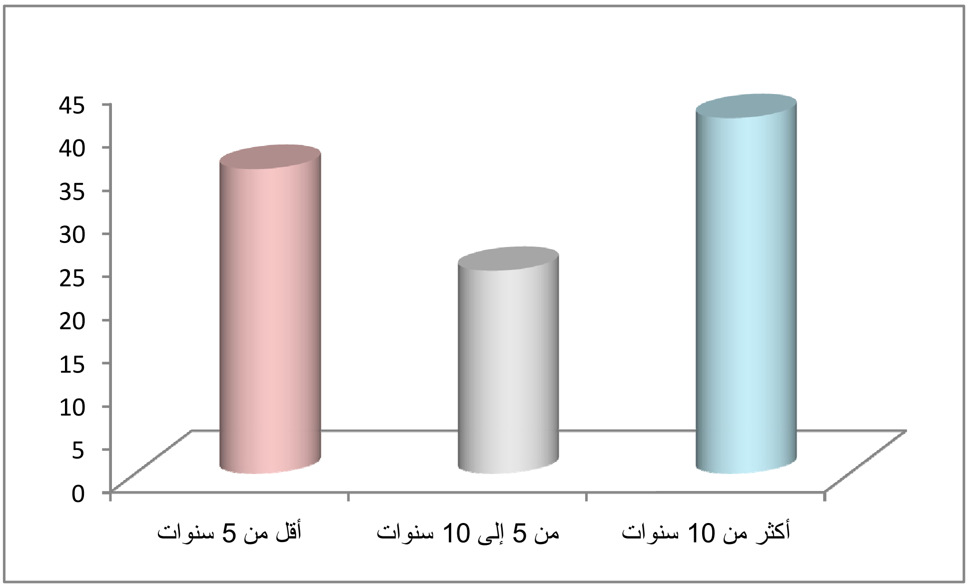


**المصدر** : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**.

**ثانيا: عرض وتحليل نتائج الدراسة**

في هذا العنصر سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل إجابات مجتمع الدراسة نحو متغيرات الدراسة المتمثلة في الاستمارة، وقد تم الاستعانة بذلك ببرنامج الحزم الإحصائية SPSS (الملحق رقم (06)).

**1- استجابات أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بمحور المراجعة الداخلية المالية**

يتم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات من (1-13) من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

**الجدول رقم (16): استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير المستقل المراجعة الداخلية المالية**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الاتجاه | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توجد وظيفة المراجعة الداخلية المالية في مؤسستكم | 3.76 | 0.819 | 7 | موافق | مرتفع |
| 2 | تتم عملية المراجعة الداخلية المالية بشكل مستمر في مؤسستكم. | 3.74 | 1.053 | 9 | موافق | مرتفع |
| 3 | قسم المراجعة الداخلية المالية يقوم بإعداد تقارير نظام الرقابة الداخلية وإيصالها للجهات المعنية بذلك | 3.71 | 1.115 | 10 | موافق | مرتفع |
| 4 | التأهيل المهني من أهم معايير عملية المراجعة. | 3.76 | 0.855 | 8 | موافق | مرتفع |
| 5 | التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي يزيد من كفاءة عملية المراجعة. | 3.88 | 0.844 | 6 | موافق | مرتفع |
| 6 | أي مخالفة لمعايير المراجعة من شأنها تعريض المراجع الداخلي المالي للمساءلة من قبل الهيئات المختصة. | 4.00 | 0.696 | 2 | موافق | مرتفع |
| 7 | يهتم مكاتب المراجعة بتأهيل المراجعين ما يؤدي إلى رفع كفاءة المراجعين | 3.91 | 0.570 | 3 | موافق | مرتفع |
| 8 | الاستقلالية والموضوعية هي جوهر المراجعة | 3.59 | 0.743 | 13 | موافق | مرتفع |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الداخلية المالية. | | | | | |
| 9 | تؤثر استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية المالية على الأداء المالي في المؤسسة. | 3.68 | 0.945 | 11 | موافق | مرتفع |
| 10 | يكون المراجع الداخلي مستقل عن كل الموظفين في المؤسسة | 3.65 | 0.774 | 12 | موافق | مرتفع |
| 11 | تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي المالي على الأداء المالي للمؤسسة. | 3.91 | 0.621 | 4 | موافق | مرتفع |
| 12 | يتم تحديد الغش والاحتيال من قبل المراجع الداخلي المالي. | 3.91 | 0.712 | 5 | موافق | مرتفع |
| 13 | تعزز كفاءة المدققين الماليين التدابير اللازمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليته | 4.15 | 0.784 | 1 | موافق | مرتفع |
| **إجمالي درجة محور المراجعة الداخلية المالية** | | 3,82 | 0.456 | **2** | **موافق** | **مرتفع** |

**المصدر**: من أعداد الطالبين بالاعتماد على تحليل نتائج **SPSS** (أنظر الملحق رقم (06)).

يتضح من خلال الجدول السابق أن استجابات أفراد مجتمع الدراسة تتجه نحو الموافقة بنسب جيدة على كل عبارات المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 3.82 (الدرجة الكلية)، كما أكدت النتائج المسجلة في الانحراف المعياري لكافة فقرات المجال 0.456 مما يعني أن عمال المؤسسة لديهم إجماع على مختلف الأسئلة التي تخص محور المراجعة المالية الداخلية، كما يشير اتجاه العينة للمحور الرئيسي المستقل المراجعة المالية الداخلية إلى باقي المتغيرات المستقلة الجزئية، حيث كان اتجاه أفراد العينة بالنسبة للمحور المستقل الأول (المراجعة الداخلية في المؤسسة) تشير إلى الموافقة بمتوسط حسابي بلغ (3.74) بانحراف معياري بلغ 0.860 بدرجة مرتفع، وكذلك الحال بالنسبة للمتغير المستقل الثاني (التأهيل العلمي للمراجع الداخلي) حيث كان اتجاه أفراد العينة نحو الموافقة كذلك بمتوسط حسابي بلغ 3.89 بانحراف معياري 0.568 بدرجة مرتفع أيضا، في حين بلغ المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الثالث (الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير) 3.64 بانحراف معياري قدر بـــ: 0.627، وبالنسبة للمتغير المستقل الأخير جاء بمتوسط حسابي 3.99 بانحراف معياري 0.571 ما يشير أيضا موافقة أفراد العينة وبدرجة مرتفع كذلك، وفيما يلي ترتيب درجات المحاور الجزئية للمحور المستقل.

**الجدول رقم (17): ترتيب استجابات أفراد العينة نحو المحاور المستقلة الجزئية**

| المحور | اسم المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الاتجاه | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحور المستقل الأول | المراجعة الداخلية في المؤسسة | 3.74 | 0.860 | 3 | موافق | مرتفع |
| المتغير المستقل الثاني | التأهيل العلمي للمراجع الداخلي | 3.89 | 0.568 | 2 | موافق | مرتفع |
| المتغير المستقل الثالث | الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقرير | 3.64 | 0.627 | 4 | موافق | مرتفع |
| المتغير المستقل الرابع | المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية | 3.99 | 0.571 | 1 | موافق | مرتفع |

**المصدر**: من أعداد الطالبين بالاعتماد على تحليل نتائج **SPSS** (أنظر الملحق رقم (06))

يظهر من الجدول أن ترتيب المحاور المستقلة الجزئية بالنسبة لدرجة الموافقة، أخذا بالمتوسطات الحاسبية جاء تواليا كما يلي:

- **المرتبة الأولى**: المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية؛
- **المتربة الثانية**: التأهيل العلمي للمراجع الداخلي؛
- **المرتبة الثالثة**: المراجعة الداخلية في المؤسسة؛
- **المرتبة الرابعة**: الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقرير.

### 2- استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو محور الأداء المالي

يتم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات من (1-13) من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

**الجدول رقم (18): استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير التابع الأداء المالي**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الاتجاه | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **14** | الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة العوائد للمؤسسة. | 3.97 | 0.717 | 2 | موافق | مرتفع |
| **15** | تقييم الأداء المالي يقتصر على القوائم المالية للمؤسسة. | 3.71 | 0.906 | 8 | موافق | مرتفع |
| **16** | نتائج القياس المالي هي التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة. | 3.94 | 0.649 | 3 | موافق | مرتفع |
| **17** | يمكن الأداء المالي من زيادة فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة للمؤسسة. | 3.88 | 0.844 | 7 | موافق | مرتفع |
| **18** | تعتبر المعايير الشخصية المعتمدة في الجزائر كافية لتحسين الأداء المهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية المالية. | 3.71 | 0.719 | 9 | موافق | مرتفع |
| **19** | هناك عدم التزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في الجزائر من طرف ممارسي المهنة لتحسين الأداء. | 3.53 | 0.961 | 11 | موافق | مرتفع |
| **20** | يلعب التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي دورا مهما في اكتساب خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة، وإيجاد الحلول الممكنة لها، وذلك مقارنة بالمراجع غير المتخصص. | 3.94 | 0.694 | 4 | موافق | مرتفع |
| **21** | استقلالية المراجع الداخلي المالي لها دور مهم في تحسين الأداء المالي. | 3.97 | 0.717 | 2 | موافق | مرتفع |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **22** | المدقق الداخلي المالي هو المسؤول عن قياس الأداء المالي للمؤسسة. | 3.65 | 0.981 | 10 | موافق | مرتفع |
| **23** | هناك محاولات جادة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة. | 3.88 | 0.686 | 6 | موافق | مرتفع |
| **24** | يعد التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة في المؤسسة. | 3.91 | 0.793 | 5 | موافق | مرتفع |
| **25** | تخصص المراجع الداخلي المالي يؤدي إلى تقليل الاحتيال في القوائم المالية للمؤسسة. | 4.00 | 0.778 | 1 | موافق | مرتفع |
| **إجمالي درجة محور الأداء المالي** | | 3,84 | 0.490 | **1** | **موافق** | **مرتفع** |

**المصدر**: من أعداد الطالبين بالاعتماد على تحليل نتائج **SPSS** (أنظر الملحق رقم (06))

يتضح من خلال الجدول السابق أن استجابات أفراد مجتمع الدراسة تتجه نحو الموافقة بنسب جيدة على كل عبارات المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 3.84 بالنسبة للدرجة الكلية، حيث يتجه الأفراد عينة الدراسة إلى الموافقة على كل أسئلة عبارات محور الأداء المالي وقد جاء ترتيب محور الأداء من حيث درجة الموافقة أعلى من المحور المستقل الإجمالي (المراجعة الداخلية المالية).

**ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة**

يستخدم معامل ارتباط بيرسون ودلالته الإحصائية ومعامل التحديد لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين"المراجعة المالية الداخلية والأداء المالي، دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–، وفي هذه الحالة سيتم اختبار الفرضيات الإحصائية الموالية:

**أولا: الفرضية الرئيسية**

سيتم اختبار إحدى الفرضيتين الآتيتين:

**1- الفرضية الصفرية $H_0$**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

**2- الفرضية البديلة $H_1$**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

وبالتالي فإن حسب نتائج برنامج SPSS إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-VALUE) أقل من مستوى الدالة $\alpha= 0.05$ فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية $H_0$، وقبول الفرضية البديلة $H_1$ في هذه الدراسة وحسب نتائج SPSS (الملحق رقم (06)) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة $H_1$ كفرضية رئيسية لهذه الدراسة التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة – من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح معامل الارتباط بين المتغير المستقل المراجعة الداخلية المالية والمتغير التابع الأداء المالي من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (19): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | المراجعة الداخلية المالية | القيمة الاحتمالية (sig) | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|
| الأداء المالي | معامل الارتباط R<br>0.635 | 0.00 | 0.403 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**، (أنظر الملحق رقم (06))

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك علاقة ترابط بين ""دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط يساوي 63.5% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتأكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن 40.3% من التغيرات التي يطرأ على المتغير التابع (الأداء المالي) تعود للمتغير المستقل (المراجعة المالية الداخلية) أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى، وبالتالي تتأكد صحة الفرضية الرئيسية أي أن هناك علاقة قوية ودور إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة– من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

**ثانيا: الفرضيات الفرعية**

**1- الفرضية الفرعية الأولى**

سيتم اختبار إحدى الفرضيتين الآتيتين:

**– الفرضية الصفرية $H_0$**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية في المؤسسة وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

**– الفرضية البديلة $H_1$**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية في المؤسسة وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

وبالتالي فإن حسب نتائج برنامج SPSS إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-VALUE) أقل من مستوى الدالة $\alpha = 0.05$، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية $H_0$، ورفض الفرضية البديلة $H_1$ في هذه الدراسة وحسب نتائج SPSS (الملحق رقم (...))، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية $H_0$ التي تفيد بأنه لا

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية في المؤسسة وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة- من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح معامل الارتباط بين المتغير المستقل الأول المراجعة الداخلية في المؤسسة والمتغير التابع الأداء المالي من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (20): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | المراجعة الداخلية في المؤسسة | القيمة الاحتمالية (sig) | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|
| الأداء المالي | معامل الارتباط R 0.316 | 0.069 | 0.072 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**، (أنظر الملحق رقم (06))

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه لا توجد علاقة ترابط بين "المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة-"، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط يساوي 31.6% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية لكنها ضعيفة، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.069 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كما جاءت نتائج معامل التحديد ضعيفة جدا ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن 7.2%، فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الأداء المالي) تعود للمتغير المستقل الأول الجزئي (المراجعة المالية في المؤسسة)، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى، وبالتالي تتأكد عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى، أي أنه لا يوجد هناك دور للمراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة- من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

**2- الفرضية الفرعية الثانية**

سيتم اختبار إحدى الفرضيتين الآتيتين:

**– الفرضية الصفرية $H_0$**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "التأهيل العلمي للمراجع الداخلي وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-".

**– الفرضية البديلة $H_1$**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "التأهيل العلمي للمراجع الداخلي وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-".

وبالتالي فإن حسب نتائج برنامج SPSS إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-VALUE) أقل من مستوى الدالة $\alpha= 0.05$ فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية $H_0$، وقبول الفرضية البديلة $H_1$ في هذه الدراسة، وحسب نتائج SPSS (الملحق رقم (06)) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة $H_1$ التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي للمراجع الداخلي وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة– من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح معامل الارتباط بين المتغير المستقل الثاني بين التأهيل العلمي والمتغير التابع الأداء المالي من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (21): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | المراجعة الداخلية المالية | القيمة الاحتمالية (sig) | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|
| الأداء المالي | معامل الارتباط R 0.525 | 0.001 | 0.275 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**، (أنظر الملحق رقم (06))

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك علاقة ترابط بين "بين التأهيل العلمي وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–"، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط يساوي 52.5% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتأكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن 27.5% من التغيرات التي يطرأ على المتغير التابع (الأداء المالي) تعود للمتغير المستقل الثاني (بين التأهيل العلمي للمراجع الداخلي) أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى، وبالتالي تتأكد صحة الفرضية الفرعية الثانية أي أن هناك علاقة ودور إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور التأهيل العلمي للمراجع الداخلي وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–.

**3- الفرضية الفرعية الثالثة**

سيتم اختبار إحدى الفرضيتين الآتيتين:

**– الفرضية الصفرية $H_0$**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

**الفرضية البديلة $H_1$**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-".

وبالتالي فإن حسب نتائج برنامج SPSS إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-VALUE) أقل من مستوى الدالة $\alpha= 0.05$ فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية $H_0$، وقبول الفرضية البديلة $H_1$ في هذه الدراسة وحسب نتائج spss (الملحق رقم.... ) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة $H_1$ التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح معامل الارتباط بين المتغير المستقل الثاني بين التأهيل العلمي والمتغير التابع الأداء المالي من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (22): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | المراجعة الداخلية المالية | القيمة الاحتمالية (sig) | معامل التحديد $R^2$ |
| --- | --- | --- | --- |
| الأداء المالي | معامل الارتباط R 0.366 | 0.03 | 0.134 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**، (أنظر الملحق رقم (06))

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك علاقة ترابط بين الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط يساوي 36.6% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.03 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتأكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن 13.4% من التغيرات التي يطرأ على المتغير التابع (الأداء المالي) تعود للمتغير المستقل الثالث (الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير) أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى، وبالتالي تتأكد صحة الفرضية الفرعية الثانية أي أن هناك علاقة ودور إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور بين الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات -تبسة-.

**4- الفرضية الفرعية الرابعة**

سيتم اختبار إحدى الفرضيتين الآتيتين:

– الفرضية الصفرية $H_0$

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

– الفرضية البديلة $H_1$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

وبالتالي فإن حسب نتائج برنامج SPSS إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-VALUE) أقل من مستوى الدالة $\alpha= 0.05$ فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية $H_0$، وقبول الفرضية البديلة $H_1$ في هذه الدراسة وحسب نتائج spss (الملحق رقم (...)) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة $H_1$ التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح معامل الارتباط بين المتغير المستقل الثاني بين التأهيل العلمي والمتغير التابع الأداء المالي من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (23): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية**

| المتغير المستقل / المتغير التابع | المراجعة الداخلية المالية | القيمة الاحتمالية (sig) | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|
| الأداء المالي | معامل الارتباطR 0.622 | 0.00 | 0.387 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل **SPSS**، (أنظر الملحق رقم (06))

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك علاقة ترابط بين المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط يساوي 62.2% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتأكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن 38.7% من التغيرات التي يطرأ على المتغير التابع (الأداء المالي) تعود للمتغير المستقل الثالث (المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية) أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى، وبالتالي تتأكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة، أي أن هناك علاقة ودور إيجابي ذو دلالة إحصائية لدور بين المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–.

## خلاصة

اشتمل الفصل على الدراسة التطبيقية التي أجريت في مؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة- والتي كان الهدف منها إسقاط الجزء النظري لمتغيري الدراسة ساعدنا على التعرف على طريقة تنظيمه وكيفية إعداد القوائم المالية في متابعة النشاط المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى الوقوف على كيفية القيام بالمراجعة الداخلية وخاصة المالية منها، وكذلك كيفية التنسيق بين مختلف الفروع التابعة للمؤسسة من أجل إعداد تقرير المراجعة الداخلية الموحد والذي يتم تقديمه إلى الإدارة العليا والمتضمن النصائح والتوجهات المقدمة فيما يخص النشاط المالي وكيفية تحسينه مستقبلا.

ومن أجل ذلك قمنا بدراسة اتجاهات وأراء مجتمع الدراسة، وقد أكدت الإجابات على أن واقع المراجعة الداخلية المالية كان مرتفعا، كما تبين الدراسة مدى الاهتمام بتحسين الأداء المالي، وفي الأخير تم استخدام الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع واستنتجنا من خلال تحليل أثر المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة انه توجد علاقة دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة في المؤسسة.

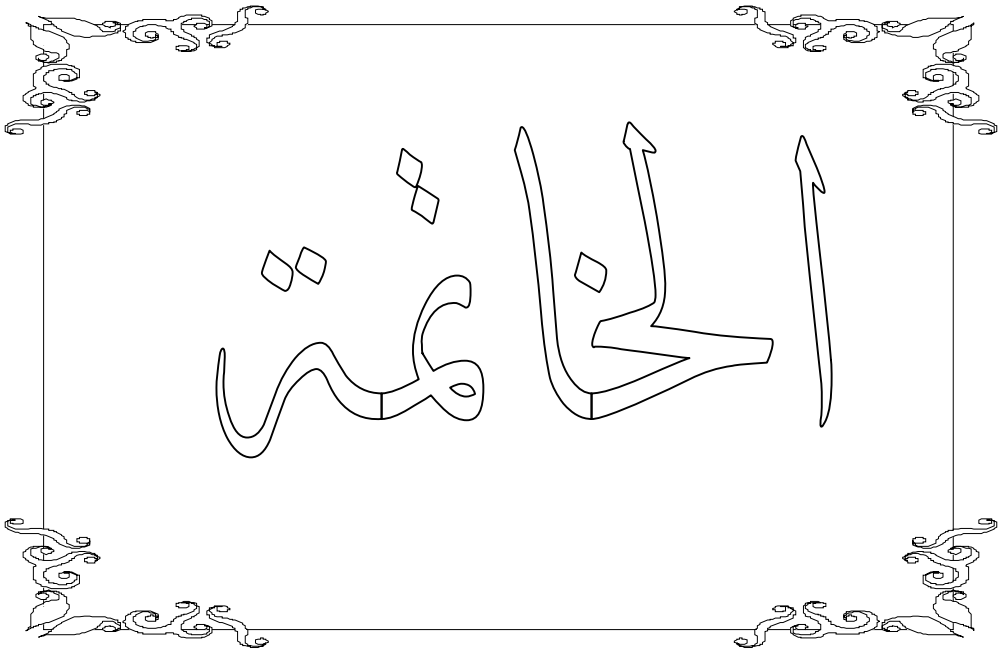
الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المراجعة الداخلية المالية على الأداء المالي تبعا لأهدافها الاقتصادية والمالية، بغرض تحسين مستوى الأداء المالي لهذه المؤسسة وبقائها، بما يمكن من ضبط أدائها المالي وتبيان نتائج أعمالها بما يناسب هذا الغرض.

وتتلخص المراجعة الداخلية المالية في كونها نشاط تقييم حقيقي لجميع الأنشطة والوظائف في المؤسسة يهدف من خلاله إلى تعزيز درجة الثقة في العمليات بالكشف عن التلاعبات والأخطاء التي قد تؤثر سلبا على التنظيم ككل، وبالتالي أصبح من الضرورة بمكان أن تسعى المؤسسات باختلاف أحجامها وأنواعها التي تبني النظم الرقابية على درجة من الفعالية في أداء مهمة الرقابة الداخلية.

إن هذه في الدراسة جانبها النظري لكون الأداء المالي يعبر عن الكفاءة في استخدام المؤسسة لمواردها ويتم التعبير عنه بمجموعة من المؤشرات والنسب التي تستخرج من القوائم المالية للمؤسسة، ومن هنا يبرز دور المراجعة الداخلية المالية في ضبط عملية التقييم هذه انطلاقا من قوائم صحيحة ودقيقة، أما تشغيليا المراجعة الداخلية المالية تتم بها المعايير حسب ما خلصت إليه الدراسة النظرية كونه يساهم في خلق فائض في الأصول الجارية من خلال ضبط الأداء.

**1- اختبار فرضيات الدراسة**

**1-1- اختبار فرضيات دراسة الحالة**

– **الفرضية الأولى:** المراجعة الداخلية المالية تقوم بتقييم المشروع من الناحية المالية من حيث السيولة داخل المؤسسة وكذا القوائم المالية؛

تم التوصل إلى أن المراجع الداخلي يقوم على تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال مراحل محددة تبدأ بتقييم كيفية تصميم هذا النظام من طرف الإدارة ووصولا إلى التقييم النهائي له ومعرفة فعاليته وقوته للوصول في الأخير إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف فيه وإبداء الرأي حوله، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

– **الفرضية الثانية:** للمراجعة الداخلية المالية نشاط مستقل موضوعي من خلال إتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم الأداء المالي وتحسين فعالية عمليات المؤسسة؛

إن الأداء المالي هو مستوى تحقيق الأهداف صحيح وكذا هذا المستوى يقاس باستخدام مؤشرات وذلك بالاستغلال الأمثل والعقلاني والرشيد للموارد المتاحة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

– **الفرضية الثالثة:** قياس الأداء المالي هو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل؛

تم التوصل إلى أن تقييم الأداء المالي هو قيام المؤسسة بفحص وتشخيص القوائم المالية ومقارنة نتائج ما حققته من سنة إلى أخرى، من أجل وضع خطط مستقبلية، باستخدام مؤشرات مالية تسمح بقياس الأداء المالي، مما يزيد المردودية المالية وتحسين الأداء ويزيد أرباح المؤسسة، وبالتالي تتأكد صحة الفرضية.

– **الفرضية الرابعة:** المراجعة الداخلية المالية عملية ضرورية لمؤسسة مناجم الفوسفات، كما يساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات، ويتوقف نجاحه على إتباع المراجع لمجموعة من المعايير المتعارف عليها.

تم التوصل إلى أن المراجعة الداخلية المالية وظيفة تابعة إلى الإدارة العليا وضرورية لمؤسسة مناجم الفوسفات من أجل أن يؤدي مهمته على أكمل وجه وبالتالي تتأكد صحة الفرضية.

**2-1- اختبار الفرضيات الإحصائية**

**- اختبار الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

تم التوصل من خلال نتائج برنامج SPSS أن القيمة الاحتمالية Sig = 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

**- اختبار الفرضيات الفرعية**

– **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في مؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

تم التوصل من خلال نتائج برنامج SPSS أن القيمة الاحتمالية Sig = 0.069، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية.

– **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "التأهيل العلمي وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

تم التوصل من خلال نتائج برنامج SPSS أن القيمة الاحتمالية Sig = 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يؤكد هذه الفرضية الفرعية.

– **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية "بين الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

تم التوصل من خلال نتائج برنامج SPSS أن القيمة الاحتمالية Sig = 0.03، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية الفرعية.

– **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية وتحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات –تبسة–".

تم التوصل من خلال نتائج برنامج SPSS أن القيمة الاحتمالية Sig = 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية الفرعية.

**2- نتائج الدراسة**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها؛

– يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته؛

– لكي يكون المراجع الداخلي مستقلا وموضوعيا في عمله يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية مستقل عن الأنشطة التي يدققها؛

– يركز المراجعون الماليون في عملهم على توفير تأكيد موضوعين حول المركز المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التقرير الذي ترفعه للجهات المختصة (الإدارة)؛

– يوجد تعاون بين المراجع الداخلي المالي والإدارة في المصالح التي تعد مشتركة ألا وهي تطوير مؤسسة مناجم الفوسفات؛

– تبدي معطيات الأداء المالي في مؤسسة مناجم الفوسفات وضع جيد وتشير إلى تحقيقها لسيولة عالية ومردودية جيدة من خلال حساب المردودية المالية والاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة.

**3- التوصيات والاقتراحات**

– الاهتمام بالمراجعة الداخلية المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– وتفعيل دورها على الوجه الذي يسمح بجعلها أداة تقدم المعلومة المالية الموثوق منها قصد توجيه رؤوس الأموال للاستثمارات الناجحة؛

– ضرورة إعادة هذه الدراسة لفترات أخرى مستقبلية للوقوف على مدى تأثير المراجعة الداخلية المالية على الأداء المالي لمؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–، وإمكانية تعميم الحكم على هذا الأخير بأكثر موضوعية؛

– يجب توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية البحث العلمي وإيجاد طرق تنسيق بينها وبين الجامعات الجزائرية وهذا لتقديم المساعدة اللازمة للباحث العلمي لإنجاز بحثه؛

– ضرورة اعتماد المراجع الداخلي المالي على الميزانية الوظيفية بدلا من الميزانية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛

- العمل على تكوين المراجعين الداخليين الماليين تكوينا يتلاءم مع حجم مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة– والأهداف التي تسعى للوصول إليها؛

- ضرورة جعل مهنة المراجعة الداخلية المالية مستقلة عن باقي الأنشطة وإيلائها أهمية بالغة.

# قائمة المراجع

## أولا المراجع باللغة العربية

### 1- الكتب

1- أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، النسخة الثاني، القاهرة، 1994.

2- أحمد حلمي جمعة، **تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية– الكتاب الثاني**، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

3- ألفين أرنيز وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2002.

4- بوقلقول الهادي، تحليل البيانات باستخدام SPSS، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013.

5- توفيق مصطفى أبو رقية، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 1991.

6- ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

7- جمعة أحمد حلمي، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000.

8- جمعة أحمد حلمي، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000.

9- جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

10- حسين القاضي، مأمون توفيق، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000.

11- حمزة الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

12- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

13- داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الثانية 2010.

14- زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

15- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية** الدار الجامعية، مصر.

16- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

17- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية (على المستوى الجزئي والكلي)**، قسم المحاسبة والمراجعة، آلية التجارة، مصر، 2007.

18- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، قسم المحاسبة والمراجعة، مصر.

19- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

20- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، **مراجعة ومراقبة داخلية، الإدارة العامة لتصوير وتطوير المناهج**، الوحدة الثانية، مراجعة داخلية تخصص محاسبة، المملكة العربية السعودي.

21- مؤيد راضي خنفر، غسال فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية عمان، 2011.

22- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

23- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العملي**، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007.

24- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2008.

25- محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

26- محمد على إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان 2013.

27- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **تدقيق الحسابات**، دار الكنوز، المعرفة العلمية.

28- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة أولى عمان، 2010.

29- مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011 .

30- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي (مدخل لصناعة القرارات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية عمان، 2005.

31- ناجي فياض، **المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية**، مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين، لبنان.

32- وصفي عبد الكريم الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، طبعة أولى عمان،2011.

33- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** مؤسسة الوراق للتوزيع و النشر، لبنان، 2002.

34- يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن 2000.

**2- المذكرات والرسائل**

1- زينات دراجي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة 1996-1997.

2- عادل عشي، الأداء المالي **للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (2000-2002)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002.

3- منير عوادي، **دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال (2010-2013)**– مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص الأسواق المالية والبورصات، بسكرة، 2015.

4- هدى محمد الشوقطلي، **أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2010.

**3- المجلات والملتقيات**

1- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (25)، السنة الثامنة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، 2012.

2- دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين، **الأداء المالي منظور المحاكاة المالية**، ملتقى المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

3- شريف غياط، مهري عبد المالك، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP)، (2011-2013)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 24 (02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر.

4- صالح خالص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المعرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف،14-15 ديسمبر 2004.

5- عصام أحمد بالخيور، **المراجع الداخلي شريك في الرقابة والإدارة**، مقال في مجلة عالم الاقتصاد، رقم العدد 193، 2005.

6- فتح الرحمن الحسن منصور وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار (بالتطبيق علي بنك الاستثمار المالي)**، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2015.

**4- المقررات والمراسيم**

1- المقرر رقم 150 المؤرخ في 25 أوت 2015 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

2- المقرر رقم 23 المؤرخ في 05 مارس 2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

*1- Bernard grand et Bernard ver dalle,* ***audit comptable et financier, economica****, paris, 1999.*

2- *Lionel collins et géranrd.valin,* ***audit et contrôle internes, princip objectifs et pratique****, édition dalloz, paris, 1997.*

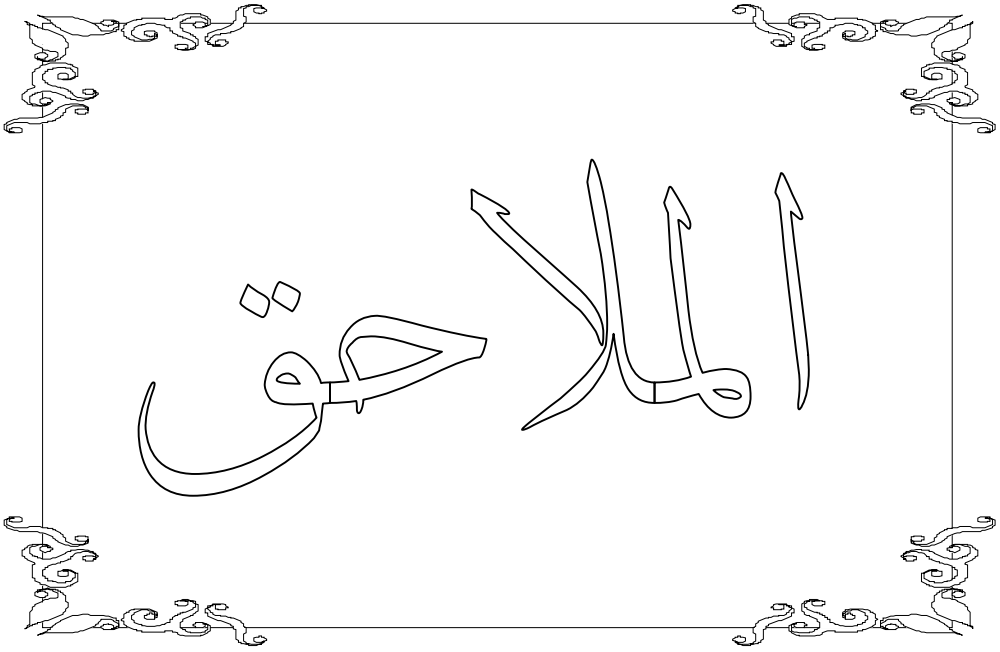
الملاحق

## الملحق رقم (01): وثائق خاصة بمراحل تنفيذ المراجعة الداخلية المالية

FERPHOS Group

مجموعة FERPHOS

SOMIPHOS Spa
Société des Mines de Phosphate
Direction Générale

تبسة في : 05 نوفمبر 2015

المرجع رقم : 18 /م ع/2015

# تكليف بمهمة

الإسم : محمد الشريف

الصفة : كاتب

الرتبة : إطار

نوع المهمة : مهمة إدارية

الإتجاه : تبسة- عنابة - تبسة

وسيلة النقل : سيارة المؤسسة

تاريخ الذهاب : 08 نوفمبر 2015 الساعة :

تاريخ العودة : نهاية المهمة الساعة :

مدير
عدلان

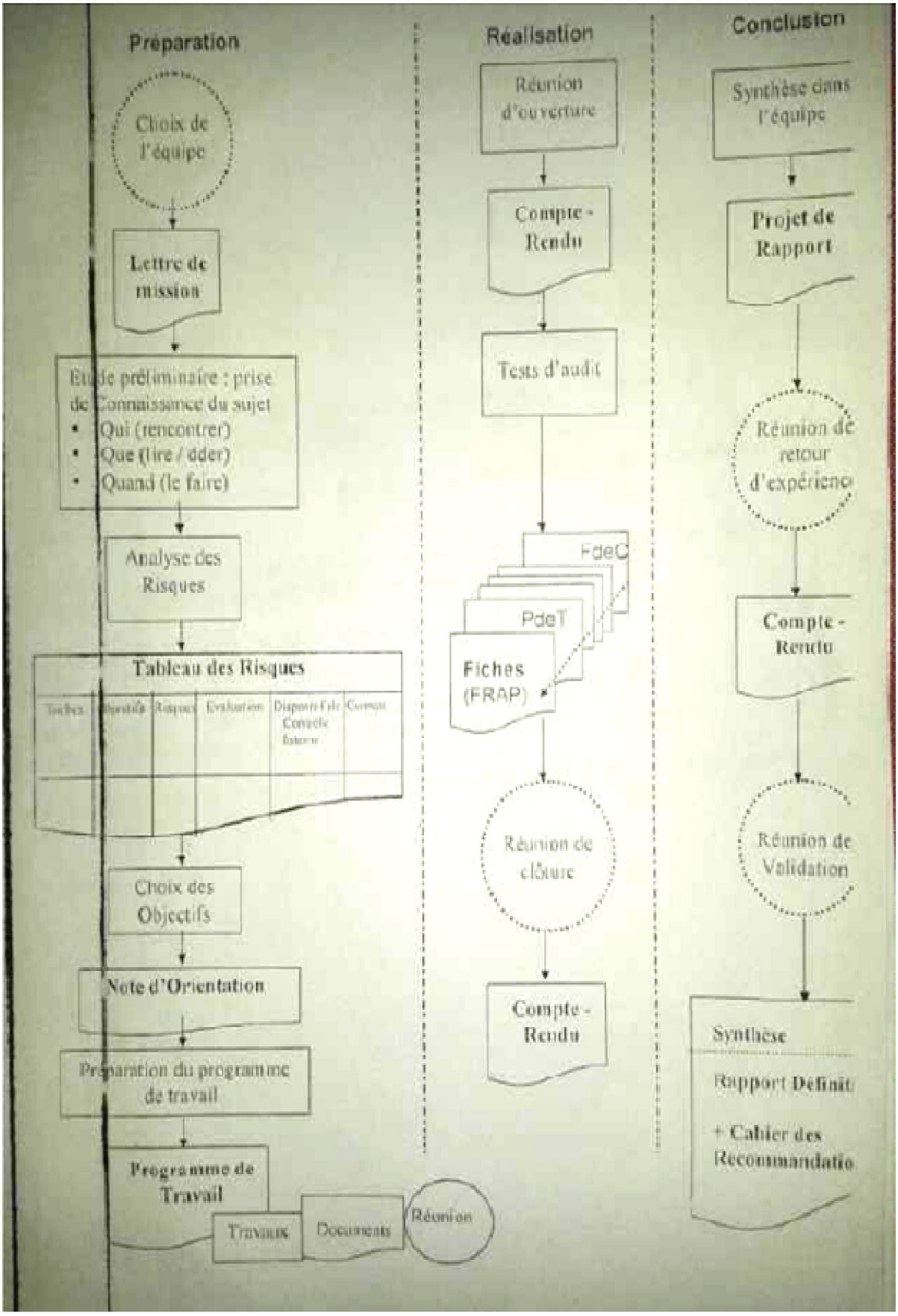
Préparation
Choix de l'équipe
Lettre de mission
Etude préliminaire : prise de Connaissance du sujet
Qui (rencontrer)
Que (lire / aider)
Quand (le faire)
Analyse des Risques
Tableau des Risques
Choix des Objectifs
Note d'Orientation
Préparation du programme de travail
Programme de Travail
Travaux
Documents
Réunion
Réalisation
Réunion d'ouverture
Compte - Rendu
Tests d'audit
FdeC
PdeT
Fiches (FRAP)
Réunion de clôture
Compte - Rendu
Conclusion
Synthèse dans l'équipe
Projet de Rapport
Réunion de retour d'expérience
Compte - Rendu
Réunion de Validation
Synthèse
Rapport Définit
+ Cahier des Recommandatio

**ANNEXE 02 : ILLUSTRATION LETTRE DE MISSION**

DESTINATAIRES : PREMIER
RESPONSABLE DE LA STRUCTURE
OU SOCIETE A AUDITER

Direction Centrale Audit Groupe

N°_____/ADG-05

Objet : Objet de la Mission

Conformément au plan d'audit, approuvé par le Président, la Direction de l'Audit est chargée de l'audit de xxxxxxxxx (intitulé).

Les objectifs généraux de la mission sont (à préciser si les éléments de la demande d'audit le permettent).....

Cette mission, supervisée par xxxxxxx, sera conduite par xxxxxxxxxxx, chef de mission. Les autres membres de l'équipe d'audit sont : xxxxxxxx, xxxxxxxx et xxxxxxxx.

La mission se déroulera du JJ/MM/AA au JJ/MM/AA. L'intervention dans vos locaux est prévue pour la(les) période(s) du ..... au ..... (et du ..... au .....).

Des contacts préliminaires seront pris prochainement auprès de vous-même puis avec vos principaux collaborateurs que nous vous prions d'informer et de nous désigner.

Toute l'équipe d'audit et moi même vous remercions par avance de votre concours actif à son déroulement de cet audit.

Le Directeur Audit,

Copie :

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2014

# BILAN ACTIF

| ACTIF | Note | 2014 Brut | 2014 Amortissement | 2014 Net | 2013 Net |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| **Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | **90 042 628,15** | **88 610 121,34** | **1 432 506,81** | **7 418 350,10** |
| **Immobilisations corporelles** | | **10 703 256 147,97** | **6 464 078 500,71** | **4 239 177 647,26** | **4 078 847 218,72** |
| Terrains | | - | - | - | - |
| Bâtiments | | 975 107 243,04 | 586 250 449,11 | 388 856 793,92 | 333 415 103,23 |
| Autres immobilisations corporelles | | 9 728 148 904,94 | 5 877 828 051,60 | 3 850 320 853,34 | 3 745 432 114,49 |
| Immobilisations en concession | | - | | - | 1,00 |
| **Immobilisations encours** | | **582 964 495,90** | - | **582 964 495,90** | **309 335 253,88** |
| **Immobilisations financières** | | **19 422 966 840,72** | - | **19 422 966 840,72** | **15 787 006 476,16** |
| Titres mis en équivalence | | | | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | | | | - | - |
| Autres titres immobilisés | | | | - | - |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 19 420 976 914,87 | - | 19 420 976 914,87 | 15 681 331 758,52 |
| Impôts différés actif | | 1 989 925,85 | - | 1 989 925,85 | 105 674 717,64 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 30 799 230 112,74 | 6 552 688 622,05 | 24 246 541 490,69 | 20 182 607 298,86 |
| | | | | | |
| ACTIFS COURANTS | | | | | |
| **Stocks et encours** | | **1 521 439 682,40** | **212 918 532,78** | **1 308 521 149,62** | **1 041 671 303,75** |
| **Créances et emplois assimilés** | | **2 579 010 608,93** | **160 104 750,83** | **2 418 905 858,10** | **1 770 110 410,92** |
| Clients | | 1 172 185 167,64 | 160 104 750,83 | 1 012 080 416,81 | 866 759 834,49 |
| Autres débiteurs | | 82 418 762,47 | - | 82 418 762,47 | 74 980 613,03 |
| Impôts | | 976 444 179,95 | - | 976 444 179,95 | 827 573 426,61 |
| Autres actifs courants | | 347 962 498,87 | - | 347 962 498,87 | 796 536,79 |
| **Disponibilités et assimilés** | | **962 742 117,89** | - | **962 742 117,89** | **1 652 509 234,58** |
| Placements et autres actifs financiers courants | | - | - | - | - |
| Trésorerie | | 962 742 117,89 | - | **962 742 117,89** | **1 652 509 234,58** |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 5 063 192 409,21 | 373 023 283,61 | 4 690 169 125,61 | 4 464 290 949,26 |
| | | | | | |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **35 862 422 521,95** | **6 925 711 905,66** | **28 936 710 616,30** | **24 646 898 248,12** |

# BILAN ACTIF

| ACTIF | Note | 2015 Brut | 2015 Amortissement | 2015 Net | 2014 Net |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| **Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | **406 955 282,30** | **193 701 612,41** | **213 253 669,89** | **1 432 506,81** |
| **Immobilisations corporelles** | | **11 323 016 323,14** | **7 517 824 183,07** | **3 805 192 140,06** | **4 239 177 647,26** |
| Terrains | | - | - | - | - |
| Bâtiments | | 965 221 474,61 | 625 683 804,03 | 339 537 670,58 | 388 856 793,92 |
| Autres immobilisations corporelles | | 10 357 794 848,52 | 6 892 140 379,04 | 3 465 654 469,48 | 3 850 320 853,34 |
| Immobilisations en concession | | - | - | - | - |
| **Immobilisations encours** | | **387 474 308,90** | - | **387 474 308,90** | **582 964 495,90** |
| **Immobilisations financières** | | **24 670 521 550,64** | - | **24 670 521 550,64** | **19 422 966 840,72** |
| Titres mis en équivalence | | - | - | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | | - | - | - | - |
| Autres titres immobilisés | | - | - | - | - |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 24 669 174 261,38 | - | 24 669 174 261,38 | 19 420 976 914,87 |
| Impôts différés actif | | 1 347 289,26 | - | 1 347 289,26 | 1 989 925,85 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 36 787 967 464,97 | 7 711 525 795,48 | 29 076 441 669,49 | 24 246 541 490,69 |
| | | | | | |
| ACTIFS COURANTS | | | | | |
| **Stocks et encours** | | **1 321 542 512,80** | **192 900 884,88** | **1 128 641 627,93** | **1 308 521 149,62** |
| **Créances et emplois assimilés** | | **2 799 021 355,49** | **25 035 276,90** | **2 773 986 078,59** | **2 418 905 858,10** |
| Clients | | 1 243 189 865,46 | 25 035 276,90 | **1 218 154 588,57** | 1 012 080 416,81 |
| Autres débiteurs | | 90 719 044,73 | - | **90 719 044,73** | 82 418 762,47 |
| Impôts | | 1 120 199 311,35 | - | **1 120 199 311,35** | 976 444 179,95 |
| Autres actifs courants | | 344 913 133,94 | - | **344 913 133,94** | 347 962 498,87 |
| **Disponibilités et assimilés** | | **2 492 867 367,53** | - | **2 492 867 367,53** | **962 742 117,89** |
| Placements et autres actifs financiers courants | | - | - | - | - |
| Trésorerie | | 2 492 867 367,53 | - | **2 492 867 367,53** | **962 742 117,89** |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 6 613 431 235,83 | 217 936 161,77 | 6 395 495 074,05 | 4 690 169 125,61 |
| | | | | | |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **43 401 398 700,80** | **7 929 461 957,26** | **35 471 936 743,54** | **28 936 710 616,30** |

## الملحق رقم (03): جدول الخصوم للميزانية المالية خلال سنوات 2013-2015

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2014

# BILAN PASSIF

| PASSIF | Note | 2014 | 2013 |
|---|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 1 600 000 000,00 | 1 600 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Ecart d'évaluation | | 1 435 456 792,00 | |
| Primes et réserves | | 19 025 586 418,87 | 16 020 515 721,99 |
| Ecart de réévaluation | | - | |
| Ecart d'équivalence | | - | |
| Résultat net | | 2 935 024 951,45 | 2 621 758 795,12 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 847 084 564,09 | 783 376 138,58 |
| Liaisons inter unités | | - | - |
| Part de la société consolidante | | | |
| Part des minoritaires | | | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES | | 25 843 152 726,41 | 21 025 650 655,69 |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | - | - |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 4 296 740,10 | 56 774 421,82 |
| Autres dettes non courantes | | - | 1,00 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 1 078 493 841,99 | 1 333 601 367,78 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS | | 1 082 790 582,09 | 1 390 375 790,60 |
| PASSIF COURANT | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 513 779 442,63 | 277 147 632,23 |
| Impôts | | 262 270 750,83 | 109 885 113,70 |
| Autres dettes | | 1 234 717 114,34 | 1 843 839 055,90 |
| Trésorerie passif | | - | - |
| TOTAL PASSIFS COURANTS | | 2 010 767 307,80 | 2 230 871 801,83 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 28 936 710 616,30 | 24 646 898 248,12 |

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2015

# BILAN PASSIF

| | Note | 2015 | 2014 |
|---|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 1 600 000 000,00 | 1 600 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Ecart d'évaluation | | | 1 435 456 792,00 |
| Primes et réserves | | 20 952 827 946,81 | 19 025 586 418,87 |
| Ecart de réévaluation | | - | - |
| Ecart d'équivalence | | - | - |
| Résultat net | | 6 568 288 822,16 | 2 935 024 951,45 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 1 877 331 830,97 | 847 084 564,09 |
| Liaisons inter unités | | - | - |
| Part de la société consolidante | | - | |
| Part des minoritaires | | - | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES | | 30 998 448 599,94 | 25 843 152 726,41 |
| | | | |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | - | - |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 10 634 022,15 | 4 296 740,10 |
| Autres dettes non courantes | | - | - |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 1 376 101 236,48 | 1 078 493 841,99 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS | | 1 386 735 258,62 | 1 082 790 582,09 |
| | | | |
| PASSIF COURANT | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 475 227 504,01 | 513 779 442,63 |
| Impôts | | 255 483 440,09 | 262 270 750,83 |
| Autres dettes | | 2 356 041 940,87 | 1 234 717 114,34 |
| Trésorerie passif | | - | - |
| TOTAL PASSIFS COURANTS | | 3 086 752 884,97 | 2 010 767 307,80 |
| | | | |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 35 471 936 743,54 | 28 936 710 616,30 |

-

## الملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج خلال سنوات 2013-2015

FERPHOS Group
SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2014

### COMPTE DE RESULTATS

| Rubriques | Note | 2014 | 2013 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires) | | 6 988 870 075,37 | 6 759 858 877,87 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 65 369 333,57 | 136 636 196,11 |
| Production immobilisée | | 47 998 212,11 | 61 488 581,00 |
| Subventions d'exploitation | | 249 429 971,91 | 198 361 912,97 |
| I- PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 7 351 667 592,95 | 7 156 345 567,95 |
| Achats consommés | | - 798 044 698,20 | - 713 258 961,15 |
| Services extérieurs et autres consommations | | - 1 241 314 963,71 | - 911 965 148,03 |
| II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | - 2 039 359 661,91 | - 1 625 224 109,18 |
| III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | | 5 312 307 931,04 | 5 531 121 458,77 |
| Charges de personnel | | - 1 932 396 519,00 | - 1 580 511 232,06 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | - 18 197 351,44 | - 16 842 209,37 |
| IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 3 361 714 060,61 | 3 933 768 017,35 |
| Autres produits opérationnels | | 54 474 223,24 | 21 563 519,01 |
| Autres charges opérationnelles | | - 238 380 505,85 | - 468 256 177,67 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de va | | - 980 869 704,02 | - 1 503 314 067,34 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 500 739 883,18 | 599 112 277,64 |
| V- RESULTAT OPERATIONNEL | | 2 697 677 957,17 | 2 582 873 568,98 |
| Produits financiers | | 252 253 396,91 | 155 390 355,32 |
| Charges finacières | | - 1 646 308,36 | - 84 494 722,10 |
| VI- RESULTAT FINANCIER | | 250 607 088,55 | 70 895 633,22 |
| VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI) | | 2 948 285 045,72 | 2 653 769 202,20 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | - 15 452 498,84 | - 26 074 991,01 |
| Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires | | 2 192 404,57 | - 5 935 416,07 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 8 159 135 096,29 | 7 932 411 719,91 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | - 5 224 110 144,85 | - 5 310 652 924,80 |
| VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 2 935 024 951,45 | 2 621 758 795,12 |
| Eléments extraordinaires (produits) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) | | | |
| IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES | | - | - |
| | | | |
| **X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **2 935 024 951,45** | **2 621 758 795,12** |

*SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2014*

**FERPHOS Group**
**SOMIPHOS-SPA**

Comptes consolidés au 31/12/2015

# COMPTE DE RESULTATS

| Rubriques | Note | 2015 | 2014 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires) | | 8 825 606 231,03 | 6 988 870 075,37 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | - 171 612 475,88 | 65 369 333,57 |
| Production immobilisée | | - | 47 998 212,11 |
| Subventions d'exploitation | | 37 809 386,45 | 249 429 971,91 |
| I- PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 8 691 803 141,61 | 7 351 667 592,95 |
| Achats consommés | | - 764 512 078,35 | - 798 044 698,20 |
| Services extérieurs et autres consommations | | - 1 186 708 678,70 | - 1 241 314 963,71 |
| | | - 1 951 220 757,05 | - 2 039 359 661,91 |
| III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | | 6 740 582 384,56 | 5 312 307 931,04 |
| Charges de personnel | | - 1 784 979 688,00 | - 1 932 396 519,00 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | - 19 768 505,90 | - 18 197 351,44 |
| IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 4 935 834 190,66 | 3 361 714 060,61 |
| Autres produits opérationnels | | 36 116 724,86 | 54 474 223,24 |
| Autres charges opérationnelles | | - 227 399 532,66 | - 238 380 505,85 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | | - 1 701 026 761,18 | - 980 869 704,02 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 189 577 269,40 | 500 739 883,18 |
| V- RESULTAT OPERATIONNEL | | 3 233 101 891,08 | 2 697 677 957,17 |
| Produits financiers | | 3 376 031 297,38 | 252 253 396,91 |
| Charges finacières | | - 20 603 156,63 | - 1 646 308,36 |
| VI- RESULTAT FINANCIER | | 3 355 428 140,75 | 250 607 088,55 |
| VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI) | | 6 588 530 031,84 | 2 948 285 045,72 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | - 16 882 172,53 | - 15 452 498,84 |
| Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires | | - 3 359 037,15 | 2 192 404,57 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 12 293 528 433,26 | 8 159 135 096,29 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | - 5 725 239 611,10 | - 5 224 110 144,85 |
| VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 6 568 288 822,16 | 2 935 024 951,45 |
| Eléments extraordinaires (produits) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) | | | |
| IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES | | - | |
| | | | |
| X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 6 568 288 822,16 | 2 935 024 951,45 |

الملحق رقم (05): إستمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جـــــــامعة – تبســـــــــة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

# استمارة استبيان:

# دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

## دراسة حالة: مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–

**مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية المؤسسة**

**من إعداد الطالبين** — **إشراف الدكتور**

- **كمال مباركة** — **رفيق يوسفي**
- **أيمن لعجال**

**أخي الكريم أختي الكريمة**

**في إطار تحضير لإعداد مذكرة تخرج ماستر على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: مالية المؤسسة بجامعة العربي التبسي – تبسة–، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله إلى معرفة أرائكم حول موضوع "دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات –تبسة–**

**لذا نرجو من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (X) أمام العبارة التي ترونها مناسبة.**

**وللأمانة العلمية فان إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط.**

**تقبلوا منا فائق الشكر ،الاحترام والتقدير على تعاونكم.**

## أولا: المعلومات الشخصية

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

**1- الجنس**

ذكر ☐ أنثى ☐

**2- العمر**

أقل من 30 سنة ☐ من 30-40 ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐ 50سنة فأكثر ☐

**3- المستوى العلمي**

دراسات مهنية ☐ مستوى جامعي ☐

دراسات عليا ☐

4- الخبرة **المهنة**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

**المحور الأول: المراجعة الداخلية المالية**

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

| الرقم | أسئلة الاستبيان | الدرجة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| **المراجعة الداخلية في المؤسسة** | | | | | | |
| 01 | توجد وظيفة المراجعة الداخلية في مؤسستكم | | | | | |
| 02 | تتم عملية المراجعة الداخلية بشكل مستمر في مؤسستكم. | | | | | |
| 03 | قسم المراجعة الداخلية يقوم بإعداد تقارير نظام الرقابة الداخلية وإيصالها للجهات المعنية بذلك | | | | | |
| **التأهيل العلمي للمراجع الداخلي المالي** | | | | | | |
| 04 | التأهيل المهني من أهم معايير عملية المراجعة. | | | | | |
| 05 | التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي يزيد من كفاءة عملية المراجعة. | | | | | |
| 06 | أي مخالفة لمعايير المراجعة من شأنها تعريض المراجع الداخلي المالي للمساءلة من قبل الهيئات المختصة. | | | | | |
| 07 | يهتم مكاتب المراجعة بتأهيل المراجعين ما يؤدي إلى رفع كفاءة المراجعين | | | | | |
| **الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقرير** | | | | | | |
| 08 | الاستقلالية والموضوعية هي جوهر المراجعة الداخلية المالية. | | | | | |
| 09 | تؤثر استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية المالية على الأداء المالي في المؤسسة. | | | | | |
| 10 | يكون المراجع الداخلي مستقل عن كل الموظفين في المؤسسة | | | | | |
| **المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية** | | | | | | |
| 11 | تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي المالي على الأداء المالي للمؤسسة. | | | | | |
| 12 | يتم تحديد الغش والاحتيال من قبل المراجع الداخلي المالي. | | | | | |
| 13 | تعزز كفاءة المدققين الماليين التدابير اللازمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليته | | | | | |

## المحور الثاني: الأداء المالي

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

| الرقم | أسئلة الاستبيان | الدرجة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| 01 | الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة العوائد للمؤسسة. | | | | | |
| 02 | تقييم الأداء المالي يقتصر على القوائم المالية للمؤسسة. | | | | | |
| 03 | نتائج القياس المالي هي التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة. | | | | | |
| 04 | يمكن الأداء المالي من زيادة فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة للمؤسسة. | | | | | |
| 05 | تعتبر المعايير الشخصية المعتمدة في الجزائر كافية لتحسين الأداء المهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية المالية. | | | | | |
| 06 | هناك عدم التزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في الجزائر من طرف ممارسي المهنة لتحسين الأداء. | | | | | |
| 07 | يلعب التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي دورا مهما في اكتساب خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة، وإيجاد الحلول الممكنة لها، وذلك مقارنة بالمراجع غير المتخصص. | | | | | |
| 08 | استقلالية المراجع الداخلي المالي لها دور مهم في تحسين الأداء المالي. | | | | | |
| 09 | المدقق الداخلي المالي هو المسؤول عن قياس الأداء المالي للمؤسسة. | | | | | |
| 10 | هناك محاولات جادة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة. | | | | | |
| 11 | يعد التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة في المؤسسة. | | | | | |
| 12 | تخصص المراجع الداخلي المالي يؤدي إلى تقليل الاحتيال في القوائم المالية للمؤسسة. | | | | | |

## الملحق رقم (06): مخرجات برنامج spss

### البيانات الشخصية

**الجنس**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 12 | 35,3 | 35,3 | 35,3 |
| | انثى | 22 | 64,7 | 64,7 | 100,0 |
| | Total | 34 | 100,0 | 100,0 | |

**العمر**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 30سنة | 12 | 35,3 | 35,3 | 35,3 |
| | من 30 إلى أقل من 40 سنة | 9 | 26,5 | 26,5 | 61,8 |
| | من 40 إلى أقل من 50سنة | 8 | 23,5 | 23,5 | 85,3 |
| | 50سنة فأكثر | 5 | 14,7 | 14,7 | 100,0 |
| | Total | 34 | 100,0 | 100,0 | |

**المستوى_التعليمي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | دراسات مهنية | 11 | 32,4 | 32,4 | 32,4 |
| | مستوى جامعي | 18 | 52,9 | 52,9 | 85,3 |
| | دراسات عليا | 5 | 14,7 | 14,7 | 100,0 |
| | Total | 34 | 100,0 | 100,0 | |

**سنوات_الخبرة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 5 سنوات | 12 | 35,3 | 35,3 | 35,3 |
| | من 5 إلى أقل 10 سنوات | 8 | 23,5 | 23,5 | 58,8 |
| | أكثر من 10 سنوات | 14 | 41,2 | 41,2 | 100,0 |
| | Total | 34 | 100,0 | 100,0 | |

## ألفا كرونباخ الاجمالي العبارات

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 34 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 34 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,892 | 25 |

## ألفا كرونباخ لمحور المستقل الأساسي المراجعة الداخلية المالية

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 34 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 34 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,811 | 13 |

## ألفا كرونباخ لمحور المستقل 1 المراجعة الداخلية في المؤسسة

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 34 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 34 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,818 | 3 |

## ألفا كرونباخ لمحور المستقل 2 التأهيل العلمي للمراجع

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 34 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 34 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,751 | 4 |

## ألفا كرونباخ لمحور المستقل 3 الاستقلالية والموضوعية

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 34 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 34 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,633 | 3 |

## ألفا كرونباخ لمحور المستقل 4 المهنية في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية المالية

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 34 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 34 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,731 | 3 |

## ألفا كرونباخ للمحور التابع الأداء المالي

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 34 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | ,0 |
| | Total | 34 | 100,0 |

**tatistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,854 | 12 |

## المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاستبيان

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| توجد وظيفة المراجعة الداخلية المالية في مؤسستكم | 34 | 3,76 | ,819 |
| تتم عملية المراجعة الداخلية المالية بشكل مستمر في مؤسستكم. | 34 | 3,74 | 1,053 |
| قسم المراجعة الداخلية المالية يقوم بإعداد تقارير نظام الرقابة الداخلية وإيصالها للجهات المعنية بذلك | 34 | 3,71 | 1,115 |
| التأهيل المهني من أهم معايير عملية المراجعة. | 34 | 3,76 | ,855 |
| التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي يزيد من كفاءة عملية المراجعة. | 34 | 3,88 | ,844 |
| أي مخالفة لمعايير المراجعة من شأنها تعريض المراجع الداخلي المالي للمساءلة من قبل الهيئات المختصة. | 34 | 4,00 | ,696 |
| يهتم مكاتب المراجعة بتأهيل المراجعين ما يؤدي إلى رفع كفاءة المراجعين | 34 | 3,91 | ,570 |
| الاستقلالية والموضوعية هي جوهر المراجعة الداخلية المالية. | 34 | 3,59 | ,743 |
| تؤثر استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية المالية على الأداء المالي في المؤسسة. | 34 | 3,68 | ,945 |
| يكون المراجع الداخلي مستقل عن كل الموظفين في المؤسسة | 34 | 3,65 | ,774 |
| تؤثر الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي المالي على الأداء المالي للمؤسسة. | 34 | 3,91 | ,621 |
| يتم تحديد الغش والاحتيال من قبل المراجع الداخلي المالي. | 34 | 3,91 | ,712 |
| تعزز كفاءة المدققين الماليين التدابير اللازمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليته | 34 | 4,15 | ,784 |
| الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة العوائد للمؤسسة. | 34 | 3,97 | ,717 |
| تقييم الأداء المالي يقتصر على القوائم المالية للمؤسسة. | 34 | 3,71 | ,906 |
| نتائج القياس المالي هي التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة. | 34 | 3,94 | ,649 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| يمكن الأداء المالي من زيادة فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة للمؤسسة. | 34 | 3,88 | ,844 |
| تعتبر المعايير الشخصية المعتمدة في الجزائر كافية لتحسين الأداء المهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية المالية. | 34 | 3,71 | ,719 |
| هناك عدم التزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في الجزائر من طرف ممارسي المهنة لتحسين الأداء. | 34 | 3,53 | ,961 |
| يلعب التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي دورا مهما في اكتساب خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة، وإيجاد الحلول الممكنة لها. | 34 | 3,94 | ,694 |
| استقلالية المراجع الداخلي المالي لها دور مهم في تحسين الأداء المالي. | 34 | 3,97 | ,717 |
| المدقق الداخلي المالي هو المسؤول عن قياس الأداء المالي للمؤسسة. | 34 | 3,65 | ,981 |
| هناك محاولات جادة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة. | 34 | 3,88 | ,686 |
| يعد التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة في المؤسسة. | 34 | 3,91 | ,793 |
| تخصص المراجع الداخلي المالي يؤدي إلى تقليل الاحتيال في القوائم المالية للمؤسسة. | 34 | 4,00 | ,778 |
| N valide (listwise) | 34 | | |

## إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاستبيان

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| ألإجمالي | 34 | 3,83 | ,427 |
| N valide (listwise) | 34 | | |

## إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| المراجعة_الداخلية_المالية | 34 | 3,82 | ,456 |
| المراجعة_الداخلية_في_المؤسسة | 34 | 3,74 | ,860 |
| التأهيل_العلمي_للمراجع | 34 | 3,89 | ,568 |
| الاستقلالية_والموضوعية | 34 | 3,64 | ,627 |
| المهنية_في_تنفيذ_الأعمال | 34 | 3,99 | ,571 |
| ألأداء_المالي | 34 | 3,84 | ,490 |
| N valide (listwise) | 34 | | |

## معامل الارتباط لبرسون لمحور العبارات الكلية للمحاور

**Corrélations**

| | | المراجعة_الداخلية_المالية | المراجعة_الداخلية_في_المؤسسة | التأهيل_العلمي_للمراجع | الاستقلالية_والموضوعية | المهنية_في_تنفيذ_الأعمال | ألأداء_المالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المراجعة_الداخلية_المالية | Corrélation de Pearson | 1 | ,634** | ,760** | ,680** | ,748** | ,635** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |
| المراجعة_الداخلية_في_المؤسسة | Corrélation de Pearson | ,634** | 1 | ,181 | ,185 | ,241 | ,316 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,305 | ,295 | ,169 | ,069 |
| | N | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |
| التأهيل_العلمي_للمراجع | Corrélation de Pearson | ,760** | ,181 | 1 | ,416* | ,572** | ,525** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,305 | | ,014 | ,000 | ,001 |
| | N | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |
| الاستقلالية_والموضوعية | Corrélation de Pearson | ,680** | ,185 | ,416* | 1 | ,422* | ,366* |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,295 | ,014 | | ,013 | ,033 |
| | N | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |
| المهنية_في_تنفيذ_الأعمال | Corrélation de Pearson | ,748** | ,241 | ,572** | ,422* | 1 | ,622** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,169 | ,000 | ,013 | | ,000 |
| | N | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |
| ألأداء_المالي | Corrélation de Pearson | ,635** | ,316 | ,525** | ,366* | ,622** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,069 | ,001 | ,033 | ,000 | |
| | N | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |

**اختبار الفرضيات**

## الفرضية الأولى الرئيسة

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,635[a] | ,403 | ,385 | ,385 |

a. Valeurs prédites : (constantes), المراجعة_الداخلية_المالية

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 3,200 | 1 | 3,200 | 21,634 | ,000[b] |
| | Résidu | 4,733 | 32 | ,148 | | |
| | Total | 7,933 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Valeurs prédites : (constantes), المراجعة_الداخلية_المالية

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 1,229 | ,565 | | 2,176 | ,037 |
| | المراجعة_الداخلية_المالية | ,683 | ,147 | ,635 | 4,651 | ,000 |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

## الفرضية الفرعية الأولى

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,316[a] | ,100 | ,072 | ,472 |

a. Valeurs prédites : (constantes), المراجعة_الداخلية_في_المؤسسة

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | ,792 | 1 | ,792 | 3,548 | ,069[b] |
| | Résidu | 7,141 | 32 | ,223 | | |
| | Total | 7,933 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Valeurs prédites : (constantes), المراجعة_الداخلية_في_المؤسسة

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 3,166 | ,366 | | 8,643 | ,000 |
| | المراجعة_الداخلية_في_المؤسسة | ,180 | ,096 | ,316 | 1,884 | ,069 |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

## الفرضية الفرعية الثانية

**Variables introduites/supprimées[a]**

| Modèle | Variables introduites | Variables supprimées | Méthode |
|---|---|---|---|
| 1 | التأهيل_العلمي_للمراجع[b] | . | Entrée |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Toutes variables requises saisies.

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,525[a] | ,275 | ,253 | ,424 |

a. Valeurs prédites : (constantes), التأهيل_العلمي_للمراجع

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 2,183 | 1 | 2,183 | 12,151 | ,001[b] |
| | Résidu | 5,750 | 32 | ,180 | | |
| | Total | 7,933 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Valeurs prédites : (constantes), التأهيل_العلمي_للمراجع

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 2,078 | ,510 | | 4,071 | ,000 |
| | التأهيل_العلمي_للمراجع | ,453 | ,130 | ,525 | 3,486 | ,001 |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

## الفرضية الثالثة الفرعية

**Variables introduites/supprimées[a]**

| Modèle | Variables introduites | Variables supprimées | Méthode |
|---|---|---|---|
| 1 | الاستقلالية_والموضوعية[b] | . | Entrée |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Toutes variables requises saisies.

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,366[a] | ,134 | ,107 | ,463 |

a. Valeurs prédites : (constantes), الاستقلالية_والموضوعية

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 1,063 | 1 | 1,063 | 4,951 | ,033[b] |
| | Résidu | 6,870 | 32 | ,215 | | |
| | Total | 7,933 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Valeurs prédites : (constantes), الاستقلالية_والموضوعية

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 2,798 | ,475 | | 5,895 | ,000 |
| | الاستقلالية_والموضوعية | ,286 | ,129 | ,366 | 2,225 | ,033 |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

## الفرضية الرابعة الفرعية

**Variables introduites/supprimées[a]**

| Modèle | Variables introduites | Variables supprimées | Méthode |
|---|---|---|---|
| 1 | المهنية_في_تنفيذ_الأعمال[b] | . | Entrée |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Toutes variables requises saisies.

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,622[a] | ,387 | ,368 | ,390 |

a. Valeurs prédites : (constantes), المهنية_في_تنفيذ_الأعمال

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 3,071 | 1 | 3,071 | 20,208 | ,000[b] |
| | Résidu | 4,863 | 32 | ,152 | | |
| | Total | 7,933 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي

b. Valeurs prédites : (constantes), المهنية_في_تنفيذ_الأعمال

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 1,709 | ,479 | | 3,572 | ,001 |
| | المهنية_في_تنفيذ_الأعمال | ,534 | ,119 | ,622 | 4,495 | ,000 |

a. Variable dépendante : الأداء_المالي